جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

العلاقات المصرية الأمريكية في الفترة (2001-2010)

إعداد الطالب

غيث طلال فايز المجالي

إشراف

الأستاذ الدكتور فايز الزريقات

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2014

الآراء الواردة في هذه الرسالة الجامعيّة لا تُعبّر

بالضــرورة عن وجهــة نظــر جامــعة مؤتـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب غيث طلال المجالي الموسومة بـ:

العلاقات المصرية الامريكية في الفترة (٢٠٠١/٢٠١٠)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. فايز شراري الزريقات		23/12/2014	مشرفاً ورئيسا
د. صداح أحمد الحباشنة		23/12/2014	عضواً
د. احمود علي أبو سليم		23/12/2014	عضواً
أ.د. محمد سالم الطراونة		23/12/2014	عضواً

عميد الدراسات العليا

K. Baran

د. علي الضمور

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي : ٦١٧١٠
تلفون :٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 /٠٣
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهــداء

إلى من ربّياني صغيراً وتمنّيا لي التوفيق ودعماني كبيراً .. والدي ووالدتي .. أطال الله عمركما وأبقاكما تاجاً أفتخر وأعتزّ بوضعه على رأسي!

إلى رفيقة دربي وفلذات كبدي .. زوجتي وأبنائي الذين صبروا عليّ وتحمّلوني طيلة فترة دراستي .. أقرّ الله عيني بكم جميعاً!

إلى من أعتز وأفتخر بأنهم سندي وعزوتي .. أشقّائي وشقيقتي الذين ما بخلوا بالدعاء لي بالتوفيق والسّداد .. حفظكم الله ورعاكم!

إلى كلّ من ساندني ودعمني وتمنّى لي النجاح والتوفيق!

أهدي هذا الجهد المتواضع ...

غيث طلال المجالي

الشكر والتقدير

في المقام الأول.. أشكر الله تبارك وتعالى على فضله وكرمه أن أمدّني بنعم الصحة والقوة والصبر وأعانني ووفّقني على إكمال هذا العمل المتواضع، وأسأله عزّ وجلّ علماً نافعاً وعملاً متقبّلاً.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: " لا يشكر الله من لا يشكر الناس "، ولذلك فإنني أتقدم بالشكر الجزيل وخالص الامتنان للأستاذ الدكتور الفاضل فايز الزريقات الذي تفضّل مشكوراً بالموافقة على الإشراف على رسالتي، كما أنه لم يتوان عن تقديم الإرشاد والنصح والمساعدة وكل ما هو مفيد في سبيل اكتمال هذه الدراسة على الوجه الأمثل، سائلاً الله له مزيداً من العلم والتوفيق. كما وأتقدم بالشكر والعرفان للأساتذة الفضلاء أعضاء لجنة المناقشة على تفضّلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة متحمّلين أعباء قراءتها ومراجعتها ونقدها في سبيل إخراجها عملاً ناضجاً، داعياً الله لهم بالتوفيق والسّداد.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير لكلّ الأشخاص الذين ساندوني وساعدوني وتمنّوا لي التوفيق والنجاح، وأخصّ بالذكر منهم: أبي وأمي أمدّ الله في عمرهما، زوجتي الغالية وأبنائي الأحبّاء، أشقّائي وشقيقتي، زملائي في العمل، وأعضاء الهيئة التدريسية وجميع العاملين في قسم العلوم السياسية في جامعة مؤتة... بارك الله فيكم جميعاً وجزاكم خير الجزاء.

غيث طلال المجالي

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

العلاقات المصرية الأمريكية في الفترة (2001-2010)

غيث طلال فايز المجالي

جامعة مؤتة، 2014

هدفت الدراسة إلى التعرّف على طبيعة العلاقات المصرية الأمريكية في الفترة (2001-2010) وذلك من خلال رصد وتحليل كافّة جوانب هذه العلاقات من محدّدات ومتغيّرات، حيث أنّ هذه الفترة شهدت العديد من القضايا الهامّة عربيّاً وإقليميّاً ودوليّاً، فكان لا بدّ لكلا الطرفين من مواجهة هذه القضايا والمتغيرات وإيجاد الحلول المناسبة لها بما يتناسب وتطلعاته لتحقيق مصالحه وأهدافه، وبما لا يتعارض مع طبيعة العلاقة الإستراتيجية بين البلدين.

قام الباحث بتسليط الضوء على عدة موضوعات أبرزها: آليات صنع القرار السياسي الخارجي في كلا البلدين، التطور التاريخي للعلاقات بين البلدين مع التركيز على الفترة التي تلت الحكم الملكي في مصر، محدّدات العلاقات بين البلدين ضمن المستويات السياسية- الاقتصادية- العسكرية والأمنية، ثم متغيّرات العلاقات بين البلدين والتي تشمل القضايا والملفات العربية والإقليمية والدولية. بيّنت الدراسة أن العلاقات بين البلدين هي علاقات متجذّرة ومتشعّبة لا تهتمّ بمسار العلاقات الثنائية فحسب، ولذلك فهي لم تصل إلى حدّ الانقطاع أو الانغلاق في ظلّ حدوث التوتر والاختلاف بين الطرفين في فترات، كما أنها لم تصل إلى حدّ الانفتاح الشامل في ظل التواصل أو الاتفاق في فترات أخرى.

توصّلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها ما يتعلّق بمجالات الاختلاف والاتفاق في العلاقات الثنائية بين البلدين، فكان مجال الاختلاف يتمحور حول الأمور السياسية المتعلّقة بالداخل المصري كقضية الإصلاح السياسي، في حين أنّ مجال التوافق تمثّل بالتعاون العسكري والأمني والذي بقي صامداً ومستمراً رغم وجود الخلافات السياسية.

Abstract

The Egyptian – American Relations in the period (2001-2010)

Ghaith Talal Fayez Al majali

Mu'tah University, 2014

This study aimed to identify the nature of the Egyptian – American relations in the period (2001- 2010) through monitoring and analyzing of all aspects of these relationships in respect to determinants and variables, where that this period witnessed many important issues on the Arabian, regional and international levels, then the two parties had to encounter these issues and variables to find the appropriate solutions suitable to their aspirations to achieve the interests and goals in a manner consistent with the nature of the strategic relationships between the two countries.

The researcher highlights on several topics, the most important of them: The machineries of foreign political decision – making in both countries, the historical development of the relationships between the two countries with the focus on the period that followed the monarchy reign in Egypt, the determinants of the relationships between the two countries within the political, economic, military and security levels, as well as the variables that may effect the relationships between the two countries which include the issues and files of the Arabian, regional and international aspects.

The study showed that the relationships between the two countries are rooted and diversed and do not only interest the bilateral relationships, thus they do not amount to the limit of cessation or isolation under the occurrence of tension and disagreement between the two countries in some periods, furthermore, the relationships between the two countries do not amount to the limit of overall openness under calm and agreement in other periods.

The study reached several results, the most important are these related to disagreement and agreement in the bilateral relationships between the two countries, the disagreement aspect centered round the political matters related to the Egyptian internal affairs such as the political reform, while it is represented in agreement aspect by the military and security cooperation the continues and persists despite the political disagreement.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 خلفية الدراسة

تعتبر العلاقات المصرية الأمريكية مثالاً فريداً ونموذجاً متطوراً للعلاقات بين الدول لأنها تجمع بين دولة من دول العالم الثالث والتي تمثّل قوة إقليمية وبين دولة عظمى تتزعّم النظام الدولي بأكمله.

تتميّز العلاقات المصرية الأمريكية من خلال صورتين، الأولى: أنها علاقات نابعة من الحسابات الإستراتيجية، نظراً لأن هذه العلاقات تدعم السلام بين مصر وإسرائيل الأمر الذي قد ينعكس على إمكانية حدوث سلام أوسع في المنطقة، إضافةً إلى أن هذه العلاقات ساعدت مصر على تحديث جيشها مما أضاف لها وزناً لاستقرار موقعها كقوة إقليمية، كما عزّزت هذه العلاقات الاقتصاد المصري من خلال المساعدات الخارجية الأمريكية للاقتصاد المصري، وبما أن مصر هي مفتاح السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط فإن تقوية العلاقات معها ضرورية لضمان التواجد الأمريكي في المنطقة. والصورة الثانية: أنها علاقات مركّبة تُعنى بالعديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، سواء أكانت هذه القضايا ضمن إطار العلاقات الثنائية أم كانت خارج إطار العلاقات الثنائية.

بدأت العلاقات الرسمية بين البلدين في العام 1832م وذلك بفتح قنصلية للولايات المتحدة الأمريكية في مصر بالإسكندرية لمتابعة النشاطات التجارية البينيّة، وفي مرحلة لاحقة من العهد الملكي في مصر عملت السياسة الخارجية المصرية جاهدةً للحصول على تأييد الولايات المتحدة لمصر في جهودها لإجلاء القوات البريطانية عن قناة السويس والحصول على أسلحة حديثة للجيش المصري، إضافةً إلى أنها طلبت بشكلٍ رسميٍّ بعثةً عسكرية أمريكية لتدريب القوات المسلحة المصرية.

استمرت العلاقات المصرية الأمريكية في صورها التعاونية حتى عام 1967 حيث تدهورت العلاقات بين البلدين إلى حدّ قطع العلاقات الدبلوماسية وذلك بعد المساندة الأمريكية لإسرائيل في عدوانها على مصر في 5 حزيران 1967، ثم استؤنفت

العلاقات بين البلدين في آذار 1974. منذ تولّي الرئيس المصري الراحل " محمد أنور السادات" الحكم في مصر عام 1971 وهو يسعى إلى تعميق العلاقات مع الولايات المتحدة والذهاب بها إلى أبعد مدى بحيث تكون علاقة إستراتيجية تتّسم بالاستمرارية والقوة، فقام بعدة خطوات وإجراءات سياسية في سبيل التقرب من الولايات المتحدة والغرب كان أبرزها: طرد الخبراء السوفييت عام 1972، توقيع اتفاقية فض الاشتباك الأولى بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية واتّباع سياسة الانفتاح الاقتصادي على الغرب عام 1974 بغية تشجيع المستثمرين الأجانب وتجاوز الوضع الاقتصادي بعد سنوات الحرب، توقيع اتفاقية فض الاشتباك الثانية عام 1975، زيارة القدس عام 1977 والتحدث أمام الكنيست الإسرائيلي؛ كل هذه الخطوات التي قام بها " السادات" أدت إلى تحسن العلاقات بين مصر والولايات المتحدة مما أدى إلى الوساطة الأمريكية لتوقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979 والتي كان من أهم آثارها البدء بتنفيذ برنامج المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لمصر؛ أُطلق على هذه المرحلة تسمية " مرحلة العلاقات الخاصة أو الصداقة الخاصة".

بعد تولّي الرئيس المصري السابق " محمد حسني مبارك" الحكم في مصر، شهدت العلاقات بين البلدين طوال عقد الثمانينيات اتّساعاً كبيراً في مجالات التفاهم والتعاون وصل بالعلاقات بين البلدين إلى أن يطلق عليها " علاقات شراكة وتعاون إستراتيجية"، ثم شهدت العلاقات بين البلدين مطلع عقد التسعينيات تحوّلاً جديداً بحيث غلبت عليها صفة " التحالف والشراكة"، والسبب في ذلك يعود إلى تطابق وجهات نظر الطرفين فيما يتعلق بقضية اجتياح العراق للكويت في آب عام 1990 وتكوين التحالف الدولي لإخراج القوات العراقية من الكويت، ونتيجة لذلك قامت الولايات المتحدة بإلغاء ديون مصر العسكرية؛ وفي الفترة ما بين عامي 1992 و2000 شهدت العلاقات بين البلدين بعض الاختلافات فيما يتعلق بالعلاقات الإقليمية لمصر ومشكلة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أما على صعيد العلاقات الثنائية فقد تطورت لتصل إلى مرحلة ما يسمّى بـ " التطبيع الكامل والشراكة الكاملة في عملية السلام في الشرق الأوسط"؛ وفي سبيل تقوية العلاقات الثنائية نجح الطرفان في إنشاء وتأسيس نوع من الأطر والهيكليات السياسية والاقتصادية والتي تمكّن المسؤولين في البلدين من التحاور

والتشاور الدائم والوصول إلى فهم أفضل لما يواجهه كلا الطرفين من قضايا ثنائية أو إقليمية أو دولية مثل: الحوار الإستراتيجي عام 1995 واتفاق الشراكة المصرية – الأمريكية عام 1995.

والخلاصة – هنا– أن العلاقات المصرية الأمريكية تأرجحت بين المصالح التوافقية والتعاونية من جهة، والتوتر والاختلاف من جهة أخرى عبر المراحل الزمنية المختلفة، فقد وصلت التفاعلات بين البلدين قمّتها الخلافية (الصّراعية) عام 1967 حين اتخذت مصر قراراً بقطع العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة، أما قمة العلاقات التعاونية فقد شهدتها السنوات الأخيرة من حكم " السادات" خصوصاً بعد أن وافق مبدئياً على منح الولايات المتحدة قاعدة عسكرية في " رأس بنّاس" على البحر الأحمر.

مع مطلع الألفية الثالثة، شهدت العلاقات بين مصر والولايات المتحدة ما بين عامي 2001 و2008 العديد من التوترات والتراجع جرّاء الضغوطات الناجمة عن السياسات والممارسات التي اتّبعتها الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة الرئيس السابق " جورج بوش الابن" ومعاونيه من التيار المتشدد ودعاة الهيمنة، حيث تبنّت الإدارة الأمريكية العديد من المفاهيم لتطبيقها على منطقة الشرق الأوسط، مثل: الحرب ضد الإرهاب، تعزيز الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، معركة الأفكار، الإصلاح السياسي، الإصلاح الاقتصادي، وغيرها من المفاهيم التي شكّلت بمجملها الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي والتي أثّرت على العلاقات بين البلدين؛ وفي أوائل العام 2009 عادت العلاقات بين البلدين لتشهد تحسّناً ملموساً بعد أن تولّى الرئيس " باراك أوباما" قيادة الإدارة الأمريكية، حيث سعى منذ البداية لعلاقات جديدة ومنفتحة مع مصر مدشّناً سياسة خارجية أمريكية جديدة تقوم على التعاون المشترك بين واشنطن وحلفائها في المنطقة بعيداً عن العمل الأحادي الجانب.

إنّ طبيعة العلاقات المصرية الأمريكية – سياسية، اقتصادية، عسكرية وأمنيّة– لا تنحصر فقط في القضايا الثنائية بين البلدين، بل تتعداها لتتضمن أبعاداً وقضايا عربية وإقليمية ودولية مجسّدةً نوعاً من الشمول والتنوع في التفاعلات بين البلدين.

بالنسبة للقضايا الثنائية في العلاقات المصرية الأمريكية فهي تتضمن الملفات التالية: **أولاً**– ملف الإصلاح السياسي الذي يشمل (دعم الديمقراطية، توسيع دائرة

المشاركة السياسية، تعزيز الحريات المدنية والسياسية، دعم المجتمع المدني، تنشيط الحياة الحزبية، وغيرها من القضايا)، حيث يعدّ هذا الملف أحد أبرز الملفات التي شهدت خلافات كبرى بين البلدين سواءً فيما يتعلق بمضمون الإصلاح السياسي أو في كيفية تطبيقه. يشار هنا إلى أن الولايات المتحدة مارست ضغوطاً متعددة المستويات لدفع مصر نحو تغييرات سياسية وقانونية كبرى، ولكن هذه الضغوطات قوبلت بممانعة مصرية تمثلت في الإصرار على أن عملية الإصلاح السياسي التي تقوم بها لا علاقة لها بأية مشروعات خارجية وأنها تنبع من واقع البلاد مراعية خصوصيتها وهويتها، ولن تطبّق إلا بصورة تدرجية وفقاً للقدرة المجتمعية على استيعاب الإصلاح السياسي. **ثانياً**- ملف الإصلاح الاقتصادي الذي يشمل (إعادة هيكلة الاقتصاد المصري، توسيع دائرة الخصخصة، دعم القطاع الخاص، تعويم الجنيه المصري وتقليص تدخل الحكومة في تحديد سعره، فتح السوق المصرية للاستثمارات الخارجية، الاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي، وبناء اقتصاد تنافسي)، ويأتي توظيف المعونة الاقتصادية الأمريكية لمصر من أجل إحداث التغييرات الاقتصادية المناسبة للفكر الليبرالي – اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية – بوجه عام، جنباً إلى جنب مع تخفيف الاختناقات العارضة التي يعاني منها الاقتصاد المصري. **ثالثاً**- ملف التعاون العسكري والأمني الهادف إلى دعم الاستقرار الإقليمي، والحفاظ على الوضع الجيو- سياسي الإقليمي القائم، ومواجهة التهديدات للمصالح المصرية الأمريكية المشتركة في المنطقة، وهذا ما يفسّر منح المعونة العسكرية الأمريكية لمصر بقيمة 1.3 مليار دولار سنوياً منذ توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل في آذار 1979 وحتى الآن؛ ويتضمن هذا الملف (تعزيز القدرات الدفاعية المصرية، التعاون في مجال الاستخبارات في مواجهة جماعات التطرف والتشدد الديني، الحرب على ما يعرف بـ " الإرهاب الدولي").

إن هذه المجالات الرئيسية الكبرى من ملفات العلاقات الثنائية بين البلدين تبرز اتجاهين مختلفين، هما: الاختلاف حول الملفات المتعلّقة بالداخل أو الشأن المصري، ثم التوافق الاستراتيجي وهو ما يتضح في التعاون العسكري والأمني الذي صمد رغم الخلافات السياسية.

أما بالنسبة للقضايا الخارجة عن إطار العلاقات الثنائية والتي تشكّل بمجملها متغيّرات العلاقات المصرية الأمريكية، فهي تتضمن العديد من الملفات (العربية، الإقليمية، والدولية)، ومن أبرزها: ملف السلام وتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي ومعالجة الانقسام الفلسطيني، ملف مستقبل الوضع في العراق، ملف التمدد الإيراني إقليمياً وعربياً والضغط على أمن الخليج، ملف الوضع في السودان من الجنوب إلى إقليم دارفور، ملف الوضع في القرن الإفريقي والصومال.

إن هذه الملفات تمثّل المتغيرات الأكثر أهمية ولكلٍّ منها دور في تحديد مستقبل العلاقات المصرية الأمريكية، غير أن الملف الأكثر أهميةً من بقية الملفات هو ملف مستقبل تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي خصوصاً شقّه الفلسطيني والمتمثّل في " حلّ الدولتين"، والذي يبدو أنه نقطة توافق جوهرية بين واشنطن والقاهرة.

1-2 أهمية الدراسة

تعددت الدراسات التي تناولت العلاقات المصرية الأمريكية خلال فترات زمنية مختلفة مسلّطةً الضوء على تفاصيل متنوّعة، مثل: تاريخ ومضامين والنظرة المستقبلية لهذه العلاقات، إلا أن هذه الدراسة بحثت في العلاقات المصرية الأمريكية في الفترة 2001-2010، والمعروف أن كلا البلدين يمثّلان قوّتين مختلفتين – قوة دولية وقوة إقليمية- ويسعيان إلى تعزيز هذه القوة؛ فالولايات المتحدة من خلال قوتها الدولية تسعى إلى تعزيز استقرار منطقة الشرق الأوسط وذلك بتعزيز القوة الإقليمية لمصر لكي تضمن بذلك تعزيز تواجدها ونفوذها في المنطقة. لذلك فإن أهمية هذه الدراسة تنبع من خلال تركيزها على تناول المعطيات التالية:

أ- محدّدات ومرتكزات العلاقات المصرية الأمريكية في الفترة الزمنية ما بين عامي 2001 و2010، وهي الفترة التي شهدت العديد من القضايا التي ألقت بظلالها على العلاقات بين البلدين سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً.

ب- متغيرات العلاقات المصرية الأمريكية لنفس الفترة الزمنية، والتي تشتمل على العديد من الملفات والقضايا والتطورات – عربياً وإقليمياً ودولياً – كان من شأنها أن تحدث تأثيرات (سلبية أو إيجابية) على العلاقات بين البلدين.

ج- آليات صنع القرار السياسي الخارجي في مصر والولايات المتحدة، وذلك لمعرفة دور القرار السياسي في تحقيق أهداف ومصالح كلا البلدين خلال نفس الفترة محل الدراسة.

1-3 أهداف الدراسة

تحاول هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

أ- التعرّف على العلاقات المصرية الأمريكية في الفترة 2001-2010 من خلال تسليط الضوء على أهم المحدّدات والمرتكزات لهذه العلاقات بين البلدين في ذات الفترة. وهذه المحددات هي: المحدّد أو البعد السياسي، البعد الاقتصادي، ثم البعد العسكري والأمني.

ب- التعرّف على متغيّرات العلاقات المصرية الأمريكية في نفس الفترة محلّ الدراسة، من خلال تسليط الضوء على أهم القضايا العربية والإقليمية والدولية والتي أثّرت تأثيرات سلبية أو تأثيرات إيجابية على العلاقات بين البلدين.

ج- التعرّف على الآليات أو الكيفية التي يصنع فيها القرار السياسي الخارجي في كلٍّ من مصر والولايات المتحدة الأمريكية.

1-4 مشكلة الدراسة

إن المتتبّع للعلاقات المصرية الأمريكية يستنتج أن هناك تواصل وعدم التقاء في علاقات البلدين في مراحل تاريخية مختلفة، فتارةً تكون ايجابيةً يسودها التوافق وتارةً أخرى سلبية يسودها الخلاف. ازدادت حدّة الخلاف والتأزم في العلاقات المصرية الأمريكية في الفترة ما بين عامي 2001 و2010 والتي شهدت فترتين رئاسيتين أمريكيتين، نظراً لوجود عدة عوامل كان لها دور كبير في تحقيق حالة التأزّم بين البلدين، في الوقت الذي شكّلت فيه الأبعاد العسكرية والأمنية والاقتصادية جوانب مهمة في التأثير في العلاقات بين البلدين، مما أهّلها في حالات الخلاف والصراع أن لا تصل إلى مرحلة من القطيعة، وفي حالات التوافق والتعاون أن لا تصل إلى حدّ الانفتاح الشامل.

لذلك فإن مشكلة الدراسة تدور حول طبيعة العلاقات المصرية الأمريكية في الفترة (2001–2010) من خلال محدّداتها السياسية، الاقتصادية، والعسكرية والأمنية، نظراً لأن هذه الفترة شهدت العديد من المتغيرات والتطورات على كافة الأصعدة – عربياً وإقليمياً ودولياً – والتي بدورها أثّرت على العلاقات بين البلدين.

1-5 أسئلة الدراسة

من خلال مشكلة الدراسة والتي تدور حول طبيعة العلاقات المصرية الأمريكية في الفترة (2001–2010)، ستحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: ما هي أهم محدّدات ومرتكزات العلاقات المصرية الأمريكية في الفترة 2001–2010؟ وما هو مدى تأثيرها في قضايا منطقة الشرق الأوسط؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

أ– ما هي آلية صنع القرار السياسي الخارجي في كلا البلدين؟

ب– ما هي أهم المتغيرات والقضايا العربية والإقليمية والدولية في الفترة ما بين عامي 2001 و2010؟ وكيف أثّرت هذه المتغيرات على العلاقات المصرية الأمريكية في ذات الفترة؟

ج– هل أثّرت الفترتين الرئاسيتين الأمريكيتين على العلاقات المصرية الأمريكية؟

د– ما هي أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف في العلاقات المصرية الأمريكية ؟

هـ– هل تغيّرت الأسس التي استمرت عليها العلاقات المصرية الأمريكية لفترات زمنية مختلفة؟

1-6 منهجية الدراسة

إنّ هذه الدراسة سوف تعتمد على أكثر من منهج من مناهج البحث العلمي وهي على النحو التالي:

أ– **المنهج التاريخي.**

وهو المنهج الذي يعلّق أهمية كبرى على تطور التاريخ الدبلوماسي على أساس أن للعلاقات الدولية جذوراً وامتدادات تاريخية سابقة. كذلك فإنه يهتم بالمعلومات التاريخية

كمصدر أساسي لبياناته ويختلف عن التاريخ الذي يهتم بالمتابعة الزمنية للوقائع، حيث يستخدم المنهج التاريخي الوقائع للاستدلال بها في تفسير الظاهرة السياسية(بركات، 1989: 20).

من مزايا هذا المنهج أن له القدرة على تحري الأسباب التي تكمن وراء نجاح أو فشل قادة الدول في إتباع سياسات خارجية معينة في وقت ما، كما أن استخدام هذا المنهج يؤدي إلى تفهم أكبر وأعمق للاتجاهات التي يسلكها تطور العلاقات السياسية بين الدول وانتقالها من نظام إلى آخر، ويساعد أيضاً على تفهم الكيفية التي يتم بها اتخاذ بعض قرارات السياسة الخارجية والدوافع التي تمليها والنتائج التي تتبلور عنها في الإطار التاريخي(العقابي، 2010: 14).

من خلال هذا المنهج ستتم متابعة مراحل وتطورات العلاقات المصرية الأمريكية منذ بداياتها بصفة رسمية في العام 1832 وصولاً إلى الفترة محلّ الدراسة.

ب- **المنهج الوصفي.**

وهو المنهج الذي يساعد في تحديد مميزات الظاهرة المراد دراستها، إضافةً إلى أنه يساعد على تحديد الشكل العام للظاهرة من خلال تجميع المعلومات عن خصائصها وجزئياتها ثم تصنيف وتبويب المعلومات للوصول إلى الحقائق الدقيقة عن الظروف القائمة(بركات، 1989: 21).

من خلال هذا المنهج سيتم وصف وتحديد شكل العلاقات المصرية الأمريكية في الفترة (2001-2010) من خلال تجميع المعلومات للوصول إلى الحقائق الدقيقة لهذه العلاقات، ومن ثم تحليل محددات ومرتكزات ومتغيرات العلاقات بين البلدين في تلك الفترة حتى يصار إلى استخلاص أهم النتائج المتعلقة بهذه العلاقات.

ج- **منهج المصلحة القومية.**

والمنطلق الرئيسي لهذا المنهج " إن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياستها الخارجية"، وبمعنى أدقّ " إن المصلحة القومية هي محور الارتكاز والقوة الرئيسية المحرّكة للسياسة الخارجية لأية دولة من الدول(العقابي، 2010: 17)، ورائد هذا المنهج هو المفكّر السياسي وأستاذ العلاقات الدولية "هانز مورغانثو".

من مزايا هذا المنهج أنه يجرّد أهداف السياسات الخارجية للدول من التبريرات المفتعلة أو غير الواقعية التي تحاول أن تنسبها إلى هذه السياسات، كذلك فإن فكرة المصالح القومية توضّح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول على الرغم من التبدّل الذي قد يصيب الزعامات السياسية(مقلد، 1991: 22–23).

د- **منهج اتخاذ القرارات.**

هو المنهج الذي يهتم بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بواضعي السياسة الخارجية عند إصدارهم لقرارات معينة(الخزرجي، 2009: 96)، ورائد هذا المنهج في التحليل هو المفكر السياسي وأستاذ العلاقات الدولية " ريتشارد سنايدر".

يرى المنهج في اتخاذ القرار عملية متتابعة المراحل وتشتمل على عدد من الأطراف المتفاعلين في بيئة قرارية معينة، وهذه البيئة القرارية تضم الوحدات السياسية المسؤولة عن اتخاذ القرار الخارجي(العقابي، 2010: 21).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 الإطار النظري

تعتمد هذه الدراسة والموسومة بـ "العلاقات المصرية الأمريكية في الفترة 2001-2010" في إطارها النظري على نظرية "المصلحة القومية" انطلاقاً من كونها إحدى نظريات العلاقات الدولية التي تعمل على تفسير سلوكيات الدول تجاه سعيها لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية، وتفسير توازنات القوى والتحالفات الدولية كذلك تفسير لجوء الدول إلى حالة الحرب والسلم(مقلد، 1991: 22)، ومن جهة أخرى فإن هذه الدراسة ستعتمد أيضاً على نظرية "اتخاذ القرارات الخارجية" لأنها تهتم بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بواضعي السياسة الخارجية عند إصدارهم لقرارات معينة، إضافةً إلى أنها تسهم في صنع السياسات الخارجية للدول بشكل عام أو في مواقف دولية محددة(مقلد، 1982: 143).

2-1-1 نظرية المصلحة القومية

يشير مفهوم المصلحة القومية إلى "الحاجات والرغبات التي تدركها دولة ذات سيادة وعلاقة ذلك بدول أخرى ذات سيادة تشكّل المجال الخارجي لهذه الدولة"، من خلال ذلك فإن المصلحة القومية تعتبر المحدّد والدافع للسياسات الخارجية للدول ضمن علاقات التعاون والصراع الدولي كما في الحالة المصرية الأمريكية، وعلى قدر الاختلاف في المصلحة القومية تتغير اتجاهات السياسة الخارجية(ابن عبد العزيز، د.ت).

يبدو شكل المصلحة القومية للدولة في إحدى الصور التالية: حماية السيادة الوطنية ودعم الأمن القومي (ترتبط بالحاجة إلى مواجهة التهديدات ضد كيانها)، أو تنمية مقدرات الدولة من القوة، أو زيادة الثراء الاقتصادي عن الحدّ الأدنى المتوفر للثروة الوطنية، أو الحرص على نشر الأيديولوجية والدفاع عن المعتقدات، أو صيانة الثقافة الوطنية وحمايتها وتأمينها ضد الأخطار الخارجية التي قد تهددها، أو دعم السلام

العالمي وحكم القانون والعدالة الدولية(الخزرجي، 2009: 144). ينظر أستاذ العلاقات الدولية "هانز مورجانثو" إلى السياسة الدولية على أنها عملية توفيق بين المصالح القومية للدول، وهو يرى أن فكرة "المصلحة القومية" لا تفترض وجود عالم مسالم كما لا تفترض حتمية الحرب، ولكنها تقوم على افتراض وجود صراع مستمر مع تهديد بالحرب والتي يمكن التقليل من أخطارها عن طريق التوفيق بين المصالح المتنازعة بالإجراءات الدبلوماسية(دورتي، 1985: 69).

يرجع "مورجانثو" نظريته إلى الطبيعة البشرية مع أنه يعتمد الدولة كفاعل دولي أساسي وليس الفرد، من هنا فإن الدولة في صراعها من أجل القوة والسلطان في المحيط الدولي تتصرف مثل الفرد تماماً؛ إن فكرة "المصلحة القومية" في نظر "مورجانثو" تعتبر الدعامة الثانية من دعائم التحليل في النظرية الواقعية، وبهذا فإن المصلحة في مفهوم هذه النظرية تتحدد في إطار القوة والتي تتحدد بدورها في نطاق فكرة التأثير والسيطرة(مقلد، 1991: 18)، فالساسة من رجال الدولة يفكّرون ثم يعملون في حدود المصلحة التي تعرف كقوة، من هنا فإن مفهوم المصلحة القومية كقوة يفرض نوعاً من الانضباط الفكري على المراقب ويدخل شيئاً من النسق العقلاني في مادة السياسة ويمكّن الناس من تفهّم السياسة على أسسها النظرية(فرج، 2007: 231). يعترف "مورجانثو" بأن مفهوم المصلحة القومية المعرّفة بالقوة هو مفهوم غير مستقر وغير ثابت، ولكنه يؤكد أنه طالما ظل العالم مقسّماً إلى دول ذات سيادة فإن الحد الأدنى للسياسة الخارجية لكل دولة يجب أن يكون "حفظ البقاء"، وبذلك تصبح المصلحة القومية هي البقاء أي(وحدة أراضي الدولة ومؤسساتها السياسية وثقافتها)، وبما أن العالم مقسّم إلى وحدات قومية فإن المصلحة القومية هي "خاتمة المطاف في عالم السياسة" وهي "جوهر السياسة"(دورتي، 1985: 70).

يقول "مورجانثو" : "إن المصلحة القومية يجب أن تحدد في الوسط بين المصلحة تحت القومية –مصالح مجموعات المصلحة الداخلية– وبين المصلحة فوق القومية – المصالح التي تدّعي العالمية والكونية ومصالح البشرية جمعاء–(فرج، 2007: 232)، من خلال ذلك فإن المصلحة القومية قد تتحدد في إطار "الأهداف" والتي عادةً ما تكون موضع اتفاق واسع داخل النظام القائم في الدولة، وبالتالي يكون للمصلحة

القومية مضمون معين، وقد تتحدد المصلحة القومية في إطار "بعض التفضيلات" التي تبديها بعض قطاعات الرأي داخل الدولة كجماعات المصالح أو الناخبين، وهنا يكون لها مضمون يختلف عن المضمون السابق، وأخيراً فإن المصلحة القومية قد تتحدد في إطار "القرارات" التي تتخذها الأجهزة الرسمية المسؤولة عن تحديد قيم معينة تلزم المجتمع ككلّ(مقلد، 1991: 21).

ما يميّز نظرية "المصلحة القومية" الأمور التالية: يؤمّن مفهوم المصلحة القومية الصلة بين "العقل" الذي يحاول فهم السياسات الدولية وبين "الحقائق" التي يجب فهمها، كذلك يصوّر المفهوم السياسة على أنها مجال مستقل عن غيره من المجالات الأخرى كالاقتصاد والأخلاق والدين، أضف إلى ذلك أن فكرة المصلحة القومية توضّح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول رغم التبدل الذي قد يصيب الزعامات السياسية أو التحول الذي قد يحدث في نمط الأيديولوجية المسيطرة أو في نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة، وأخيراً فإن المصلحة تتطابق مع حفظ البقاء القومي وتشكّلان معاً هوية واحدة(فرج، 2007: 233).

في نهاية الأمر ينظر "مورجانثو" إلى المصلحة القومية باعتبارها "حقيقة يجب اكتشافها أكثر من كونها موضوعاً للترجيحات العارضة والمصطنعة"، ومن ثم يؤكد أن المبادئ الأخلاقية العامة لا يمكن أن تنطبق على تصرفات الدول بصورة مجردة بل يجب أن تخضع المقاييس الأخلاقية لظروف الزمان والمكان(مقلد، 1982: 53)، رافضاً أن تتبنى الدولة اعتبارات أخلاقية صرفة تحدّ من سعيها لاكتساب القوة وبلوغ المصلحة لأن "القيم الأخلاقية هي المصلحة القومية عينها" و"حيثما كانت مصلحة الولايات المتحدة فتلك قيمة أخلاقية يجب السعي لاكتسابها"(فرج، 2007: 233).

أما عن الأسباب التي جعلت الباحث يستخدم هذه النظرية فيأتي في مقدّمتها أن فكرة "المصلحة القومية" تعتبر محور الارتكاز أو القوة الرئيسية المحرّكة للسياسة الخارجية لأية دولة من الدول، كذلك لأن فكرة "المصلحة القومية" توضّح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول على الرغم من التبدل الذي قد يصيب الزعامات السياسية(العقابي، 2010: 17)، أضف إلى الأسباب السابقة جميع

المميزات التي تتميز بها نظرية المصلحة القومية وعلى رأسها أن المصلحة القومية تتطابق مع حفظ البقاء القومي وتشكلان معاً هوية واحدة.

في ضوء هذه النظرية يمكن تفسير رفض الولايات المتحدة الأمريكية التوقيع على أية اتفاقية دولية تمسّ مصالحها، ويمكن كذلك تفسير طبيعة علاقاتها وتحالفاتها مع الدول المختلفة بما فيها مصر. وفي تفسيره لمصالح الدول يشير "فريدريك شومان" إلى أن النظام الدولي يتكون من مجموعة من الدول المستقلة ذات السيادة، ترفض الدول في سعيها لتحقيق مصالحها بوجود أية سلطة سياسية أو قانونية أعلى منها، تعتمد في تأمين مصالحها القومية على وسيلتي الحرب والمساومة(مقلد، 1991: 230).

فيما يتعلق بكيفية توظيف نظرية "المصلحة القومية" في هذه الدراسة فسيتم ذلك من خلال تحليل مواقف صانعي القرار في أمريكا ومصر بعد وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في إطار سعي كلّ من الطرفين لتحقيق مصالحه رغم حدوث التوتر في فترات والتقارب في فترات أخرى. فالجانب الأمريكي تحددت مصالحه في الشرق الأوسط خلال القرن 21 من خلال دراسة قام بها عام 1996 مجموعة من خبراء السياسة الخارجية وعلى رأسهم "بريجنسكي وهاملتون"، وكان هدف الدراسة هو تحديد وتعريف وترتيب المصالح الأمريكية في مناطق العالم بحسب الأهمية الإستراتيجية، وتمثلت مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بالسياسات التالية: أولاً- المحافظة على السلام والاستقرار في منطقة الخليج وإتاحة واستمرارية مصادر وموارد البترول والغاز، ثانياً- التأكيد على بقاء إسرائيل كدولة ذات سيادة، ثالثاً- التأكيد على أمن مصر والسعودية والأردن، أخيراً- تطوير وتنسيق مواجهة فاعلة للإرهاب في الشرق الأوسط(عبد العزيز، 1997: 131)، أما بعد وقوع الأحداث فقد انطوى تحقيق المصلحة الأمريكية على التخلص من أي عائق يهدّد المصلحة الأمريكية(العناني، 2005: 76)، فأصبحت الحرب على الإرهاب هي أولى أولويات السياسة الخارجية الأمريكية وهذا ما جاءت به إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002، ثم بعد ذلك أصبح الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي في الشرق الأوسط يمثلان مصلحة قومية للولايات المتحدة على اعتبار أن غياب الديمقراطية هو المغذّي الرئيسي للإرهاب، وفي سبيل تحقيق مصلحتها استخدمت الولايات المتحدة

كافة أشكال وأنواع القوة ابتداءاً بالقوة العسكرية كما حدث في غزو أفغانستان 2001 ثم غزو العراق 2003، ثم القوة الاقتصادية وذلك من خلال إطلاق مبادرات اقتصادية لتشجيع الإصلاح السياسي وتعزيز المجتمعات المدنية وتعزيز الديمقراطية أو تقديم الحوافز على اعتبار أنها الأداة الحاسمة لإحداث الإصلاح وتحفيز التحول الديمقراطي(Cook, 2005)، ثم القوة الناعمة –الثقافية– والتي تهدف إلى نشر أفكار مضادة للأفكار التي يعتنقها الإرهابيين والمتطرفين بما يسمى بـ "حرب الأفكار".

أما الجانب المصري فقد استمر في السعي للحفاظ على مصالحه رغم كثرة الأحداث والمتغيرات التي أدت إلى حدوث التوترات في العلاقات بينه وبين الجانب الأمريكي، كمثال على ذلك: في مجال الحرب على الإرهاب وبداية الأعمال العسكرية الأمريكية ضد أفغانستان عام 2001، كان على مصر المشاركة في هذه الحرب نظراً لأن موضوع "التصدي للإرهاب" هو من ضمن المصالح المشتركة بين الدولتين، ولكن مصر لم تشارك في القتال حفاظاً على صورتها أمام الرأي العام المصري وكذلك حفاظاً على دورها الإقليمي أمام العالم العربي والإسلامي، وفي المقابل فقد حافظت مصر على علاقاتها مع الولايات المتحدة من خلال السماح للطيران الأمريكي بعبور الأجواء المصرية والسماح للسفن الحربية الأمريكية بعبور قناة السويس في طريقها لأفغانستان، والخلاصة أن مصر بهذا القرار حافظت على إحدى أهم مصالحها متمثّلةً بالحفاظ على دورها كقوة إقليمية، وحافظت –أيضاً– على العلاقة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة.

2–1–2 نظرية اتخاذ القرارات الخارجية

يقصد باتخاذ القرارات "التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، وكلّ القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف بعينها أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها"(مقلد، 1991: 373).

يقول "ريتشارد سنايدر" وهو أحد رواد هذه النظرية: "إننا نحدد الدولة بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين الذين تمثل قراراتهم الناجمة عن موقعهم السلطوي قرارات الدولة .. ولذا فسلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها"(دورتي، 1985: 308).

تنبع أهمية هذه النظرية من خلال اهتمامها بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بواضعي السياسة الخارجية عند إصدارهم قرارات معينة، ولذلك فإنها من أكثر النظريات التي تلاقي اهتماماً من قبل دارسي العلاقات الدولية(الخزرجي، 2009: 96)؛ ينسب لهذه النظرية العديد من الإيجابيات، أهمها: إنها تساعد على تكوين فهم دقيق وواقعي للحقائق التي تسهم في تفاعل الدولة مع محيطها الخارجي، كذلك فإنها تشتمل على كل العناصر والمتغيرات الرئيسية التي تحدد حركة الدول وترسم الإطار الذاتي لتصرفاتها الدولية، إضافةً إلى أنها بكثرة المتغيرات التي تبحث فيها وتحاول تحليلها وتقييمها قد تخدم كأساس لربط العديد من نظريات العلاقات الدولية ببعضها(مقلد، 1982: 145-148).

ينطلق "ريتشارد سنايدر" في دراسته لعملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي من ثلاثة افتراضات متكاملة، هي: الأول- إن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة لقرارات تتخذ من قبل الأشخاص الرسميين في الدولة، الثاني- إن حركة صناع القرار تتأثر خصوصاً بكيفية إدراكهم للموقف، الثالث- إن عملية اتخاذ القرار تشكل بحدّ ذاتها أحد المتغيرات الأساسية لفهم القرار السياسي الناجم عنها(الخزرجي، 2009: 96).

يفرّق "سنايدر" المواقف التي تتناولها قرارات السياسة الخارجية ويقسّمها على النحو التالي(مقلد، 1991: 384):

أ- مواقف ذات هيكل محدد ومواقف تفتقر إلى التحديد وتتميز بالغموض وعدم الاستقرار، وهنا يكون من الصعب على واضع القرارات أن يستخلص مغزى محدد لها.

ب- مواقف ضاغطة ومواقف غير ضاغطة، والمقصود: ما يفرضه الموقف على واضع القرارات من ضغط في اتجاه الأخذ بنمط سلوكي معين يكون نابعاً إما من البيئة الداخلية أو الخارجية.

ج- مواقف حسّاسة وحرجة ومواقف غير حرجة، فهناك مواقف تمسّ الأهداف الرئيسية لواضع القرارات وتمثّل تهديداً لها وهناك مواقف ليست بتلك الأهمية.

د- مواقف انفعالية ومواقف غير انفعالية، مثل: ارتفاع درجة العداء، التهديد، التوتر، الاستفزاز.

هـ- مواقف السياسة الخارجية المستمرة والمواقف العارضة، والمقصود هنا: البعد الزمني والامتداد التاريخي.

و- مواقف يغلب عليها تأثير العوامل الموضوعية التي يتعذر السيطرة عليها أو التحكم فيها، ومواقف تخلو من ضغط العوامل الموضوعية.

ما يميّز نظرية "اتخاذ القرارات الخارجية" عن غيرها من النظريات أنها تجمع بين عدة مستويات للتحليل في مشروع واحد متكامل، فمن ناحية: تحاول هذه النظرية أن تحلّل مختلف العوامل النفسية (المتغيرات السيكولوجية) التي تحيط بشخصية متخذ القرار وتضغط على تفكيره وتؤثر في الكيفية التي يتخذ بها قراراته، ومن ناحية أخرى: تحاول النظرية أن تحلّل أثر العوامل الاجتماعية والتنظيمية (المتغيرات البيئية) التي تؤخذ هذه القرارات الخارجية في بيئتها، ومن ناحية ثالثة: تحاول النظرية أن تبحث في الطريقة التي تتفاعل بها هاتان المجموعتان من المتغيرات مع بعضهما البعض بكل ما يؤدي إليه ذلك التفاعل من نتائج أو يتمخض عنه من تأثيرات(مقلد، 1982: 147).

هناك ارتباط بين "المصلحة القومية" و"اتخاذ القرار" حيث أن من بين أكثر المصطلحات استخداماً لدى صانعي القرار السياسي هو مصطلح "المصلحة القومية" الذي قد يحمل بعض المؤشرات الثابتة مثل القول بأن المصلحة القومية تعني الحفاظ على استقلال وسيادة الدولة، وفي أحيان أخرى قد يشير المصطلح إلى موضوعات لا حصر لها ومتغيرة مثل التقاليد الوطنية أو المثل أو القيم المجتمعية أو اتجاهات الرأي العام.. وغيرها؛ إن كل هذه الموضوعات تؤثر على صانع القرار في سعيه لتحقيق المصلحة القومية سواء من خلال الأمن العسكري أو التحالف الدفاعي أو المساعدات الخارجية أو هيئة حفظ السلام الدولي(دورتي، 1985: 313).

نظراً لايجابيات ومميزات نظرية "اتخاذ القرارات الخارجية" فقد تم اختيارها في هذه الدراسة، وذلك حتى يتم تكوين الفهم الدقيق للعلاقات المصرية الأمريكية في الفترة 2001-2010، وكيفية معالجة الدولتين للقضايا التي تشكّل محور اهتمامهما، كذلك كيفية التعامل مع المتغيرات والتطورات الخارجية (إقليمياً ودولياً).

أما فيما يتعلق بكيفية توظيف نظرية "اتخاذ القرارات الخارجية" في هذه الدراسة، فسيتم ذلك من خلال تحليل طبيعة العلاقات الثنائية بين مصر والولايات المتحدة، من

ثم تحليل المتغيرات والتطورات الإقليمية والدولية والتي أثّرت على عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي لكلا البلدين، نظراً لأن صانع القرار لا يتخذ قراره بمعزل عن محيطه وبيئته وإنما يتأثر بمجمل المتغيرات المحيطة بصنع القرار، سواء أكانت هذه المتغيرات قادمة من البيئة الخارجية للدولة (بكل أبعادها، حقائقها، ضغوطها، مؤثراتها)، أو من البيئة الداخلية للدولة (بكل أوضاعها السائدة اجتماعياً، سياسياً، اقتصادياً)، أو حتى من الضغط الناجم عن الحاجة إلى اتخاذ قرار بشأن موقف خارجي معين، إضافةً إلى الهيكل الرسمي الذي تتم في نطاقه عملية اتخاذ القرارات الخارجية(مقلد، 1982: 150-152). هذا الأسلوب في توظيف النظرية سيؤدي إلى معرفة المتغيرات والتطورات التي أثّرت على طبيعة العلاقات بين الدولتين، وبيان ما إذا كان للمتغيرات التي طرأت خلال الفترة ما بين عامي 2001 و2010 من تأثير على العلاقات الثنائية بين الدولتين.

2-2 الدراسات السابقة

2-2-1 الدراسات العربية

- دراسة (المشهداني، 2013)، صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير.

هدفت الدراسة إلى فهم طبيعة صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة إذ أنه أصبح ضرورة ملحّة من أجل تحسين منهج التعامل مع هذه الدولة وقراراتها. أشار الباحث إلى أن آليات صنع قرارات السياسة الخارجية الأمريكية تعتمد بدرجة كبيرة على نظام مؤسسي عقلاني تلعب فيه مؤسسة الرئاسة والكونجرس ووزارة الدفاع ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي ووكالة الاستخبارات أدواراً محورية، كما تتنافس هذه المؤسسات في وضع مصالح الولايات المتحدة على رأس أولويات الحكومة، بالإضافة إلى ذلك فإن قرارات الحكومة وطريقة صنعها تتأثر بالكثير من العوامل الداخلية كتأثير الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والإعلام والرأي العام.

خلُصت الدراسة إلى أنه لا بدّ من الاعتماد على الفهم العلمي العميق لطبيعة صنع القرار السياسي الأمريكي وآلياته إذا أردنا تبنّي مواقف عقلانية في التعامل مع

السياسات الأمريكية وتحديداً سياستها الخارجية، لأن ذلك يضمن قدراً معقولاً من الاتزان في المواقف وطريقة التفكير بعيداً عن الجهل أو التكهّن الخاطئ أو ردود الأفعال غير المثمرة.

- كتاب (جاردنر، 2012)، مصر كما تريدها أمريكا: من صعود ناصر إلى سقوط مبارك، ترجمة: د. فاطمة نصر.

رصد الكتاب تطور العلاقات المصرية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تحديداً منذ أن استضاف الرئيس الأمريكي الأسبق "روزفلت" الملك "فاروق" على متن البارجة "يو إس إس كوينسي" في 13 شباط 1945 إلى بداية صعود نجم الرئيس الراحل "جمال عبد الناصر" مروراً بمرحلة الرئيس الراحل "محمد أنور السادات" انتهاءً بسقوط نظام الرئيس السابق "محمد حسني مبارك" في 11 شباط 2011.

حاول المؤلّف من خلال الرصد والتحليل الوصول إلى محددات العلاقة بين البلدين وما يمكن أن تؤول إليه هذه العلاقة في المستقبل.

- دراسة (شلبي، 2011)، العلاقات المصرية الأمريكية 1950-2010: نظرة مستقبلية.

تناولت الدراسة السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال التعاون والاختلاف والبعد الاقتصادي والتجاري والمساعدات في العلاقات المصرية الأمريكية؛ ثم كشفت الدراسة عن أن العلاقات المصرية الأمريكية خضعت منذ خمسينيات القرن المنصرم لاعتبارين هامّين: السياق الإقليمي والدولي لتلك العلاقات والمكوّنات الشخصية التي حكمت فكر رؤساء مصر الثلاثة وما صاحبها من تعرّض العلاقات بين البلدين لبعض التقلّبات.

خلُصت الدراسة إلى أنه في ظلّ نظام ديمقراطي – بعد سقوط نظام "مبارك" – يقوم على التعددية الحزبية والتي يمكن أن تشكّل ملامح حكومة قادمة، فإنه يمكن أن تتسم العلاقات بين البلدين بالصعوبة في التعامل مع عدد من القضايا الإقليمية، إلا أن أمريكا سوف تكون حريصة على العلاقة بين المؤسسات العسكرية والمخابراتية إلى جانب استقرار معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.

- دراسة (الكلوب، 2011)، دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر (2001-2009)، رسالة ماجستير.

هدفت الدراسة إلى تحقيق الأمور التالية: التعريف بمشكلة الإرهاب والأمن العالمي، التعرف على دوافع السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط خاصّةً بعد الأحداث، إبراز تأثيرات فكر المحافظين الجدد على مسار السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر، تحديد المعايير التي تستخدمها الولايات المتحدة في التعامل مع ظاهرة الإرهاب، التعرف على دور الإرهاب في أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والتي شكّلت نقطة تحوّل رئيسية في السياسة الخارجية الأمريكية نحو الشرق الأوسط، ثم نتائج هذا التحوّل في السياسة الخارجية الأمريكية.

- دراسة (محمود، 2011)، العلاقات المصرية – الأمريكية (2001-2007).

أشار الباحث إلى أن الهدف من هذه الدراسة هو متابعة ومناقشة وتحليل طبيعة العلاقات بين مصر والولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وما تبعها من تغييرات في السياسة الخارجية الأمريكية.

تناولت الدراسة انعكاسات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على العلاقات المصرية الأمريكية من خلال تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء: الجزء الأول- تناول انعكاسات الأحداث على العلاقات المصرية الأمريكية سياسياً، الجزء الثاني- الحديث عن العلاقات اقتصادياً، والجزء الثالث- التحدث عن البعد العسكري لهذه العلاقات.

- دراسة (أحمد، 2010)، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية – الحالة المصرية.

هدفت الدراسة إلى تحليل عملية صنع القرار في مصر كحالة ضمن مشروع بحثي عن صنع القرار في الوطن العربي، ولذلك فقد تناولت هذه الدراسة تطور عملية صنع القرار في مصر منذ الحقبة الناصرية وصولاً إلى عهد الرئيس السابق "مبارك"، ثم تناولت المتغيّرات الداخلية لعملية صنع القرار في مصر، وبعدها تناولت المتغيرات الخارجية المؤثرة في صنع القرار في مصر ممثّلةً بتأثير النظام العربي والقوى الإقليمية غير العربية والقوى العالمية، ثم خصّصت الدراسة مبحثاً عن عملية صنع القرار في

عهد "مبارك"، وأخيراً فقد تناولت الدراسة تحليلاً لنماذج مختارة لقرارات مصرية – داخلية وخارجية – تقع ضمن النطاق الزمني للدراسة.

خلُصت الدراسة من خلال نتائج التحليل إلى أن عملية صنع القرار في مصر ما زالت تفتقر إلى جوهر ديمقراطي حقيقي يمكّن كل قوى المجتمع من المشاركة فيها بما يباعد بينها وبين أن تكون ارتهاناً لفرد أو قوة اجتماعية أو حتى ضغوط خارجية.

– دراسة (بطرس، 2010)، العلاقات المصرية الأمريكية: المضامين والمستقبل.

هدفت الدراسة إلى رسم معالم تصوّر أوّلي لسياسة عامة لمساعدة المعنيين بالسياسة الخارجية في البلدين على التعرف على آليات صنع السياسات الداخلية والخارجية الأمريكية، إضافةً إلى إلقاء الضوء على السياسات التفاعلية بين الدولتين والتي لها تأثير كبير في برنامج المساعدات الأمريكية لمصر.

من خلال ذلك فقد ركّزت الدراسة على تحليل تأثير تقلبات العلاقات الثنائية السياسية والدبلوماسية في تدفق المعونة الأمريكية لمصر، أشكال هذه المعونة، أسلوب تخصيصها وشروطها.

– دراسة (الشوربجي، 2010)، العلاقات المصرية الأمريكية .. كيف يصحح الخلل ويتحقق التوازن ؟.

أشارت الدراسة إلى أن العلاقات المصرية الأمريكية انطوت منذ البداية على خلل جوهري لا يمكن دون علاجه إحداث توازن في تلك العلاقة بحيث يحقق مصالح البلدين ويرعى – تحديداً – المصالح الحيوية المصرية.

وقد خلُصت الدراسة إلى أن المشكلة ليست في العلاقة مع أمريكا في ذاتها ولا هي في الضغوط الأمريكية التي تستجيب لها مصر، وإنما مكمن الخلل هو في رؤية مصر الحالية لذاتها ودورها وتعريف النخبة الحاكمة القاصر لمصالح مصر وأمنها القومي ودورها الإقليمي.

– دراسة (نافعة، 2010)، أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك .. معطيات التاريخ وحقائق الجغرافيا.

استعرضت الدراسة مدى كفاءة وفعالية الدبلوماسية المصرية في تمتين العلاقات الخارجية لمواجهة التحديات التي تواجه مصر وعلى رأسها: تحدي الأمن المائي مع

دول حوض النيل، التهديد النووي القادم من إسرائيل، وتحدي التنمية وما يتطلبه من تحسين العلاقات مع الدول العربية. وخلُصت الدراسة إلى أن استمرار سياسة مصر الخارجية على ما هي عليه لن يؤدي إلا إلى زيادة التحديات خطورة وتعقيداً، حيث ألمح الباحث إلى أنه " ما لم تتوافر للقيادة السياسية المصرية إرادة حقيقية لمواجهة هذه التحديات والخروج عن الطوق الأمريكي، فسوف يستمر تدهور دور ووضع ومكانة مصر في النظامين العربي والإقليمي".

- دراسة (ياسين، 2010)، السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط.

تناولت الدراسة السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط من خلال: دراسة الإصلاح وإشكالياته، دراسة وتحليل قضية الديمقراطية وارتباطها بالسياسة الخارجية الأمريكية خاصّةً بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. ثم ناقشت الدراسة آليات الإدارة الأمريكية لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط والتي تشمل: القوة العسكرية كما في حالة العراق، القوة الناعمة والتي تجسّدت في طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير؛ أضف إلى ذلك أن الدراسة ناقشت تحليل التغيّر في السياسة الأمريكية أو ما يعرف بـ "التراجع عن الديمقراطية والإصلاح في الشرق الأوسط" تخوّفاً من وصول الإسلاميين إلى السلطة كما حدث في حالة حركة حماس.

- دراسة (زهران، 2007)، الإطار النظري لصنع القرار السياسي (ورؤية إستراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر).

أشار الباحث إلى أن معظم الدراسات التي تناولت عملية صنع القرار السياسي خلُصت إلى نتيجة هامّة وهي " أنه كلما اتّسعت دائرة المشاركين في صنع القرار السياسي من حيث عدد الأفراد وادوار المؤسسات الدستورية الفعلية، كلما كشف ذلك عن تطور حقيقي في أداء النظام السياسي نحو الديمقراطية وبالتالي فإن احتمالات النجاح تصبح أكبر من احتمالات الفشل في إصدار القرارات السياسية.

بعد تناول الإطار النظري لصنع القرار السياسي من خلال سبعة محاور هي: مفهوم عملية صنع القرار السياسي، العناصر الرئيسية لعملية صنع القرار، العوامل المؤثرة على عملية صنع القرار، معوّقات عملية صنع القرار، الإطار التحليلي لعملية

صنع القرار، الإطار التحليلي لتقييم القرارات السياسية، صياغة رؤية إستراتيجية حاكمة للقرارات السياسية ذات الطبيعة الاقتصادية في المجتمع المصري من خلال الأولويات والآليات، خلُصت الدراسة إلى أن مصر بحاجة إلى نقلة موضوعية واضحة وجريئة وقوية في التطور الديمقراطي، حتى يتحقق التقدم المنشود وتصبح مصر دولة متقدمة.

2-2-2 الدراسات الأجنبية

- دراسة

(Freigang, 2013), United States Democracy Promotion in Egypt from 1981-2012, Master Thesis.

أشارت الدراسة في ملخّصها إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها تقليد طويل في تعزيز الديمقراطية في سياستها الخارجية، ومع أجندة " جورج بوش الابن" للحرية وضعت مسألة تشجيع الديمقراطية في قلب السياسة الخارجية الأمريكية وذلك بالتركيز على منطقة الشرق الأوسط، وبما أن مصر كانت حليفة للولايات المتحدة في المنطقة ونظراً لأهميتها الإستراتيجية وكونها ثاني أكبر متلقي للمساعدات الخارجية الأمريكية منذ أواخر السبعينيات وفي ضوء التحوّل الديمقراطي مؤخّراً في مصر، فإنه من الأهمية تحليل الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في الترويج للديمقراطية في العقود الماضية خاصّةً خلال الثورة المصرية.

خلُصت الدراسة إلى نتائج رئيسية أبرزها: إن السياسة الأمريكية لتعزيز الديمقراطية في مصر كانت متقلّبة طوال تحليل الفترات الزمنية، وأن سياسة تعزيز الديمقراطية لم يكن لها دور في السياسة الخارجية الأمريكية قبل إدارة " بوش الابن" بينما جعل " بوش الابن" موضوع " دمقرطة مصر" على رأس أولويات سياسته الخارجية، وأن الرئيس " أوباما" اتّبع نهجاً غامضاً فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية في مصر حيث بدأ الإدلاء بتصريحات هامة لتعزيز الديمقراطية في مصر مع بداية الثورة المصرية ومتابعتها مع إجراءات ملموسة، وفي الشهور التي تلت الثورة أصبح نهجه يتعارض بشكل متزايد مرة أخرى.

- **دراسة**

(Sharp, 2009), Egypt: Background and U.S. Relations.

قدّمت الدراسة لمحة عامة عن العلاقات الدبلوماسية المصرية الأمريكية، السياسة المصرية، المساعدات الخارجية الأمريكية لمصر، وتضمّنت أيضاً التاريخ السياسي الحديث لمصر؛ أشار الباحث إلى أن سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار الإقليمي وتحسين العلاقات الثنائية واستمرار التعاون العسكري والحفاظ على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية الموقّعة في آذار/ مارس عام 1979.

كما بيّن الباحث أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة كانت تنظر لمصر – على الدوام – باعتبارها ذات تأثير معتدل وقوة استقرار في منطقة الشرق الأوسط، وفي نفس الوقت فإنه خلال السنوات الأخيرة زادت الأصوات والدعوات داخل الكونجرس الأمريكي والتي تدعو مصر إلى تنفيذ الإصلاحات السياسية، تحسين حقوق الإنسان، والقيام بدور أكثر فعالية في التخفيف من حدة التوتر بين العرب وإسرائيل.

- **دراسة**

(Dunne, 2006), Evaluating Egyptian Reform.

تناولت الدراسة الخطوات التي اتخذتها الإدارة المصرية في إطار الإصلاح السياسي في العام 2005، وفيها أشارت الباحثة إلى أن الانفتاح السياسي الذي بدأ في مصر أواخر عام 2004 لا يناظره أي انفتاح منذ عشرين عاماً على الأقل وربما في نصف قرن. كما أشارت الباحثة إلى أن العديد من المراقبين داخل وخارج مصر ينظرون إلى خطوات الإصلاح السياسي المحرزة في مصر عامي 2004 و2005 بأنها لا تتعدّى كونها تدابير وإجراءات شكلية – تجميلية– اتُّخذت للحفاظ على النظام السلطوي بدلاً من تغييره.

- **دراسة**

(Sharp, 2006), U.S. Democracy Promotion Policy in the Middle East: The Islamist Dilemma.

قامت هذه الدراسة بتقييم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنظمات الإسلامية في العالم العربي وتحديداً تلك الجماعات التي تنبذ العنف والإرهاب.

كما قامت الدراسة بتحليل مواقف الحكومة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية مع التحقيق في كيفية تطبيق سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز الديمقراطية في ثلاث دول عربية يشهد المجال السياسي فيها تواجداً كبيراً للإسلاميين، وهذه الدول هي: المغرب، مصر، والأردن.

- دراسة

(Haass&Others, 2002), The Role of Think Tanks in U.S. Foreign Policy.

تناولت الدراسة الدّور الفريد الذي تلعبه مراكز الأبحاث والتحليل العامة – المعروفة بإسم " Think Tanks " – في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية.

أشار أحد الباحثين في هذه الدراسة إلى أن " دور مؤسسات الفكر والرأي من بين غيرها من المؤثرات العديدة في صياغة سياسة الولايات المتحدة الخارجية هو أحد أكثر تلك الأدوار أهمية وأقلها تقديراً"، وأشار باحث آخر إلى أنه " ثمة لحظات في تطور سياسة الولايات المتحدة الخارجية كان لمؤسسات الفكر والرأي فيها تأثير حاسم في إعادة صياغة المفاهيم التقليدية وفي وضع مسار جديد للقضايا الإستراتيجية الأساسية"؛ وللوقوف على دور هذه المؤسسات في السياسة الخارجية الأمريكية، قام أحد الباحثين – مسؤول كبير في وزارة الخارجية– بتلخيص الفوائد الرئيسية التي توفرها مؤسسات الفكر والرأي لصانعي السياسة الأمريكية، وقام خبيران في نفس الموضوع بعرض تاريخ وتطور دور هذه المؤسسات في السياسة الخارجية الأمريكية منوّهان بانتشار هذه المؤسسات على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، كما قام رئيسا اثنتين من هذه المؤسسات بشرح الكيفية التي تعمل بها مؤسسة فكر ورأي رئيسية أمريكية والدور الخاص الذي سنّه الكونجرس لمؤسسات الفكر والرأي وكيفية عمل واحدة من أكبر هذه المؤسسات مع القوات المسلحة الأمريكية، ثم أظهرت الدراسة من خلال ثلاثة أمثلة عملية مدى تأثير مؤسسات الفكر والرأي على قضيتين سياسيتين رئيسيتين.

يرى الباحث أن جميع الدراسات السابقة تعدُّ " دراسات متخصّصة " في جوانب متعددة من جوانب العلاقات المصرية الأمريكية المختلفة، حيث تناول بعضها مواضيع ضمن الأطر العامة للعلاقات بين البلدين، مثل: السياسة الخارجية، التطور التاريخي للعلاقات بين البلدين، وطبيعة العلاقات بين البلدين في فترات زمنية مختلفة، كما

تناول البعض الآخر من هذه الدراسات قضايا خاصّة وهامّة ضمن مسارات العلاقات المصرية الأمريكية، مثل: قضايا تعزيز الديمقراطية والإصلاح السياسي في مصر.

أمّا هذه الدراسة والموسومة بـ " العلاقات المصرية الأمريكية في الفترة ما بين عامي 2001 و2010، فقد تميّزت عن الدراسات السابقة من خلال تناولها لعدة مواضيع في قالب وإطار واحد، ولعلّ أبرز ما تطرّقت إليه وتناولته هذه الدراسة هو: آخر المستجدّات والقضايا التي تفاعلت فيها العلاقات المصرية الأمريكية، وهو الأمر الذي لم تتطرق إليه الدراسات السابقة.

الفصل الثالث

آليات صنع القرار السياسي الخارجي في مصر والولايات المتحدة

تعتبر عملية صنع القرار السياسي من أبرز وظائف النظام السياسي من خلال العلاقة بين النظام السياسي ومحيطه ومدى استجابة النظام السياسي للمطالب الموجهة إليه، كونه يمثّل مجموع التفاعلات المؤسسية والسلوكية المرتبطة بعملية صنع القرار السياسي، وهذه التفاعلات تعكس في حركتها مختلف عناصر الواقع الاجتماعي ومحدداته؛ والقرار السياسي بذلك لا ينفصل عن وعائه الاجتماعي فهو يكتسب أهميته ومعناه الحقيقي من خلال الإطار السياسي مع الإطار الاجتماعي الذي يشكّل أحد متغيراته وجزءاً أساسياً من تفاعلاته.

كما أن عملية صنع القرار السياسي تعتبر محل اهتمام علمي في الدراسات السياسية بمجالاتها المختلفة، لأن دراستها تعدّ الأساس في فهم العملية السياسية وتعدّ مدخلاً في فهم طبيعة النظم السياسية في جميع دول العالم، فتحليل هذه العملية يكشف عن مدى ديمقراطية الأنظمة الحاكمة خصوصاً في دول العالم الثالث، ودرجة تطور هذه الأنظمة والتوجهات الأساسية للنخب الحاكمة، ويكشف عن الأشخاص المسيطرين على العملية السياسية وكيفية إدارة هؤلاء الأشخاص للدولة من خلال القرارات السياسية المختلفة وأساليبهم في صنع واتخاذ القرارات؛ وقد خلصت معظم الدراسات التي أجريت على عملية صنع القرار السياسي إلى نتيجة مفادها أنه : كلّما اتّسعت دائرة المشاركين في صنع القرار السياسي من حيث عدد الأفراد وأدوار المؤسسات الدستورية الفعلية، كلّما تطوّر أداء الأنظمة السياسية نحو الديمقراطية، بالتالي فإن احتمالات النجاح تصبح أكثر من احتمالات الفشل في اتخاذ القرارات السياسية(زهران، 2007: 1).

3-1 صنع القرار السياسي: المفهوم – المراحل – العوامل المؤثرة فيه

يقول الدكتور إبراهيم الفقي: " لكي نتخذ قراراتنا بشكل صحيح، علينا أن نتعلم كيفية اتخاذ القرار الصحيح "(الفقي، 2008: 23). من خلال ذلك ستتناول هذه النبذة أهم ما يتعلّق بعملية صنع القرار السياسي.

3-1-1 مفهوم عملية صنع القرار السياسي

القرار – لغةً – الثبوت والاستقرار، فيقال: لكلّ نبأ مستقرّ أي غاية ونهاية، (مجمع اللغة العربية، 2004: 725)، قال الله سبحانه وتعالى في سورة الأنعام الآية رقم67: " لكلّ نبأٍ مستقرٌ وسوف تعلمون"، والقرار أيضاً المستقر من الأرض، يقال: قرّر الشئ أي جعله في قراره(الرازي، 1989: 465)، أما القرار – اصطلاحاً – فهو " الاختيار بين عدة بدائل مطروحة بقصد تحقيق هدف أو عدة أهداف محددة ".

أما القرار السياسي فقد تناول تعريفه العديد من العلماء والمفكرين، فيعرّفه المفكر "ديفيد ايستون" بأنه: " مخرجات النظام السياسي التي توزّع السلطة على أساسها القيم داخل المجتمع "(زهران، 2007: 1)، ويعرّفه الدكتور "صلاح السيد بيومي" بأنه: "الاختيار الإداري الرشيد من بين عدة بدائل يحقّق الهدف أو المصلحة العامة للقيادة السياسية إزاء سياسة الدولة الداخلية والخارجية "(بيومي، 2008: 70).

أما عملية صنع القرار السياسي فقد عرّفها كلّ من "جيمس دورتي" و"روبرت بالتسغراف" بأنها: " الدراسة المتخصصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة بشكل عام أو في لحظة معينة"(المشهداني، 2013: 21)، أما "ريتشارد سنايدر" فيعرّفها بأنها: "العملية الاجتماعية التي يتم من خلالها اختيار مشكلة لتكون موضعاً لقرار ما، وينتج عن ذلك الاختيار ظهور عدد محدود من البدائل يتم اختيار أحدها لوضعه موضع التنفيذ والتطبيق"(أبو عامود، 1988: 112)، ويعرّفها الدكتور "إسماعيل عبد الفتاح" بأنها: "عملية اتخاذ مختلف القرارات والقوانين في المجتمع ومن يسهم في هذه العملية وكيفية إعداد القرار قبل إصداره والمستويات المختلفة لاتخاذ القرار ثم تنفيذه "(عبدالكافي، 2005: 264)؛ أما صنع القرار " العقلاني " فهو: "معالجة واحدة من الوسائل البديلة بحيث يتم تقييمها على أنها الخيار الأفضل لتحقيق أفضل الأهداف المختارة " (Viotti, 2009: 454).

فيما يتعلّق باتخاذ القرار فقد عرّفه كلّ من "دورتي وبالتسغراف" بأنه: " الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها "، وجوهر اتخاذ القرار هو الاختيار بين عدد من الممكنات لا على أساس تجريدي ولكن على أساس عملي مرتبط بالظروف القائمة(دورتي، 1985: 306).

3-1-2 مراحل صنع القرار السياسي

إن عملية صنع القرار السياسي تتميز بتشابك أبعادها وتنوع المشاركين فيها وتعدد مراحلها والتي من الممكن أن تكون متداخلة فيما بينها(النعيمي، 2012: 223)؛ لذلك فقد قام علماء السياسة بتقسيم عملية صنع القرار إلى ثلاثة مراحل رئيسية تشتمل على:

أ- **مرحلة إعداد القرار**(المرحلة السابقة لاتخاذ القرار)، وتشتمل على الخطوات التالية:

1- التعريف بالموقف أو بمعنىً آخر تشخيص المشكلة سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي.

2- تحليل المشكلة عبر فهم أبعادها وإخضاعها للتحليل والاختيار والتقييم، ويتم ذلك من خلال جمع الحقائق والمعلومات والبيانات حول المشكلة ذاتها(بيومي، 2008: 76).

3- تحديد وإيجاد البدائل أو الخيارات المطروحة لحل المشكلة أو الموقف.

ب- **مرحلة اتخاذ القرار**(مرحلة الاختيار) وهي - بالدرجة الأولى - مهمة صانع القرار(بيومي، 2008: 75)، حيث يتم اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المطروحة باعتبار أن هذا البديل هو الأقدر على حل المشكلة القائمة حلاً شاملاً لما فيه من مواصفات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة والأهداف المطلوبة(زهران، 2007: 14).

ج- **مرحلة تنفيذ وتطبيق القرار**(المرحلة اللاحقة لاتخاذ القرار)، وهي مرحلة هامة جداً لأنها تعتبر المصدر الأساسي لردّ الفعل الذي يصاحب معظم القرارات المتخذة(النعيمي، 2012: 226).

بعد الإعلان عن القرار وإجراءات تنفيذه لا بد من تقييمه من أجل تقويم الانحرافات الحاصلة وتصحيحها إن لزم الأمر، إضافةً إلى أنه لا بد من متابعة تنفيذ القرار متابعة شاملة وصحيحة في ضوء الأهداف المنشودة، والهدف من كلتا العمليتين (التقييم ثم المتابعة) هو التعرف على النتائج المباشرة والانعكاسية والترابطية لتنفيذ القرار أو ما يعرف بـ " التغذية الراجعة Feedback" والتي من خلالها يتم متابعة ردود الأفعال حول القرار، بحيث يمكن التعديل في بعض جوانب القرار لضمان الوصول إلى القرار الرشيد(ناصوري، 2005: 293).

3-1-3 العوامل المؤثرة في صنع القرار السياسي

تتأثر عملية صنع القرار السياسي بجملةٍ من العوامل، ولا يقف تأثّر عملية صنع القرار على عوامل داخلية لوحدها أو عوامل خارجية لوحدها أيضاً، بل إنه من الممكن أن تتأثر بهما معاً، وحقيقة الأمر أن هذه العوامل تختلف من نظام سياسي إلى نظام سياسي آخر بحسب قدراته وإمكانياته الذاتية في تحقيق الأهداف المنشودة(المشهداني، 2013: 50).

3-1-3-1 العوامل الداخلية المؤثرة في صنع القرار السياسي

ويقصد بها: " مجمل المؤثرات التي تصدر عن البيئة الداخلية لصانع القرار"(السامرائي، 2008: 60)، وهي تختلف من دولة إلى أخرى ومن نظام سياسي إلى آخر، إلا أن هناك عوامل مهمة تشترك بها معظم الأنظمة السياسية ولا يمكن لصانع القرار أن يستطيع إهمال هذه العوامل خلال عملية صنع القرار، وإلا فإن القرارات المتخذة ستتعارض مع هذه العوامل مما يحمّل الدولة أعباء وخسائر لا تقوى على تحمّلها بسبب عدم التزامها بتعهداتها الخارجية، مما قد يؤثر بدوره على مركز الدولة وقدراتها(المشهداني، 2013: 51). تشمل العوامل الداخلية:

أ- العوامل الدائمة(المادية). مثل: العامل الجغرافي، العامل الاقتصادي، العامل السكاني، والعامل العسكري.

ب- العوامل المتغيرة (المعنوية). مثل: الطابع القومي " الخصائص الشخصية وأساليب الحياة الفريدة التي يتمتع بها مجتمع معين"(Sills, 1968)، الأحزاب السياسية، جماعات الضغط والمصالح، والرأي العام.

3-1-3-2 العوامل الخارجية المؤثرة في صنع القرار السياسي

يقصد بها المتغيرات الناتجة عن البيئة الخارجية لدولة صانع القرار وهي تشتمل على عدة أبعاد وحقائق وضغوط ومؤثرات وقد تهيئ إمكانيات معينة للحركة والتصرف وقد تضع قيوداً على بعض إمكانيات التصرف البديلة، ويمكن القول بأنه كلما زاد الضغط

من البيئة الخارجية انخفضت فرصة إمكانات التصرف وتضاءلت فرص الاختيار أمام صانعي القرارات(زهران، 2007: 5). وتشمل العوامل الخارجية:

أ- الرأي العام الدولي.

ب- التكتلات الدولية.

ج- المنظمات الدولية.

د- الوضع السياسي الدولي.

3-1-3-3 العوامل المؤثرة على صانع القرار

بما أن عملية صنع القرار السياسي تخضع لجملة من العوامل أو المؤثرات، فإنه من الطبيعي أن يخضع صانع القرارات لبعض العوامل والمؤثرات إذا تطلّب موقف معين اتخاذ قرار بشأنه(زهران، 2007: 9)، ومن أهم هذه العوامل: دور صانع القرار في هيكل صنع القرارات المسؤول، ميوله واتجاهاته الشخصية، رؤيته لمصالح دولته، إدراكه للموقف الخارجي وما يتضمنه من خطورة أو تهديد، انتماءاته المذهبية أو العقائدية، القواعد والإجراءات المنظمة لعملية صنع القرارات، تقييمه للنتائج التي تقود إليها مشاريع القرارات البديلة، الظروف الخاصة بالبيئة الداخلية، الضغوط النابعة من تقيده بارتباطات وتعهدات سابقة، التقاليد والأعراف، الاتجاهات الشعبية في دولته، توقعاته عن السلوك الذي قد يصدر عن الأطراف والقوى ذات العلاقة بالموقف، الاعتبارات الاقتصادية والتكنولوجية التي قد تخدم تنفيذ القرار، وأخيراً مدى ما يمكن أن يحققه القرار من مزايا حزبية وذلك في الدول التي ينتمي فيها متخذ القرار السياسي إلى حزب معين(مقلد، 1982: 153).

إن أهمية هذه العوامل قد تختلف من صانع قرار إلى صانع قرار آخر، فلو أن أحد صانعي القرار خضع لسيطرة مجموعة من هذه العوامل فإنه من الممكن أن يتّسع مدى هذه العوامل ليشمل مجموعة أكبر منها مع صانع قرار آخر، وخلاصة القول بأن النظر إلى هذه العوامل وتأثيرها من حيث الحجم يعتبر مسألة نسبية(زهران، 2007: 10).

3-2 صنع القرار السياسي في مصر

تتّسم عملية صنع القرار السياسي في مصر على الصعيدين الداخلي والخارجي –كما هو الحال في معظم دول العالم الثالث- بالمركزية الشديدة، بمعنى تركّز السلطة في شخص رئيس الدولة أو فئة محدودة تحيط برئيس الدولة ولا تتحرك خارج دائرته، بذلك فهي تختلف عن باقي دول العالم الأول أو حتى الثاني لأنها تعظّم شخصية رئيس الدولة التي تصبح محوراً لتفاعلات المجتمع كلّه، إلى جانب ضعف دور المؤسسات الرسمية التي لا يخرج دورها عن إضفاء صفة الشرعية على قرارات رئيس الدولة(عبدالصمد، 2007: 1)؛ هذا الوضع السائد وفي ظل عدم ممارسة الديمقراطية أو حتى انعدامها أصبح يشكّل أزمة نظراً لأن كل ما تصادق عليه المجالس النيابية أو مجالس الوزراء أو حتى السلطات القضائية، لا يتعدّى كونه صدى لما يتخذه القائد المسيطر من قرارات(إسماعيل، 2005: 15-25).

3-2-1 تطور عملية صنع القرار السياسي في مصر

من أهم سمات عملية صنع القرار السياسي في مصر هي أن رئيس الدولة هو صانع القرار الرئيسي وقد يكون إلى جانبه هيئة استشارية، تحظى بدور لها في صنع القرار السياسي أو تقل حظوظها وذلك حسب البيئة المحيطة بصانع القرار الرئيسي، ولكن في أغلب الأحيان فإن دور هذه الهيئة الاستشارية يتحدد لإضفاء صفة الشرعية على القرارات التي يتخذها رئيس الدولة.

3-2-1-1 مرحلة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر

ينتمي الرئيس الراحل جمال عبد الناصر إلى أسرة دينية صعيدية من الطبقة الوسطى وتنقّل مع والده بحكم وظيفته بين مدن مصر المختلفة، وفي مراحل شبابه اشترك في المظاهرات ضد الانجليز وقرأ كتب السياسة والاقتصاد والتاريخ، كما قرأ سير الشخصيات التاريخية الوطنية والأجنبية وتأثر بالكثير منها مما شكّل خلفيته الاجتماعية والثقافية وسمات شخصيته، مما كان له أكبر الأثر على الكثير من قراراته السياسية فيما بعد(بيومي، 2008: 100). تأثر فكره بالعديد من التيارات الفكرية والأيديولوجية التي

كانت تعجّ بها مصر، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وعند تشكيله للتنظيم السري للضباط الأحرار حرص على تجنيد عناصر تنتمي لكل القوى والتيارات الفاعلة في المجتمع المصري، مما جعل شكل هذا التنظيم أقرب لأن يكون جبهة وطنية تضم معظم أطياف التوجهات السياسية في مصر (عبد الصمد، 2007: 5)، ويمكن القول أن جميع هذه المعطيات والظروف شكّلت فكر "عبد الناصر" ولفتت نظره إلى موقع مصر وأهمية دور مصر في المنطقة العربية، كذلك فإنها عمّقت مفاهيمه عن ضرورة وجود زعامة قوية ومستنيرة تنقذ المنطقة من عثراتها.

امتدت فترة حكم جمال عبد الناصر منذ العام 1956 إلى العام 1970 وكانت عملية صنع القرار في عهده تضمّ ثلاثة مستويات وذلك بحسب القوة والتأثير:

يضمّ المستوى الأول صانع القرار السياسي فقط وهو الرئيس نفسه، وكان "عبد الناصر" قائداً لمجموعة الأغلبية داخل مجلس قيادة الثورة وتأكّد دوره من خلال التطورات التي ساعدت على بروز قيادته الكاريزمية داخل مصر، ومن هذه التطورات سياسته المعادية للأحلاف وكسر احتكار السلاح وصولاً إلى أحداث السويس عام 1956؛ كل هذه التطورات أدت إلى الحماسة العربية الهائلة لقيادته على المستوى الشعبي خاصةً في أعقاب الوحدة المصرية–السورية عام 1958، ثم تأكد دوره دستورياً وسياسياً وبرز بقوة في قطاع السياسة الخارجية بالذات، وعلى الرغم من وقوع انتكاسات سياسية للسياسة الخارجية المصرية في عهده كتفكك الوحدة المصرية–السورية عام 1961 وهزيمة حزيران عام 1967 إلا أن تلك النكسات لم تؤثر على دوره السائد في عملية صنع القرار.

ويضمّ المستوى الثاني الهيئة الاستشارية التي تتكون من أولئك الذين كان يستشيرهم دائماً واثّروا في قراراته في مناسبات عديدة، وفي بعض الأحيان كان يعطيهم الصلاحيات لصنع قرارات رسمية في حالات معينة، ويمثّل الهيئة الاستشارية مجلس الوزراء ووزارة الخارجية والمؤسسة العسكرية؛ من خلال الدور البارز والسائد لعبد الناصر في عملية صنع القرار فإن دور مجلس الوزراء لم يتعدّ مجرد إحاطتهم علماً بالقرار قبل إعلانه على الجماهير، وحتى في مجال السياسة الخارجية فقد ظل دور المجلس مقتصراً على إخبار الرئيس بالتطورات المهمة في مجال السياسة الخارجية، أما دور وزارة الخارجية فقد

اقتصر على التعامل الدبلوماسي وتنفيذ قرارات الرئاسة، وهذا الضعف في الدور مردّه إلى قوة قطاع الرئاسة في مجال الشؤون الخارجية المستمدة من دور عبد الناصر أولاً واتجاهه شخصياً إلى تدعيم هذا القطاع خصوصاً مجال الشؤون العربية ثانياً، أما بالنسبة للمؤسسة العسكرية فتكاد تكون هي المؤسسة الوحيدة التي شاركت مشاركة فعلية في صنع القرار نظراً للاتساق الفكري بين عبد الناصر ونائبه.

أما المستوى الثالث والأخير من مستويات عملية صنع القرار السياسي فقد كان يضمّ الأشخاص أو الهيئات الذين شاركوا في عملية صنع القرار دون منحهم أية صلاحيات رسمية، وكان تأثيرهم الذي مارسوه متقطعاً من خلال دورهم كمقياس للرأي العام ويمثلهم مجلس الأمة والتنظيم السياسي الواحد.

كانت المؤسسة التشريعية تخضع دائماً للمؤسسة التنفيذية ولا تفعل سوى أن تمدّ المؤسسة التنفيذية بمظهر الشرعية الدستورية، وكان تأثيرها في القرارات السياسية في حدّه الأدنى واقل من ذلك في قطاع السياسة الخارجية، أما تأثير الرأي العام المصري في عملية صنع القرار السياسي فقد كان –أيضاً– في حدّه الأدنى في هذا العهد على الرغم من وجود الرأي العام الذي يمكن أن يتأثر بسلوك النظام داخلياً وخارجياً، مما يحتم على صانع القرار الرئيسي أن يتحسب لهذا الرأي خصوصاً إذا ما كان هناك إخفاقات سياسية أو ضغوط اقتصادية أو نفسية(احمد، 2010: 452-459).

من خلال المستويات السابقة والأدوار المناطة بكل مستوى فإنه يتأكد الدور السائد لعبد الناصر في عملية صنع القرار في السياسة المصرية سواء الداخلية أو الخارجية، حيث أن مشاركة المستويات الأخرى في عملية صنع القرار السياسي كانت تعتمد على مدى وصولهم إلى صانع القرار الرئيسي نفسه، بمعنى أن "عبد الناصر" هو المحدد لدرجة التفاعل مع المؤسسات الأخرى لصنع القرار وتكرار هذا التفاعل؛ وهذا لا يعني أن عملية صنع القرار في عهد "عبد الناصر" خالية من الطابع المؤسسي بل معناه أن المشاركة المؤسسية كانت تتحدد بإرادة صانع القرار الرئيسي(احمد، 2010: 459). لقد كانت حقبته مقيّدة في بعض فتراتها حيث غلبت عليها سمة روح الفريق والعمل الجماعي خصوصاً خلال فترتي مجلس قيادة الثورة 1952-1956 ومجلس الرئاسة 1962-

1964، خلافاً لباقي فترات حقبته التي كانت فيها إرادته الشخصية أكثر انفراداً(زهران، 2002: 24).

كانت الفترة التي تولى فيها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر مقاليد الحكم في مصر مليئة بالأحداث والتغيرات والقرارات السياسية، والتي أثّرت بشكل واضح على مصر ومنطقة الشرق الأوسط كلها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وعسكرياً، حتى أن ذلك التأثير امتد ليتعدى حدود المنطقة إلى مناطق أخرى في العالم(بيومي، 2008: 129)؛ من أهم القرارات السياسية الكبرى التي اتخذها "عبد الناصر" قرار تأميم قناة السويس عام 1956، حيث اتخذ قراره بتأميم شركة قناة السويس كردّ فعل على سحب كلّ من أمريكا وبريطانيا والبنك الدولي تمويل مشروع السدّ العالي، إضافة إلى أن فيه استعادة حق مصر في القناة ولما وقع على أبناء مصر من ظلم في حفرها، وكان القرار بالتأميم من جملة بدائل وضعها عبد الناصر للخروج من هذه الأزمة؛ ثم قرار الانفصال السوري عن الجمهورية العربية المتحدة عام 1961 بعد أن تدهور الموقف السياسي في سوريا نتيجة عوامل داخلية وخارجية، التي أدت إلى ظهور عدد من الانفصاليين الذين سعوا إلى الانقلاب الانفصالي الذي قد يؤدي بالتالي إلى مواجهات عسكرية محتملة، وبعد تأكّد "عبد الناصر" من نوايا هؤلاء الانفصاليين وأنهم قد تسببوا في حدوث أزمة استقر على قرار الانفصال درءاً لإراقة الدماء في حال المواجهات العسكرية(سليم، 1987: 337)؛ ثم بعد ذلك تأتي قرارات الأزمة العربية–الإسرائيلية عام 1967 حيث كانت هذه الأزمة من أعنف الأزمات التي شهدتها مصر في عهد جمال عبد الناصر، وخلال هذه الأزمة اتخذ "عبد الناصر" أربعة قرارات تمثلت في: القرار الأول هو تعبئة القوات المصرية في 13 أيار، والقرار الثاني هو سحب قوات الطوارئ الدولية من منطقة الحدود مع إسرائيل في 16 أيار، أما القرار الثالث فهو إغلاق خليج العقبة أمام السفن الإسرائيلية في 22 أيار، ثم القرار الرابع والأخير وهو عدم البدء بالضربة العسكرية الأولى في 25 أيار(سليم، 1987: 339).

لقد كان "عبد الناصر" يعتمد كثيراً في قراراته على شخصيته الكاريزمية وحبّ الجماهير له وإيمانها بزعامته مصرياً وعربياً ودولياً(بيومي، 2008: 100).

3-2-1-2 مرحلة الرئيس الراحل محمد أنور السادات

ينتمي الرئيس الراحل محمد أنور السادات إلى الطبقة الوسطى الريفية حيث عاش حياته في قرية "ميت أبو الكوم" ثم في بيت "كوبري القبة" في القاهرة، والتحق بالكلية الحربية وبعد تخرجه منها كان يتناقش مع زملاءه الضباط في أحوال البلاد والسياسة والموقف من الاحتلال الإنجليزي، وحتى يوسّع ثقافته الشخصية والسياسية كان يقرأ كثيراً في كتب التاريخ. لقد تأثر "السادات" بعدد من الشخصيات الوطنية والأجنبية واشترك في المظاهرات ضد الإنجليز، كما اشترك في بعض التنظيمات السرية قبل انضمامه إلى تنظيم الضباط الأحرار؛ كل ذلك ساهم في تشكيل فكر "السادات" السياسي والثقافي والوطني مما كان له أكبر الأثر في سمات شخصيته وبالتالي الكثير من قراراته التي كانت تعبّر عن روح المغامرة.

استمرت فترة حكمه منذ العام 1970 وحتى العام 1981، وشهد عهده تحوّلات عمّقت وزادت من الطابع الفردي في عملية صنع القرار كالتراجع النسبي لنفوذ المؤسسة العسكرية على عملية صنع القرار حيث تزايدت نسبة المدنيين في النخبة الحاكمة وتم إبعاد المؤسسة العسكرية عن التدخل في الشؤون السياسية، والتحوّل الآخر هو ما يمكن اعتباره بداية لتحول تدريجي نحو الديمقراطية في الحياة السياسية من خلال قيام نظام تعدد حزبي مقيّد عام 1976 والذي أدى إلى ظهور مجموعة من الأحزاب المعارضة، إلا أن تأثيرها كان محدوداً في المؤسسة التشريعية والرأي العام ولكن يبقى هذا التطور هامّاً لأنه فسح المجال للمناظرة بين النظام والمعارضة(احمد، 2010: 460).

على الرغم من حدوث هذه التغيّرات حقيقةً أو شكلاً إلا أنّ النموذج العام لعملية صنع القرار والقائم على دور القائد المسيطر بقي مستمراً خلال فترة حكم السادات، وأنّ أية أدوار مؤسسية رسمية أو غير رسمية كانت تتوقف على إرادة صانع القرار شخصياً؛ كانت أهم سمات أسلوبه في صنع القرار تتمثل بالفردية والصدمة أو المفاجأة ثم المخاطرة(بيومي، 2008: 102) وهذا يرجع إلى الظروف الاجتماعية والثقافية التي تأثر بها وأثّرت في شخصيته، أما من ناحية القيود على عملية صنع القرار في عهده فقد كانت أقل من فترة حكم سابقه حيث تمكّن من التخلّص من خصومه السياسيين في 15 أيار/مايو 1971 لينفرد بالقرار، وازداد انفراده بالقرار بعد حرب تشرين أول/أكتوبر عام

1973(زهـران، 2002: 26)، والـسؤال هنـا: مـا هـو دور قنـوات المعلومـات وهيئـة المستشارين والهيئات الرسمية في عملية صنع القرار في عهد السادات؟

من الملفت للنظـر أن "الـسادات" كـان يحظـى بعدة قنوات لإيصال المعلومات إليـه بشكل يومي على شكل ملفات، حيث كان يتلقى ملفات من وزارة الخارجية ووزارة الداخلية وجهاز الاستخبارات ووزارة الاقتصاد ووزارة التموين إضافةً إلى تلقّيه بعض المعلومات من خلال أجهزة استخبارات أجنبية، ومع ذلك كله فإنه لم يكن يقرأ ما يتحتم عليه أن يقرأه ولم يكن قارئاً مدقّقاً لكل ما يصل إليه من معلومات ولم يكن مهتماً بتفاصيل المعلومات، كما أن ثقته بمصادر المعلومات الأجنبية كانت أكبر وهذا ما أسهم في تشكيل فهمه وإدراكه لطبيعة وأبعاد الموقف موضع القرار (أبو عامود، 1988: 116)؛ أما دور الخبراء والمستشارين والذين كانوا يحيطون به فإنه كان يتخذ العديد من القرارات دون استشارتهم ودون الرجوع إليهم بل إنه – في كثير من الأحيان- كان يخالف آراءهم ويتجاهلهم(بيومي، 2008: 102)، ومما لا شك فيه أن عدم رجوعه إلى مستشاريه وتجاهله لهم كان يؤثر سلباً على معظم قراراته؛ وينعكس الأمر كذلك على الهيئات الرسمية السياسية والدستورية حيث أنه كان يتجاهلهم لأن نطاق المناقشة والتشاور كان محدوداً داخل هذه المؤسسات، واقتصر دورها على تأييد وتنفيذ ما يتخذه من قرارات(احمد، 2010: 461).

لقد تمتّع "السادات" بسلطات واسعة في إطار النظام السياسي المصري وكان يعتمد على عدة مصادر لتدعيم قوته وسيطرته على عملية صنع القرار، ومن أهم هذه المصادر (أبو عامود، 1988: 127):

أ- المصدر أو المتغيّر السياسي والمتمثل بمجموعة القيم والتقاليد السياسية الخاصة بتنظيم الممارسة السياسية في المجتمع والتي أتاحت له احتكار عملية صنع القرار، إضافةً إلى السلطات الواسعة التي كفلها له الدستور.

ب- المصدر الاقتصادي والمتمثل باستناده إلى كبار أصحاب رؤوس الأموال مما أوجد نوعاً من التحالف بين الثروة والسلطة في المجتمع خلال فترته، وهذا انعكس على محتوى العديد من قراراته التي تحقق مصالح هذه الفئات على حساب غيرها من فئات المجتمع الأخرى.

ج- المصدر الخارجي والمتمثل باعتماده على الغرب بشكل عام وعلى الولايات المتحدة بشكل خاص، حيث كان يتخذ قراراته وهو يتصور أن الغرب والولايات المتحدة يساندانه، وكان لهذا التصور تأثير واضح على محتوى العديد من قراراته التي اتخذها.

د- المصدر الإعلامي والمتمثل باستناده في صناعته للقرار إلى الأداة الإعلامية حيث أنه كان ميّالاً للظهور الإعلامي، وهذا ما جعله يستخدم الأداة الإعلامية عند إصداره القرار الخاص بالتخلص ممن أسماهم "مراكز القوى"، وتعامل مع كافة الأساليب الإعلامية من أجل تحقيق أهدافه فتارةً يتّبع أسلوب الإغراق الإعلامي وتارةً أخرى يتبع أسلوب التعتيم الإعلامي وتارةً ثالثة يقوم بإظهار جزء من الحقيقة وذلك حتى يتفق مع اتجاه وهدف صانع القرار.

يعكس أسلوبه في صنع القرار رؤيته لذاته على أنه "أبّ" للعائلة المصرية والتي يجب عليه أن يرعى شؤونها ويدير أمورها بحسب ما يراه في مصلحتها، وأنّ عليها السمع والطاعة وتنفيذ أوامره وقراراته(بيومي، 2008: 102)، ولكنّ هذا الطابع الفردي والذي اتّسم أحياناً بحدّته أدى إلى اتخاذ قرارات بالغة الانفعالية، وعلى الرغم من وجود هذا الطابع الفردي في عملية صنع القرار في عهد السادات إلا أن الطابع المؤسسي كان له دور في بعض الأحيان، وما يدلّ على ذلك هو قرار حرب أكتوبر الذي تضمّن أدواراً مؤسسية حقيقية، وكذلك تراجع "السادات" عن واحد من أهم قراراته الداخلية وهو القرار الخاص برفع أسعار السلع الغذائية وكان تراجعه تحت تأثير ضغط الرأي العام(احمد، 2010: 462).

على صعيد القرارات السياسية الكبرى خلال فترة حكم الرئيس الراحل أنور السادات، فقد شهدت فترته أخطر قرار سياسي في تاريخ مصر الحديث، والمقصود هنا هو قرار حرب أكتوبر 1973 والذي ترتّب عليه – فيما بعد – قرار يوازيه خطورة وهو اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل أو ما يعرف بـ "معاهدة كامب ديفيد"(عبد الصمد، 2007: 8). جاء قرار حرب أكتوبر عام 1973 كردّ فعل على رفض كلّ من إسرائيل وأمريكا للحلّ السلمي فيما يتعلق باحتلال إسرائيل لسيناء بعد عام 1967، وسببٌ آخر هو الاتفاق الأمريكي- السوفييتي على الاسترخاء العسكري أوائل عام 1973، والسبب الثالث هو فشل الاتصالات السرية مع وزير الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر، أضف

إلى ذلك الضغوط النفسية والاجتماعية والتردي الاقتصادي الذي عاشه "السادات" إلى جانب أبناء شعبه، فكان لا بدّ من كسر حالة الجمود السياسي ولذلك اتخذ قراره بخوض الحرب، وعلى الرغم من أن القرار كان فردياً ويحمل مخاطرة كبيرة إلا أنه نال الترحيب والمساندة من الجميع.

ومن أهم قراراته الكبرى – كذلك – قرار الانفتاح الاقتصادي عام 1974 وهذا يعني انفتاح الاقتصاد المصري على العالم الخارجي للاستفادة من موارده المالية اللازمة للتنمية، والاستفادة أيضاً من التقدم التكنولوجي الحديث والذي تحتاج إليه مصر لتحديث المجتمع وتطويره ودفعه إلى التقدم والنهوض.

يأتي بعد ذلك قرار "السادات" الذهاب إلى إسرائيل عام 1977 وكان القرار يحمل الكثير من المفاجأة والمخاطرة حيث أحدث صدىً هائلاً محلياً وعربياً وعالمياً، وكان الهدف من هذا القرار هو نبذ الحرب وإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط إضافةً إلى محاولة "السادات" لايجاد مخرج من المشاكل الداخلية التي تبعت قراره بالانفتاح الاقتصادي، ومن أهم نتائج هذا القرار هي تلك المفاوضات التي أدت إلى توقيع معاهدة السلام في آذار/مارس1979(بيومي، 2008: 204).

من خلال القرارات السابقة يتضح الأسلوب الفردي للسادات في عملية صنع القرار المستند على المخاطرة والمفاجأة والصدمة، إضافةً إلى اعتماده على الصيغة التوفيقية والتي تعني "محاولة التوفيق بين بعض المتغيرات المتعلقة بالمشكلة محل القرار دون التوصل إلى حسم لها"(أبو عامود، 1988: 128)، والأهم من ذلك أنه كان يفتقد إلى مهارة صنع القرار من حيث حشد الوسائل اللازمة لتنفيذ القرار والتنسيق فيما بينها لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف المرجوّة من القرار.

3-2-1-3 مرحلة الرئيس السابق محمد حسني مبارك

تولّى الرئيس السابق محمد حسني مبارك مقاليد الحكم في مصر في الرابع عشر من تشرين أول/أكتوبر عام 1981 باستفتاء شعبي بعد ترشيح مجلس الشعب له عندما كان "صوفي أبو طالب" رئيس مجلس الشعب – آنذاك– الرئيس المؤقت لمصر بعد اغتيال السادات، واستمر "مبارك" رئيساً لمصر حتى تنحّيه عن الحكم في الحادي عشر من

فبراير/شباط عام 2011 بعد موجة عارمة من التظاهرات التي عمّت أرجاء مصر مطالبةً برحيله(ويكيبيديا، د.ت)، وبذلك يكون قد حكم مصر لمدة تقارب الثلاثين عاماً.

اتّسم عهد "مبارك" بالحرص على الاستقرار السياسي والاجتماعي والذي تمثّل في استقرار السلطتين التنفيذية والتشريعية، وقد ترتب على ذلك أنّ متوسط عمر الوزارة في عهده فاق ذلك الذي شهده عهدي سابقيه، كما ترتب على ذلك الاستقرار استكمال المجالس التشريعية لمدتها الدستورية كاملة إلا في حالتين وهما مجلسي الشعب 1984 و1987 واللذان تم حلّهما بحكم للمحكمة الدستورية العليا؛ إلى جانب ذلك اتّسم عهده بنمو ملحوظ لمؤسسات المجتمع المدني من جماعات مصالح ومنظمات غير حكومية وازداد دورها في الحياة الاجتماعية والسياسية(هلال، 2006: 209).

على الرغم من أن الرئيس "مبارك" هو صانع القرار الرئيسي في مصر إلا أن القيود المحيطة به والنابعة من ظروف موضوعية كانت تمثّل قيداً على الانفراد الكامل(زهران، 2002: 28)، فقد اختلف "مبارك" عن سابقَيه في أنه كان يتحرك في بيئة ضاغطة داخلياً وعربياً وإقليميا ودولياً ومنها – على المستوى الداخلي- (تصاعد دور رجال الأعمال إلى حدّ مؤثر خاصةً في ظل التزاوج بين السلطة والثروة، وازدياد نشاط الرأي العام الناتج عن تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وترسيخ حرية التعبير ودور الصحافة المعارضة والمستقلة، والهامش الديمقراطي المتاح وثورة الفضائيات)، أما على المستوى العربي فقد استمر اعتماد مصر على محيطها العربي من خلال دور العمالة المصرية في الدول العربية ومردوداتها إلى الاقتصاد المصري أو من خلال المساعدات والاستثمارات العربية، وعلى المستوى الإقليمي فقد ورث "مبارك" عن "السادات" قيد معاهدة السلام مع إسرائيل والتي لها دور كبير على حركته في مجال الصراع العربي-الإسرائيلي، وعلى المستوى الدولي فقد ورث "مبارك" قيد المعونة الأمريكية إلى مصر(احمد، 2010: 484).

لقد وفّر الإطار الدستوري للرئيس مبارك كصانع قرار رئيسي سلطات واسعة كما لسابقَيه تماماً، وحتى مع حدوث بعض التغييرات المحدودة في الدستور والتي سمحت بقيام الأحزاب السياسية إلا أن هذه التغييرات لم تضع قيوداً حقيقية على صانع القرار، لذلك بقيت المنظومة الرسمية لعملية صنع القرار كما هي بمعنى دور سائد لصانع القرار

الرئيسي تسانده المؤسسة التشريعية والتي يسيطر عليها الحزب الحاكم ودورها هو الموافقة على التشريعات المطلوبة، ثم يأتي دور الحكومة وهو التنفيذ وبعدها دور الحزب الحاكم وهو الدفاع والتوضيح.

شهدت فترة حكم "مبارك" العديد من القضايا والتي كان يستوجب فيها اتخاذ قرار حاسم يؤثر على مستقبل الدولة، فكان عليه أن يوازن بين كثير من الأمور قبل أن يتخذ القرار، كأن يوازن بين الحرية السياسية المطلوبة وضرورات الاستقرار الداخلي، كما كان عليه أن يوازن بين سياسة الانفتاح الاقتصادي التي استفاد منها الأغنياء وبين سياسة الانفتاح التي يجب أن يستفيد منها الفقراء، إضافةً إلى أنه كان عليه أن يحقق التوازن بين الاحتياجات وبين الموارد المتاحة حتى يقلّ الاعتماد على الخارج؛ من هنا فإنه يمكن أن تلخّص المحددات الرئيسية لعملية صنع القرار السياسي في عهد مبارك بـ:

أ- التأني والصبر في اتخاذ القرارات. ب- الإصرار على عدم تغيير القرارات بعد اتخاذها. ج- توسيع درجة المشورة في عملية صنع القرار. د- اتساع مساحة حرية الحركة لأجهزة القرار التنفيذية. هـ- البعد عن أسلوب المفاجأة في إعلان القرار(عبد الصمد، 2007: 12).

إن عملية صنع القرار في عهد "مبارك" أصبحت أكثر مؤسسية لأن أسلوبه في صنع القرار يستند إلى التأني والهدوء والدراسة الموضوعية المتأنية للموقف والتي تقوم على تدفق المعلومات من أجهزة ومؤسسات الدولة والتي تصبّ في النهاية عند هيئة المستشارين، والتي بدورها تتعامل مع المعلومات المتدفقة بموضوعية ضمن إطار الأهداف القومية ثم تقدمها لصانع القرار على هيئة مجموعة من البدائل أو الخيارات ثم تترك له حرية اختيار البديل الأفضل الذي يصبح هو القرار السياسي المناسب لحل المشكلة أو الموقف(احمد، 2010: 486).

لقد شهد التطور المؤسسي لعملية صنع القرار السياسي في عهد "مبارك" بروز أدوار واضحة لكل من جهاز المخابرات العامة والسلطة القضائية ممثّلةً بالمحكمة الدستورية العليا، أما على الصعيد الغير مؤسسي فإنه لا توجد شواهد قاطعة على تأثر صانع القرار الرئيسي بتوجهات النخبة أو الرأي العام، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى مسألة مستجدة على البيئة الداخلية لعملية صنع القرار في عهد "مبارك" ألا وهي بروز دور

نجله "جمال" في عملية صنع القرار، فبعد أن أصبح أميناً للجنة السياسات داخل الحزب الحاكم قاد عملية لإصلاح الحزب هدفها أن يصبح الحزب "حاكماً بالفعل" وليس مجرد أداة للدفاع عن الرئيس أو الحكومة، وبما أن "جمال" يصنّف بأنه من رجال الأعمال فقد عمل على إعطاء أدوار سياسية لمجموعة من قرنائه في مواقع تنفيذية عديدة شملت مناصب وزارية.

من أهم القرارات السياسية الكبرى التي اتخذها الرئيس السابق محمد حسني مبارك هو قرار اللجوء إلى التحكيم الدولي عام 1986؛ ففي أعقاب إتمام الانسحاب الإسرائيلي من سيناء في 25 نيسان/ابريل 1982 ادّعت إسرائيل أن لها حقّ في منطقة "طابا" الإستراتيجية، ثم قام مبارك – بدوره- بتجنيد مجموعة من الخبراء الذين استطاعوا إثبات حق مصر التاريخي في طابا، لتحكم المحكمة الدولية بعودة طابا إلى مصر حيث رفع العلم المصري على طابا في 19 آذار/مارس 1989(ويكيبيديا، د. ت).

3-2-2 العوامل المؤثرة على عملية صنع القرار السياسي في مصر

3-2-2-1 العوامل الداخلية

من الممكن أن يطلق عليها "القيود الداخلية" وتتمثل في كلّ من: الإطار الدستوري ثم العامل الاقتصادي(احمد ، 2010: 463-476).

أ- **الإطار الدستوري:** والمقصود هو الدستور الذي تم إقراره في بداية عهد "السادات" عام 1971 حيث يعزّز هذا الإطار مكانة صانع القرار الرئيسي – رئيس الجمهورية- بحيث يسمو على سلطات الدولة الأخرى، فرئيس الجمهورية بموجبه يرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها في العمل الوطني ويتمتع بسلطات تشريعية واسعة كأن يصدر قرارات لها قوة القانون إذا حدث ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، وقد كفل الدستور لرئيس الجمهورية حق اقتراح القوانين وإصدارها وحتى الاعتراض عليها، أضف إلى ذلك أن الدستور أعطى لرئيس الجمهورية سلطة إبرام المعاهدات على أن يبلّغها إلى مجلس الشعب، وكذلك أعطى الدستور الرئيس حق المبادرة إلى طلب تعديل مادة أو أكثر من مواده، وفوق ذلك كله فقد منح الدستور لرئيس الجمهورية اختصاصات تنفيذية واسعة كأن يعيّن رئيساً لمجلس الوزراء ونواباً له ثم

يعفيهم من مناصبهم. إلا أنه يوجد قيد واحد على صانع القرار الرئيسي وهو قيد السلطة القضائية والتي نصّ الدستور على استقلالها، فالسلطة القضائية من خلال المحكمة الدستورية العليا تحوّلت إلى قيد حقيقي على صانع القرار المصري بحيث أصبحت تقوم بدور فعلي في عملية صنع القرار كإلغاء القرار أو تصحيحه أو تفسيره بحيث يتجاوز مضمون القرار الرؤية الأصلية لصانع القرار.

ب- **العامل الاقتصادي:** منذ أن أصدر الرئيس "السادات" قرار سياسة الانفتاح الاقتصادي عام 1974 انتقلت تبعات هذا القرار إلى عهد الرئيس "مبارك" واستمرت على ما هي عليه من تأثيرات على عملية صنع القرار في مصر، حيث فتحت هذه السياسة الطريق أمام تطورات رئيسية أثرت في عملية صنع القرار ومنها: بروز دور رجال الأعمال في الاقتصاد المصري بشكل عام وعملية صنع القرار بشكل خاص؛ هذا الدور الذي بدأ في عهد "السادات" وذلك بإقراره للعديد من القرارات التي تصب في مصلحة رجال الأعمال على حساب فئات المجتمع الأخرى، وانتقل في عهد "مبارك" إلى مرحلة التزاوج بين الثروة والسلطة وصولاً إلى تولّي العديد من رجال الأعمال لمناصب تنفيذية في الحكومة. وثاني التطورات هو تزايد الاعتماد على الخارج في جلب رؤوس الأموال والمساعدات والذي يعتبر من أهم مكونات سياسة الانفتاح الاقتصادي، وفي هذا الصدد يبرز تركيز صانع القرار على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمساعدات الخارجية على حساب الاهتمام بالصناعات التحويلية والقضاء على عوامل الهدر والفساد، وهنا تبرز كلّ من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول العربية كمصادر للاستثمار الأجنبي في مصر أو كمانحين للمعونة. أما التطور الثالث وهو العمالة المصرية في البلدان العربية فقد كان نتيجة حتمية لزيادة الركود ونقص السيولة اللذين أصابا الاقتصاد المصري، حيث تفاقمت مشكلة البطالة نظراً للمعدل العالي للنمو السكاني في مصر، وفي ظل حدوث الطفرة النفطية منتصف السبعينيات تدفقت العمالة المصرية بشتى مستوياتها إلى البلدان العربية وبأعداد كبيرة، حيث قدّرت أعداد العمالة المصرية في أحد الأعوام وتحديداً عام 1983 بـ "3,28 مليون"، ونظراً لمساهمة العمالة في التخفيف من حدة مشكلة البطالة في مصر وكذلك التحويلات النقدية للمصريين العاملين في البلدان العربية فقد أصبح صانع القرار حسّاساً للغاية تجاه أية مشكلة يمكن

أن تؤدي إلى تراجع في أعداد العاملين المصريين في البلدان العربية الأمر الذي يمثّل قيداً حقيقياً عليه في صنع القرار.

3-2-2-2 العوامل الخارجية

إن تحرك السياسة المصرية في بيئة عربية وإقليمية ودولية يضع قيوداً على حرية حركة صانع القرار المصري، لأن هذه البيئات كثيراً ما تشهد تغيّرات جذرية تؤثر بدورها على صانع القرار، وتشتمل العوامل الخارجية المؤثرة على عملية صنع القرار في مصر على: البيئة العربية والإقليمية والدولية(احمد، 2010: 477-483).

أ- **البيئة العربية:** في البداية كان الرئيس جمال عبد الناصر يتحرك كصانع قرار رئيسي في مصر في إطار نظام عربي تؤدي فيه بلاده الدور القيادي، وبقي يتحرك دون أي قيود حتى هزيمة عام 1967 والتي أدت إلى حرمان مصر من معظم دخل نفطها نظراً لاحتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء وسيطرتها على خليج السويس، هذا الوضع أدى إلى اضطرار "عبد الناصر" أن يقبل المساعدات المالية من السعودية والكويت وليبيا الأمر الذي شكّل قيداً على حرية الحركة المصرية في الساحة العربية؛ ومن بعده وازن الرئيس "السادات" القيود العربية على حركته بالتقرب من الغرب والولايات المتحدة وذلك بعد الرفض العربي لاتفاق السلام بين مصر وإسرائيل، ولذلك فإن حرمانه من المساعدات العربية لم يمثّل قيداً على حركته ما دام استطاع تعويض هذه المساعدات من الجانب الأمريكي؛ أما الرئيس "مبارك" فقد شهدت فترته قيوداً عربية واضحة من خلال المساعدات العربية والاستثمار في مصر إلى جانب تزايد العمالة المصرية في البلدان العربية الأمر الذي لم يستطع معه مبارك أن يتجاهل هذه القيود على حرية حركته كصانع قرار رئيسي.

ب- **البيئة الإقليمية:** وهنا يبرز الدور الإسرائيلي والإيراني في التأثير في عملية صنع القرار المصري؛ بالنسبة لإسرائيل فهي منذ البداية مثلت قيداً واضحاً بحكم ارتباطها المباشر بالأمن القومي المصري، وازداد هذا القيد بعد توقيع معاهدة السلام عام 1979 حيث أصبح يحمل الصفة القانونية الملزمة لمصر بحيث لا تستطيع التحرك خارجه وبالتالي مثّل قيداً لا لبس فيه على القرار المصري خصوصاً ما يتعلق منه بالسلوك

الإسرائيلي تجاه القضية الفلسطينية وغيرها؛ أما بالنسبة لإيران فإن تأثيرها في عملية صنع القرار في مصر ظهر بوضوح في أعقاب نجاح الثورة الإسلامية عام 1979 والتي شكّلت دعماً غير مباشر للتيارات الدينية الإسلامية التي كانت قوتها قد ازدادت في مصر في السبعينات بعد أن تبنّى "السادات" سياسة تأييد الجماعات الإسلامية كموازن للتيارات اليسارية والناصرية، وفيما بعد شكّلت الثورة الإيرانية قيداً على عملية صنع القرار في مصر فيما يخص السعي الإيراني لبسط نفوذه في منطقة الخليج العربي الأمر الذي فرض على مصر أن تسعى لمواجهة احتمالات امتداد النفوذ الإيراني إلى منطقة الخليج التي تتضمن مصالح حيوية لمصر.

ج- **البيئة الدولية:** في ظل النظام العالمي ثنائي القطبية كان صانع القرار الرئيسي في مصر يملك حرية في الحركة حيث كان بمقدوره أن يحيّد ضغوط أحد القطبين بالدعم الذي يتلقاه من الآخر، وعندما تولّى "السادات" الحكم بدا واضحاً ميوله وتوجهه نحو الغرب وخاصةً الولايات المتحدة الأمريكية والتي ضغطت بدورها بقوةٍ على مصر إلى أن أوصلتها لتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1979 وهذا يعني أن المعونة الأمريكية لمصر من حيث نشأتها مثّلت قيداً على عملية صنع القرار، ثم حاول الرئيس "مبارك" أن يقيم نوعاً من التوازن في سياسته الخارجية إلا أنه اصطدم بواقع التغيير السياسي الذي أحدثه الرئيس السوفييتي السابق "غورباتشوف" بإتباعه لسياسة "إعادة البناء" والتي أدت بالنهاية إلى تبلور نظام عالمي أحادي القطبية يتّسم بالهيمنة الأمريكية والتي مثّلت قيداً حقيقياً على القرار المصري بلغ مدى من القوة لم يبلغه من قبل.

3-2-3 خصائص عملية صنع القرار السياسي في مصر

من خلال كل ما تقدّم طرحه سابقاً نستطيع استنتاج بعض العناصر التي تشكّل أهم خصائص عملية صنع القرار السياسي في مصر(مسعد، 2010: 47-50)

أ- **العشوائية** – بمعنى غياب الرشادة والعقلانية عن عملية صنع القرار السياسي في مصر.

ب- **سوء اختيار التوقيت** – ويكون ذلك نتيجةً لغياب الرؤية الإستراتيجية. فتأتي القرارات إما متسرعة أو متباطئة أو مسكوت عنها.

ج- **عدم الخضوع للتشاور إلا في الحدّ الأدنى**- بمعنى أن معظم القرارات لم تخضع للتشاور وما خضع منها تمّ على الأرجح خارج الأطر الرسمية.

د- **عدم الاستجابة للضغوط الشعبية إلا في الحدّ الأدنى**- فالقرارات التي تم العدول عنها استجابة للضغوط الشعبية قليلة.

هـ- **عدم المؤسسية** – وتعتبر هذه الخاصية محصلة للخصائص السابقة وممهّدة للخاصية التي تليها.

و- **فقدان المصداقية** – وأسباب ذلك إما للتناقض الحاصل بين الأقوال والأفعال، أو عجز النظام رغم تسلّطه عن الحفاظ على هيبته بدليل وجود الاحتجاجات الشعبية ومظاهر الرفض.

إن عملية صنع القرار السياسي في مصر ما زالت تفتقر إلى الجوهر الديمقراطي الحقيقي والذي يمكّن كل قوى المجتمع من المشاركة فيها؛ فبالقدر الذي تتقدم وتتوافر فيه الممارسة الديمقراطية في المجتمع بالقدر الذي يحتسب للأمور عند صناعة القرار (زهران، 2007: 21)، فعملية صنع القرار هنا لا تكون مرتهنة لفرد أو قوة اجتماعية أو ضغوط خارجية ويأتي القرار كنتيجة لتفاعل قوى المجتمع ولا يكون أسيراً لإدراك صانع القرار للبيئة من حوله.

وعليه فإنه لا بدّ من ترشيد عملية صنع القرار في مصر وهذا لا يمكن أن يتم إلا بالسعي الجادّ والنضال من أجل ديمقراطية حقيقية، تكون وحدها كفيلة بضبط العلاقة بين قوى المجتمع ومواجهة الضغوط الخارجية المتفاقمة(احمد، 2010: 508).

3-3 صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية

يقصد بالقرار الأمريكي "الطرق والأساليب والوسائل التي تمارسها وتستعملها فئة حيتان الشركات الرأسمالية عابرة القارات وديناصورات المال والنخبة الحاكمة لتطوير سياسات عامة إزاء القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية وغيرها، وكيف يحاولون تشكيل الرأي العام في الداخل والخارج لخدمة هذه القضايا وتوفير الأجواء المناسبة لنجاحها"(الكيلاني، 2005: 45).

لقد أثارت عملية صنع القرار السياسي الأمريكي اهتماماً واسعاً لدى المجتمع الدولي، ومردّ هذا الاهتمام إلى أن الولايات المتحدة تعدّ الدولة الأقوى في العالم والتي تبسط سيطرتها على مجلس الأمن وعلى كثير من المؤسسات المالية العالمية، كما أنها تؤثر في سياسة الكثير من الدول القوية والضعيفة في ظل سعيها الدائم للهيمنة على العالم(العيثاوي، 2009: 93)، أضف إلى ذلك تواجدها الدائم في معظم أنحاء العالم في أوقات الأزمات والصراعات والحروب؛ كلّ ذلك شكّل ذلك الاهتمام الواسع بالقرار السياسي الأمريكي.

3-3-1 القنوات الرسمية في صنع القرار السياسي الأمريكي

يتألف النظام السياسي الأمريكي من ثلاث مؤسسات دستورية رئيسية هي: الكونجرس الأمريكي – السلطة التشريعية– ، مؤسسة الرئاسة – السلطة التنفيذية–، والجهاز القضائي وجميعها تمارس سلطاتها وفقاً لمبدأ فصل السلطات، وهنا يصف الدكتور "محمد كمال" النظام السياسي الأمريكي بقوله: " إلا أن الوصف الأكثر دقة لهذا النظام هو أنه يقوم على مؤسسات منفصلة تشترك في السلطات "(البحيري، 2004: 149)؛ إن هذه المؤسسات تستمد سلطاتها من عدة مرجعيات كالمرجعية التي يخوّلها الدستور الاتحادي، والمرجعية التقريرية التي تستند إلى النفوذ من خلال إشرافها على أجهزة أخرى، ومرجعية الاختصاص التي تتجلى في اكتساب الخبرات الفنية والتقنية، وأخيراً المرجعية التحكيمية التي تتجلى في مآل الحسم في أي نزاع إلى إحدى المؤسسات الدستورية وهي أساس الجهاز القضائي(المشهداني، 2013: 86).

3-3-1-1 الكونجرس

هو الهيئة التشريعية في النظام السياسي الأمريكي ويتألف من مجلسين هما: مجلس النواب والذي يمثّل السكان ويضم 435 عضواً ومجلس الشيوخ الذي يمثّل الولايات ويضم 100 عضو، ويعتبر الكونجرس المؤسسة الدستورية الأولى من حيث منزلتها في ترتيب مواد الدستور، ويخوّل الدستور الكونجرس سلطات تقريرية في المجالات الدستورية والتشريعية والدبلوماسية ومراقبة الإدارة إضافةً إلى بعض السلطات التحكيمية. ففي

المجال الدستوري يمكن للكونجرس إدخال تعديل دستوري بأغلبية الثلثين، أما في المجال التشريعي فيستقل بالاختصاص ويمارس وظيفته بناءاً على برنامج تشريعي يتألف من جملة من النصوص القانونية والتي تشكّل بمجموعها القواعد العامة لسياسة البلاد، فالكونجرس إذاً "هو الإطار الذي تجتمع فيه الإرادات والحلول السياسية التي تؤدي في النهاية إلى خلق القوانين"(السليمي، 1997: 177)، وتصدر القوانين الفدرالية على شكل قرارات من الكونجرس ويعتبر "سنّ القوانين" التي يكون موضوعها الضرائب من أهم القرارات التي يصدرها الكونجرس لارتباطها بمصالح الغالبية العظمى للسكان؛ أما في المجال الدبلوماسي فقد خوّل الدستور مجلس الشيوخ مشاركة الرئيس في إقرار المعاهدات بحيث يكون الرئيس مجبراً على المرور بمجلس الشيوخ لنيل موافقته بأغلبية الثلثين، من جهة أخرى فإن الكونجرس يتمتع بالسلطة التحكيمية ذات الطابع القضائي وتتمثل في تولّيه دستورياً حق التدخل لحل بعض القضايا التي تحدث في المجال التنفيذي.

مما تقدّم يتضح أنّ للكونجرس اليد العليا في عملية التشريع وإصدار القوانين الداخلية، أما بالنسبة للقرار السياسي الخارجي فإنه سيبقى محل خلاف بين الكونجرس من جهة وبين الرئيس من جهة أخرى، وعلى الرغم من أن الكونجرس لعب أدواراً كبيرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية منذ سبعينيات القرن الماضي إلا أنه كانت تنقصه المبادرة الحقيقية لانتزاع السيطرة على السياسة الخارجية من مؤسسة الرئاسة(العيثاوي، 2009: 105)، ولعل أهم الأسباب وراء عدم مقدرة الكونجرس على منافسة مؤسسة الرئاسة في إدارة الشؤون الخارجية تتمثّل في: أولاً- احتكار السلطة التنفيذية للمعلومات في مجال الاستخبارات والدبلوماسية والدفاع والتجارة وغيرها، ثانياً- طريقة عمل الشؤون الخارجية، فالشؤون العالمية وتاريخ الدبلوماسية والشؤون الثقافية والتقنيات العسكرية تتطلب معرفة تخصصية، والسلطة التنفيذية لديها الموارد الكافية لتوظيف الخبراء والحصول على البيانات التقنية، وثالثاً- أن السلطة التنفيذية تمسك بآليات السياسة الخارجية بحيث تتخذ القرارات – أحياناً- دون التشاور مع الكونجرس خصوصاً فيما يتعلق بمجال الأمن القومي(جرجس، 2000: 72).

تعتبر عملية التحكم في المال أهم وسائل تدخل الكونجرس في صنع السياسة الخارجية، وقد يأتي التدخل بصورة مباشرة بناءاً على مقترحات أعضاء الكونجرس بأخذ

زمام المبادرة لإقرار سياسة جديدة، أو بصورة غير مباشرة من خلال وضع شروط محددة على كيفية إنفاق الأموال المخصصة وتحديد قدرة الرئيس على التعامل مع بعض القضايا الدولية، ومن أمثلة أساليب وصور تدخل الكونجرس في أمور السياسة الخارجية ما حدث في عام 1985 بخصوص اقتراح بيع أسلحة أمريكية للأردن، حيث قامت أغلبية مجلس الشيوخ بالتوقيع على مشروع قرار يعارض بيع أسلحة أمريكية للأردن بحجة أن حصول الأردن على أسلحة حديثة من شأنه تهديد أمن إسرائيل(ربيع، 1990: 58)، وهنا تتضح الأهمية المتزايدة للكونجرس خصوصاً إذا تعلّق الأمر بالسياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية نظراً لوجود جماعات الضغط المؤثرة بفعالية كبيرة على الكونجرس أكثر من مؤسسة الرئاسة، مثل: اللوبي المؤيد لإسرائيل وتأثيراته المستمرة على الكونجرس فيما يخص استمرار المساعدات الأمريكية واستمرار الدعم لإسرائيل(Mearsheimer, 2006: 27).

3-3-1-2 مؤسسة الرئاسة

يعدّ الرئيس قمة هرم السلطة التنفيذية بشكل عام وصنع القرار السياسي الأمريكي بشكل خاص، فهو الممسك الفعلي بزمام السلطة التنفيذية حسب ما ينص عليه الدستور الأمريكي وفقاً للمادة الثانية، وهو بحكم رئاسته للدولة والحكومة يمتلك سلطات عديدة، فهو يرسم السياسة العامة للدولة ويبتّ ويقرر مجموع خططها وبرامجها ويتولى تعيين الوزراء وإعفاءهم من مناصبهم(السليمي، 1997: 168)، كذلك فإنه يعتبر الجهة المسؤولة عن تعيين السفراء لدى الدول الأجنبية، وهو بحكم نصّ الدستور القائد العام للقوات المسلحة ورئيس السلطة التنفيذية التي تقوم بتصريف شؤون البلاد وإدارة العلاقات الخارجية بما فيها ترتيب المعاهدات والاتفاقات الدولية(ربيع، 1990: 31)، وعلى مستوى السياسة الدولية فهو يمتلك نفس السلطات الممنوحة له – داخلياً– بنص الدستور فهو الرئيس التنفيذي للسياسة الخارجية وكبير المفاوضين وكبير الدبلوماسيين(جرجس، 2000: 19).

يستمد الرئيس ولايته العامة من قبل الشعب الذي انتخبه بما يحقق له استقلالية عن الكونجرس كون الطرفين يستندان إلى نفس المصدر وهو الشعب، ولكن الرئيس لا يتمتع

بالاستقلالية التامة لأنه يخضع لمراقبة مجلس الشيوخ ولا يخضع لتوجهاته(المشهداني، 2013: 94)، وهذه الرقابة تحدّ من سلطات الرئيس في مجالات تعيين السفراء وإعلان الحرب وعقد المعاهدات والاتفاقات الدولية، إلا أن الرئيس يفلت من مراقبة مجلس الشيوخ لقراراته في مجال السياسة الخارجية باللجوء إلى الاتفاقات التنفيذية والتي تعني "اتفاق بين الرئيس ودولة أجنبية له قوة القانون"(السليمي، 1997: 171). يستطيع الرئيس التدخل في شؤون الكونجرس من خلال وسائل معينة، مثل: حق اقتراح القوانين، عن طريق توجيه رسائل إلى الكونجرس تتضمن لفت نظر الكونجرس إلى التشريعات المهمة التي ترغب السلطة التنفيذية سنّها، وكذلك حق الاعتراض على القوانين خلال عشرة أيام من تاريخ صدورها من الكونجرس، وفي هذه الحالة يعاد القانون إلى الكونجرس ثانيةً ولا يمكن إصداره إلا إذا أقره كلّ من المجلسين بأغلبية الثلثين، ويعدّ حق النقض "الفيتو" في هذه الحالة باطلاً، أما تدخل الرئيس بالسلطة القضائية فإنه يملك سلطة إيقاف التنفيذ والعفو عن الجرائم ضد الولايات المتحدة ما عدا حالات الاتهام الموجهة ضد موظف عام من قبل الكونجرس، والرئيس يملك تسمية أعضاء المحكمة العليا بعد مصادقة مجلس الشيوخ على الأسماء المقترحة.

على الرغم من أن الرئيس هو هرم الفرع التنفيذي في صنع القرار السياسي الأمريكي، إلا أنه توجد قنوات مساعدة في السلطة التنفيذية لها علاقة مباشرة وقوية في صنع القرار السياسي الأمريكي، ووظيفتها مساعدة الرئيس بتهيئة اختيار القرار الأمثل، وهذه القنوات هي(العيثاوي، 2009: 109-116):

أ- **مجلس الأمن القومي** – أنشئ هذا المجلس بموجب قانون الأمن القومي الذي صدر عام 1947 في عهد الرئيس "ترومان"، ويعدّ هيئة حكومية لها تكوين مرن ووظيفته الأساسية هي تنسيق أنشطة المصالح والمؤسسات المهتمة بالأمن القومي جميعها؛ يرأس أعمال المجلس رئيس الدولة أو نائبه ويضم في عضويته وزير الخارجية ووزير الدفاع ورئيس مكتب الخزانة ورئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة، ويمكن أن يضم المجلس في اجتماعاته عدداً من كبار الموظفين في الحكومة الأمريكية والوكالات المتخصصة والأجهزة التنفيذية الذين يمكن دعوتهم في الاجتماعات التي تبحث قضايا ضمن اختصاصاتهم. يتولى المجلس تقديم المشورة الدائمة للرئاسة، وتحديد الخطط

والبـرامج ذات الطـابع الاسـتراتيجي فـي مجـالات الـدفاع والـسياسة الخارجيـة والأدوار الاقتـصادية الأمريكيـة فـي العـالم، وصـياغة الخطـوط العامـة للقـرارات ذات الطـابع الاستراتيجي عسكرية أو اقتصادية أو سياسية.

ب- **وكالة المخابرات المركزية** – اعتمدت الولايات المتحدة لتحقيق إستراتيجيتها الأمنية الاستخبارية الاستباقية على إقامة هيئة الاستخبارات في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية ذات الطابع الاستراتيجي، ولذلك أنشئت وكالة المخابرات المركزية بموجب قـانون الأمـن القـومي الـذي سنّه الكـونجرس عـام 1947. وتتمتـع الوكالـة بالعديـد مـن الـصلاحيات الاستثنائية فهي تقدم الاستشارات لمجلس الأمن القومي في قضايا نـشاط المخابرات وتقدم التوصيات للمجلس فيما يتعلق بتنسيق الخطوات الاستطلاعية للهيئات الحكومية التي لها علاقة بذلك، ومساعدة أجهزة المخابرات جميعها وفق تنسيق مجلس الأمـن القـومي، وتنفّذ الوكالـة بـأمر مـن مجلـس الأمـن القـومي مهمـات تتعلـق بالنـشاط الاستخباري وتمس الأمن القومي للولايات المتحدة.

أمـا وظـائف الوكالـة فتـتلخّص فـي: تقـديم المعلومـات والمعطيـات فـي الميـادين الإستراتيجية لمجلس الأمـن القـومي لـدائرة القـرار فـي مجـال الـسياسة التـشريعية، وتقـديم التحليلات والتقديرات للأوضـاع السياسية والعسكرية والاقتصادية والإستراتيجية في بلدان العـالم بنـاءً علـى طلـب مجلس الأمـن القـومي أو الـرئيس أو عنـدما تتبلـور لـدى مسؤولي الوكالـة تقييمـات بـشأن أوضـاع بلد أو منطقـة معينـة فـي العـالم، وأخيراً القيـام بأعمـال أو عمليـات سريّة فـي الخـارج لتنفيذ أهداف إسـتراتيجية أو سياسـية أو عـسكرية محـددة فـي إطـار برنـامج الـسياسة الخارجيـة الأمريكيـة وبـأمر مـن رئـيس الدولـة أو مـن يفوّضـه بصلاحية القيام بذلك(السليمي، 1997: 203).

ج- **وزارة الـدفاع** – تحتـل المؤسـسة العسكرية مكانـة خاصـة داخـل أجهـزة صـنع القـرار الأمريكـي باعتبارهـا وحـدة ضـمن الأجهـزة التنفيذيـة، أو باعتبـار علاقاتهـا بـالكونجرس الأمريكــي، أو باعتبــار ارتباطهــا بالمكونــات الاقتــصادية والاجتماعيــة كالمؤســسات الاقتصادية وجماعات الضغط ووسائل الإعلام والنخب، أو تواجدها وتدخلها في مختلف أنحاء العالم؛ وفقاً للمادة الثانية من الدستور الأمريكي فإن الرئيس يمتلك سلطات عديدة في الشؤون الخارجية ومنها سلطة قيادة القوات المسلحة، وهذه السلطة ليست رمزية لأن

الرئيس يتخذ شخصياً القرارات الآمرة لكل جندي أو ضابط أو قائد أركان في جميع تقسيمات القوات المسلحة. تعتبر وزارة الدفاع الجهة المسؤولة عن بناء وإعداد القوات المسلحة وإدارة القواعد العسكرية المنتشرة في مختلف بقاع العالم، وجمع وتحليل المعلومات الخاصة بجيوش الدول المعادية وبعض الدول الصديقة، وأصبحت وزارة الدفاع تشارك في عملية الرقابة على تصدير المعارف التكنولوجية والفنية للخارج خاصةً ما يتعلق منها بالأمور العسكرية.

يتبع وزارة الدفاع جهاز مخابرات مركزي هو "وكالة استخبارات الدفاع" مهامه التعرف على احتمالات وقوع الاضطرابات في مختلف بقاع العالم والتعرف على اتجاهات التغيير السياسي والاجتماعي في الدول التي تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة لمصالح أمريكا، كما يقوم بإمداد القوات المرابطة في الخارج بالمعلومات التي تساعدها على أداء مهامها بكفاءة، والتعامل مع شعوب الدول المضيفة دون إثارة الحساسيات(ربيع، 1990: 39)؛ إن مشاركة وزارة الدفاع في صنع وتنفيذ بعض أوجه القرار السياسي الأمريكي تعود لطبيعة عمل الوزارة ودور القوة العسكرية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، وذلك من خلال الإشراف على التواجد العسكري الأمريكي في الخارج وإدارة العلاقات العسكرية مع الدول الحليفة والصديقة.

د- **وزارة الخارجية** – يعتبر وزير الخارجية المستشار الأول للرئيس فيما يتعلق بأمور السياسة الخارجية، والمسؤول عن إجراء المفاوضات الدولية والمتحدث الرسمي بإسم الحكومة الأمريكية، والشخص الذي يمثل الإدارة لدى الكونجرس ويقوم بطرح وجهة نظرها والدفاع عن برامجها خاصةً برامج المعونات الاقتصادية والعسكرية للدول الأجنبية والمنظمات الدولية؛ يقوم بمساعدة وزير الخارجية جهازين: الأول هو جهاز بيروقراطي داخل الوزارة ومهامه هي جمع المعلومات وتحليلها وصياغة الاقتراحات والتوصيات ومتابعة البرامج المختلفة وتقييمها وشرح وجهة نظر الوزارة والدفاع عن مواقفها أمام الكونجرس والرأي العام والصحافة، والجهاز الثاني دبلوماسي مقيم في الخارج وعادةً ما يقوم بتنفيذ السياسة الخارجية ورعاية مصالح أمريكا الحيوية ورصد التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أينما وجدت.

من المفترض أن تكون وزارة الخارجية هي المسؤولة عن الشؤون الدولية، إلا أن وظائفها غالباً ما تؤثر فيها العديد من الدوائر التنفيذية وانتقادات أعضاء الكونجرس، الأمر الذي أضعف دورها في صنع القرار السياسي أو حتى السياسة الخارجية الأمريكية خصوصاً في ظل النمو الهائل لمجلس الأمن القومي والوكالات التنفيذية الأخرى (جرجس، 2000: 62).

وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس وبما له من دور جوهري في صنع القرار السياسي لا يستطيع الاستغناء عن دور الكونجرس، لأن صلاحيات الكونجرس ذات تأثير مماثل لتأثير صلاحيات الرئيس، وبالتالي فإن كليهما يحرصان على قيام علاقة بينهما تتّسم بالتوافق وغايتها تحقيق أكبر فائدة ممكنة لأمريكا(العيثاوي، 2009: 118).

3-3-2 القوى المؤثرة في صنع القرار السياسي الأمريكي

إنّ عناصر العملية السياسية في أمريكا تمتد خارج نطاق المؤسسات الدستورية، لذلك فإن صناعة القرار السياسي تشتمل على عناصر تستمد وضعها من خصوصيات المجال السياسي في أمريكا، وعلاقات الدولة السياسية بالمجتمع والعلاقة مع المحيط الدولي.

أ- **جماعات الضغط والمصالح** - تعدّ تركيبة المجتمع الأمريكي عاملاً مساعداً على قيام جماعات الضغط والمصالح، وهذا شكّل مكاناً مناسباً لنشوء هذه الجماعات التي تعمل بحريّة مكفولة من خلال القانون الذي صدر عام 1946 والذي يسمّى "قانون اللوبي الفيدرالي"، حيث يلزم هذا القانون مجموعة الضغط بتسجيل أعضائها ونفقاتهم لدى الكونجرس(العيثاوي، 2009: 74)، وعلى هذا الأساس تتحرك هذه الجماعات للتأثير في القرار التشريعي ليصبّ في مصالحهم وأهدافهم المشتركة.

ارتبط مفهوم جماعات الضغط والمصالح بمجموعات التأثير على قرارات الكونجرس التي ظهرت في أمريكا منذ ثلاثينيات القرن الماضي إثر بروز اتجاه لدى القوى الاقتصادية والاجتماعية بالتأثير في القرارات السياسية(السليمي، 1997: 240)؛ يقسّم الدكتور "بطرس غالي" جماعات الضغط إلى خمسة أقسام، هي: جماعات الضغط السياسية، جماعات الضغط شبه السياسية، جماعات الضغط الإنسانية، جماعات ذات

الهدف، وأخيراً جماعات الضغط للدفاع عن مصالح الدول الأجنبية داخل الدولة(العيثاوي، 2009: 72). يقول الدكتور "منير بدوي": "إن تعددية جماعات المصالح الأمريكية تجعل منها كيانات متعددة تجمع بينها – نظرياً– خصائص بنيوية ووظيفة مشتركة، إلا أنها على صعيد الممارسة العملية تفرّق بين الأهداف والغايات والوسائل والآليات، وتحكم علاقاتها وفي كثير من الأحيان قواعد التنافس والصراع"(البحيري، 2004: 149)، من هنا فإن اختلاف الجماعات وتعدد أدوات نفوذها يقتضي التمييز بين مستويات تأثيرها كي يتم التحقق من كيفية نفاذها إلى القرار السياسي والتأثير فيه، ومثال على ذلك: المؤسسات الاقتصادية والشركات الكبرى التي تتولى مهمة التعبير عن مصالح قطاع الأعمال مثل(الغرف التجارية أو جمعيات المستهلكين)، في هذا المستوى يطلق عليها جماعات مصالح بمعنى المنظمة الممثلة لمصالح المجموعة الأصلية صاحبة المصلحة في التأثير على القرار السياسي، وعندما تمارس هذه الجماعات عملية الضغط مستخدمةً أدوات نفوذها يكون عندها مستوى جماعات الضغط على صانع القرار(السليمي، 1997: 241).

تتفاعل جماعات الضغط والمصالح مع بعضها ومع صانع القرار ومع المجتمع للتأثير في القرار السياسي من خلال ثلاث قنوات هي: أولاً– المشاركة المباشرة في عملية صنع القرار السياسي، ثانياً– توجيه مصادر القوة للتأثير غير المباشر في القرار السياسي، ثالثاً– جماعات المصالح كجماعات وسيطة بين السلطة السياسية وبين المواطنين(سليم، 1998: 197–199).

من أبرز هذه الجماعات في الساحة الأمريكية "اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة –AIPAC" أو ما اصطلح على تسميتها "اللوبي الإسرائيلي" فهي تعدّ أهم قوى الضغط لما لها من نفوذ واسع، وما يدلّل على هذا النفوذ ما قالته أهم الصحف الأمريكية: فبينما وصفته صحيفة "نيويورك تايمز" بأنه "أكثر قوى ومنظمات الضغط السياسي فاعلية في واشنطن"، وصفته صحيفة "واشنطن بوست" بأنه "القوة السياسية الأولى ليهود أمريكا"(ربيع، 1990: 97)، وأساس عمل "اللوبي" هو قيام اليهود الأمريكيين ببذل جهود مميزة خلال حياتهم اليومية لتسخير سياسة أمريكا الخارجية وتوجيهها بما يخدم مصالح إسرائيل، ويتّبع اللوبي إستراتيجيتين لتوجيه دعم أمريكا

لإسرائيل هما: التأثير المتميز بالضغط على كل من الكونجرس والحكومة لدعم إسرائيل، والنضال من أجل تصوير إسرائيل لدى الرأي العام بشكل إيجابي عن طريق ترديد الأساطير عن إسرائيل وتأسيسها(Mearsheimer, 2006: 22-25).

يوظف اللوبي عدة وسائل من أجل تحقيق أهدافه، منها على سبيل المثال: السيطرة على أجهزة الدعاية الأمريكية مثل الصحافة والتلفزيون، وتأسيس العديد من المؤسسات التنظيمية التي تتعامل مع كل قطاعات المجتمع، وتشجيع انخراط أعداد ضخمة من المثقفين اليهود الأمريكيين في منظمات الدفاع عن مصالح مجموعات اجتماعية مختلفة، ثم إخضاع السياسيين لعملية تقييم متواصل لأدائهم وبالتالي مكافأتهم أو الضغط عليهم(المشهداني، 2013: 148–149). أما بالنسبة لدور اللوبي وقوّته في صناعة القرار السياسي الأمريكي فيتجلّى في مظهرين رئيسيين هما: الأول– قوة وضخامة موارده داخل أمريكا وخارجها مكّنته من التواجد في أهم مراكز التأثير على مجريات العملية السياسية، والثاني – إن أداء اللوبي بحكم موارده غير التقليدية يصبح غير متوازن مع نمط التأثير الذي تمارسه الجماعات الضاغطة التقليدية وينتج عن ذلك أن عمل اللوبي يمتد إلى نطاق أعلى قمة هرم الدولة ومختلف أجهزة صناعة القرار السياسي(السليمي، 1997: 243).

ب– **مراكز الأبحاث والفكر** – لقد ساهمت ثورة الاتصالات والمواصلات وسرعة تقدم العلوم والتكنولوجيا وتطور فن الدعاية والإعلان في بلورة مجتمع أمريكي جديد يتّسم بالإقبال على أحدث المنتجات وتقبّل الجديد من الأفكار، ومع تزايد الحماس للأفكار الجديدة أصبح التغيير سمة أساسية من سمات المجتمع الأمريكي، وبالتالي أصبح الفكر أداة هامة وضرورية من أدوات التأثير في مواقف وتوجهات المجتمع، إضافةً إلى أن المؤسسات الخاصة بالفكر والدراسات والأبحاث أصبحت مرجعاً تقييمياً للسياسيين والقياديين بعيداً عن الأطر الرسمية والحزبية، كذلك أصبحت مراكز إنتاج هامة لصناعة الجديد من الأفكار ومصادر رئيسية لتزويد وسائل الإعلام بالحديث من الآراء والتحليلات، ومن هنا أصبح التفاعل المتواصل بين مراكز الأبحاث ووسائل الإعلام أهم أدوات تشكيل الرأي العام وأكثر الأطراف قدرة على مراقبة أعمال الدولة بوجه عام(ربيع، 1990: 116). اصطلح على تسمية مراكز الأبحاث والفكر بـ " خزّانات الفكر أو بنوك

التفكير Think Tanks " وهي " معاهد للبحث يتم تمويلها بشكل مستقل وتهتم بدراسة العلاقات الدولية وقضايا السياسة الخارجية "(إيفانز، 2004: 483).

يعرّف "مشروع مراكز الفكر والدراسات العالمي" مراكز الأبحاث والدراسات بأنها "مؤسسات تقوم بالدراسات والبحوث الموجّهة لصانعي القرار والتي قد تتضمن توجيهات أو توصيات معينة حول القضايا المحلية والدولية بهدف تمكين صانعي القرار والمواطنين من صياغة سياسات حول قضايا السياسة العامة"(الخزندار، 2012)؛ وقد ترتبط هذه المراكز بأحزاب سياسية أو جهات حكومية أو جماعات مصالح أو شركات خاصة، وتعدّ بمثابة مؤسسات وسيطة بين الأكاديميين وصانعي القرار والسياسات العامة، وبناءاً عليه فإنه يمكن تقسيم هذه المراكز على النحو التالي: مؤسسات تابعة للجامعات (مؤسسة بحوث الشرق الأوسط التابعة لجامعة كولومبيا)، ومؤسسات بحثية تميل لأحد الحزبين الرئيسيين في أمريكا (معهد بروكنغز حيث يميل للحزب الديمقراطي ومؤسسة هيرتيج حيث تميل للحزب الجمهوري)، ومؤسسات تابعة لهيئات حكومية (مركز بحوث الكونجرس)، ومؤسسات بحثية تابعة لمؤسسات خاصة كبرى (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي)، والمؤسسات التقليدية للسياسة الخارجية (مجلس العلاقات الخارجية)، ومؤسسات متخصصة (الجمعية الوطنية للعلوم السياسية)، والمؤسسات التابعة للوبي الإسرائيلي (لجنة الشؤون العامة – إيباك)، ومؤسسات مرتبطة بهيئات معارضة للسيطرة الأمريكية (مؤسسة لاروش – اليمين المعارض)، ومؤسسات أخرى تدخل في هذا التقسيم تصنّف على أنها مؤسسات بحثية تابعة للكنائس والهيئات الدينية والأقليات القومية والعرقية والناشطين السياسيين والاجتماعيين(نامق، 2009: 139-140).

لقد تم تنظيم وإنشاء هذه المؤسسات الفكرية لتقديم أبحاث مستقلة تقدم خيارات وتوجهات سياسية معينة تسدّ الفراغ بين ما ينتجه الإطار الأكاديمي والإطار الحكومي الرسمي، ولذلك فإن هذه المؤسسات تؤثر في صناعة القرار الأمريكي خصوصاً السياسة الخارجية(سليمان، 2006: 35)، وفي هذا الصدد يقول "ريتشارد هاس": " إن مؤسسات الفكر والرأي توفّر خمس فوائد رئيسية هي: تولّد تفكيراً جديداً لدى صانعي السياسة يبدّل الطريقة التي ينظر بها هؤلاء إلى العالم ويستجيبون له، وتوفّر خبراء للعمل في الحكومة والكونجرس وتستقطب الرسميين المغادرين من مناصبهم في الحكومة بما يسمى – الباب

الدوّار –(أنظر: الملحق"أ"، ص191)، وتؤمّن لصانعي السياسة حيّزاً لايجاد تفاهم مشترك حول الخيارات السياسية المختلفة، وتثقّف جمهور المواطنين الأمريكيين عن العالم، وتجسّر هوة الاختلافات بحيث توفّر إمكانية قيام فريق ثالث بالوساطة بين جهتين متنازعتين(Haass, 2002: 6-8).

من أهم وظائف مراكز الأبحاث والفكر: إجراء البحوث حول تحليل المشكلات التي تواجه السياسات العامة، تقديم الإرشادات والاستشارات حول المستجدات العاجلة، تقويم البرامج الحكومية، تقديم التفسير حول المبادرات لوسائل الإعلام، تسهيل فهم واستيعاب الجمهور للمبادرات، وأخيراً توفير العلماء والكفاءات اللازمة للحكومة لإعداد السياسات العامة(الخزندار، 2012).

تمارس هذه المراكز دورها في التأثير على صانعي القرار من خلال عدة وسائل: الأنشطة العلمية التفاعلية، الحلقات البحثية أو اللقاءات المغلقة، وسائل الإعلام، المشاركة في النشاط العام، العلاقات المباشرة أو الشخصية مع صانعي القرار، والنشر العلمي والمؤلفات العلمية(المشهداني، 2013: 170–172).

ج– **وسائل الإعلام** – تعتبر وسائل الإعلام المختلفة من العوامل الهامة في تشكيل الرأي العام فهي تؤثر وتتأثر بالجماهير والرأي العام والنخب السياسية الحاكمة، كذلك فإنها تعتبر أداة في يد السلطة الحاكمة حيث تعمل على الدعاية والترويج لتوجهاتها لدى جماهير الرأي العام، بهذا فإنها تملك العديد من الأدوار ولعل أهمها هو توفير قاعدة واسعة من المعلومات عن توجهات الرأي العام للنخب الحاكمة لترسم هذه النخب خططها مستعينة بهذه القاعدة الواسعة من المعلومات(المشهداني، 2013: 175). لقد شهد المجال الإعلامي الكثير من التطور النوعي ابتداءً بظهور تقنيات الهاتف والاتصالات اللاسلكية ثم الإذاعة والتلفزيون، ومع استمرار التطور دخلت وسائل إعلامية جديدة للمجال الإعلامي مثل "التلكس" الذي نتج عنه استخدام وكالات الأنباء، فكان أول ظهور لوكالات الأنباء يتمثل في وكالة "أسوشييتد برس" والتي استخدمت لتوزيع الأخبار داخل أمريكا كمرحلة أولى، ثم شهدت وسائل الإعلام "طفرة تقنية" أدت إلى ظهور ما يسمى بالعملية الإعلامية الحديثة والتي تتجلى في عنصرين أساسيين هما: التقدم المعلوماتي الكبير في ظل اكتشاف الكمبيوتر وتطور شبكات الاتصال المعلوماتي،

والعنصر الثاني هو تطور التقنية السمعية والبصرية في المجال التلفزيوني وظهور أنظمة الاتصال الفضائي(السليمي، 1997: 259-260).

إن الدور البارز الذي تلعبه وسائل الإعلام الأمريكية في السياسة الأمريكية – داخلياً وخارجياً- جعل خبراء الإعلام يقسّمون الهيكل الإعلامي الأمريكي إلى ثلاثة أقسام(العيثاوي، 2009: 86-91): القسم الأول هو الوسائل المقروءة، ويشتمل على الصحف (وول ستريت جورنال، نيويورك تايمز، واشنطن بوست) ثم المجلات (تايم، نيوز ويك، ريدرز دايجيست)، والقسم الثاني هو الوسائل المسموعة والمرئية، ويشتمل على السينما (يونيفيرسال، فوكس، وارنر) ثم شبكات الإذاعة والتلفزيون (سي بي إس، أي بي سي، إن بي سي، بي بي إس، إن بي آر، سي إن إن)، والقسم الثالث هو وكالات الأنباء، ويشتمل على (أسوشييتد برس، يونايتد برس انترناشونال).

مع تطور العملية الإعلامية الحديثة في أمريكا وتنوع وتعدد الهيكل الإعلامي الأمريكي، فإن صانع القرار يسعى إلى استثمار المادة الإعلامية إلى أقصى قدر ممكن من خلال ثلاثة مظاهر: المظهر الأول هو الحصول على المعلومات المفيدة لصناعة القرار ومعرفة الآراء والمستجدات، والمظهر الثاني هو تركيز الاهتمام وخلق مناخ مناسب لتلقي القرار، والمظهر الثالث هو إعلان القرار ثم متابعته من خلال الإمكانات الضخمة للقنوات التلفزيونية(المشهداني، 2013: 183-186).

3-3-3 مراحل عملية صنع القرار السياسي الأمريكي

تعتبر عملية صنع القرار السياسي الأمريكي سلسلة من عمليات معقّدة متكاملة تقوم على أسس علمية، يتم فيها حشد أفضل الخبرات والمهارات ويتوفر فيها مقدار كبير من الموضوعية والشمول، ولذلك يحرص القائمون على صناعة القرار على توفير المال اللازم لتمويل جميع هذه العمليات وتهيئة أدوات البحث واللوازم المطلوبة لجميع باحثي المراكز واللجان والمؤسسات المشاركة في صنع القرار. أما مراحل صنع القرار السياسي الأمريكي فهي على النحو التالي(الكيلاني، 2005: 46-79):

أ- **مرحلة بلورة فكرة القرار** – تبدأ فكرة القرار في "نوادي البوهيميين Bohemians Clubs" ومجالس شركاتهم الكبرى، ويؤدون دورهم من خلال: تحديد القضايا المتعلقة

بكافة المصالح الخاصة بالحاضر والمستقبل، ثم تكليف مراكز الأبحاث والفكر لجمع المعلومات وإجراء الأبحاث العلمية المتعلقة بهذه المصالح داخل أمريكا وخارجها ثم تقديم المنح المالية لتسهيل مهمة هذه المراكز، بعد ذلك يتم اختيار الطاقم البشري الذي يقوم بأعمال التنظيم والسكرتاريا ويربط بين المراكز لتسهيل مهمتها وتوفير التقنيات اللازمة.

ب- **مرحلة جمع المعلومات وإجراء البحوث العلمية** – وتهدف هذه العملية إلى توفير المعرفة اللازمة لصنع القرار، ويقوم بهذه المرحلة مراكز الأبحاث وخزانات الفكر.

يتم تقسيم المراكز إلى قسمين: قسم يختص بالقضايا داخل أمريكا والقسم الآخر يختص بالأقطار والقضايا الخارجية في العالم كله، وتقوم مراكز الأبحاث والفكر بعد إجراء الدراسات والبحوث بإرسال نتائج أبحاثها على شكل تقارير وتوصيات سياسية إلى مراكز صنع القرار ومؤسسة الرئاسة ولجان الكونجرس والمحكمة العليا، حيث تجري مناقشتها واستثمارها في صنع القرار وتنفيذه.

ج- **مرحلة صنع القرار ومناقشته** – تبدأ هذه المرحلة في مؤسسات ولجان تتسلّم التقارير من مراكز الأبحاث والفكر، وهذه المؤسسات تضم كبار (مدراء الشركات، المحامين، الخبراء الأكاديميين، رؤساء الجامعات، المسؤولين الحكوميين، القيادات العسكرية، رجال الإعلام)، وهي محكمة التخطيط والتنظيم وفيها تتجسد قوة النخبة الحاكمة. والقضايا التي تناقشها هذه المؤسسات هي قضايا هامة مثل: المعونات الخارجية واستخدام الأسلحة النووية وغيرها من القضايا، وتمتد المناقشات لسنوات طويلة يتم خلالها عرض الأفكار والآراء بصراحة وحرية، وقد تتخلل هذه المناقشات بعض الخلافات واحتدام النقاش وتأزّم الأمور ولكن يبقى الخلاف على الوسائل لا على الغايات.

تتم صناعة القرار بعد تصنيف المعلومات والأفكار الواردة من مراكز الأبحاث من قبل جماعات تخطيط السياسة (مجلس العلاقات الخارجية، لجنة التطوير الاقتصادي، مجلس المؤتمر الصناعي، مجلس التجارة والأعمال)، ثم تبدأ مناقشة القرار بعد صناعته ويقوم بهذه المهمة اللجان الرئاسية والمجالس والوكالات الحكومية المختصة، وجميع هذه المراكز واللجان العاملة في صناعة القرار ومناقشته تقدم التقارير والتوصيات إلى لجان الكونجرس والرئيس والوكالات التنفيذية إضافةً إلى الإعلام والمحاكم العليا.

د- **مرحلة صناعة الرأي العام وحشد التأييد للقرار** – تبدأ هذه المرحلة بعد أن يتخذ القرار صيغته المقترحة النهائية، وتهدف هذه المرحلة إلى توفير المناخ السياسي المؤيد للقرار، ولذلك تبتكر التبريرات وينهمر سيل المقالات الصحفية والتعليقات الإعلامية وتصريحات المسؤولين، ويتم ابتكار المصطلحات الايجابية والسلبية واللغة السياسية اللازمة لكسب تأييد القرار على المستوى الرسمي والشعبي والدولي.

ه- **مرحلة صياغة القانون وتبرير القرار** – في هذه المرحلة تتم صياغة القانون المؤيد للقرار وهذه مهمة الكونجرس الأمريكي والمحاكم العليا، وحين يصدر القانون يصبح القرار مبرراً وجاهزاً للتنفيذ والتطبيق.

هذه هي المراحل التي يمر بها القرار السياسي الأمريكي والملاحظ على عملية صنع القرار الأمريكي أنها تحمل طابع العمل الجماعي والمؤسسي، وأنها عملية تتبع المنهج العلمي في البحث والتطبيق وطول الصبر والتأنّي.

الفصل الرابع

العلاقات المصرية الأمريكية في الفترة (2001-2010)

4-1 التطور التاريخي للعلاقات المصرية الأمريكية (1952-2000)

شهدت هذه الفترة تحوّل النظام في مصر من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري إثر قيام "الضباط الأحرار" بالانقلاب على النظام الملكي، ولذلك فإن العلاقات بين الدولتين شهدت تنوّعاً في أنماط التفاعل – صراعاً أو تعاوناً – نتيجةً للسمات الشخصية والفكرية التي يتمتع بها صانع القرار في كلتا الدولتين، إضافةً إلى طبيعة الأحداث السائدة إقليمياً ودولياً.

4-1-1 مرحلة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر (1952-1970)

بدأت العلاقات بين مصر وأمريكا بعد قيام الثورة بتفاهم جيد بين الطرفين، حيث بادر قادة الثورة عن طريق قائد سرب الطيران المصري "علي صبري" بإبلاغ السفير الأمريكي "جيفرسون كافري" بأن هذه الثورة قد قامت من أجل الإصلاح في مصر وأنها ليست ثورة "حمراء" شيوعية وأنها تأخذ بعين الاعتبار حماية مصالح الولايات المتحدة والحفاظ على أرواح مواطنيها الموجودين في مصر، من هذه المنطلقات ساندت الولايات المتحدة هذه الثورة لتتحول مصر من الملكية إلى الجمهورية، ومما ساعد على تأكّد الولايات المتحدة من أن الثورة ليست ثورة شيوعية الإصلاحات العسكرية التي قام بها الضباط الأحرار وانحيازهم نحو الديمقراطية، فكان دافعهم الأساسي في هذا التحرك يتمثل في: القومية والإصلاح ومناهضة الاستعمار(Kuehner, 2009).

هذا التفاهم في العلاقات بين الطرفين تحكمه عدة أسس من كلا الجانبين، فالجانب الأمريكي اعتمد على نفس الأسس التي قامت عليها سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ومنها: الحيلولة دون تحوّل الأنظمة العربية إلى أنظمة شيوعية، العمل على إنشاء منظمة دفاعية تتولى الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، الحفاظ على الاستقرار السياسي في الدول البترولية، وضمان أمن إسرائيل(أحمد، 2006: 54)؛ أما الجانب المصري فقد اعتمد

قادة الثورة على الولايات المتحدة لتحقيق هدفين رئيسيين هما: بناء الجيش المصري الحديث وتطويره، ورفع المستوى المعيشي للشعب المصري من خلال المساعدة في مشروع السدّ العالي(شلبي، 2011: 5).

أجرت الحكومة المصرية في شهر تشرين أول/ أكتوبر عام 1952 مفاوضات مع الجانب الأمريكي لعقد صفقة أسلحة مع الولايات المتحدة، ولكن الولايات المتحدة ألغت صفقة السلاح بسبب فشل جميع المحاولات الأمريكية لاستقطاب مصر تجاه المعسكر الغربي، الأمر الذي جعل مصر تتجه في عام 1955 للحصول على السلاح من "تشيكوسلوفاكيا" مما كان له أكبر الأثر على العلاقات بين الدولتين(علوي، 1976: 16). ظهرت أولى بوادر التباعد في العلاقات بين الدولتين في 19 تموز/ يوليو عام 1956 عندما أعلنت الولايات المتحدة انسحابها من عرض المعونة الذي قدّمته بالتعاون مع بريطانيا والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لإقامة السدّ العالي، معللةً ذلك بأن الاقتصاد المصري سيعاني جرّاء تحمله أعباء تسديد تكلفة هذا المشروع(جاردنر، 2012: 91) على الرغم من قبول مصر لجميع شروط الولايات المتحدة والبنك الدولي التعجيزية؛ جاء الردّ المصري على سحب العرض الأمريكي خلال أسبوع واحد فقط حيث أعلن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر 26 تموز/ يوليو 1956 عن قراره التاريخي "تأميم قناة السويس" وتحويلها إلى شركة مساهمة مصرية، فما كان من الحكومة الأمريكية إلا أن قامت بتجميد أرصدة الحكومة المصرية وشركة قناة السويس في أمريكا(المزيني، 1994: 151).

شكّل قرار "عبد الناصر" بتأميم القناة ضربة كبرى للغرب ومصالحه في قلب منطقة الشرق الأوسط(عبدالله، 2012: 197) وصدمة للدول التي تعتمد اقتصادياتها على المنتجات التي تمر من خلال هذا الطريق الدولي وعلى الدول البحرية، وكذلك لمالكي الشركة أنفسهم(علوي، 1976: 20)، وفي سبيل الخروج من هذه الأزمة دعت الولايات المتحدة كلّاً من بريطانيا وفرنسا إلى عقد مؤتمر للدول المشاركة في استعمال قناة السويس في لندن، وقد تبنّى المؤتمر مقترح إنشاء هيئة دولية تتولى إدارة القناة ولكنّ مصر رفضت هذا المقترح، ومع ازدياد تعقيدات مباحثات المؤتمر قامت إسرائيل بغزو سيناء في 29 تشرين أول/ أكتوبر 1956، وفي اليوم التالي أصدرت كلّ من بريطانيا

وفرنسا إنذاراً لكلّ من مصر وإسرائيل بضرورة إيقاف الأعمال العسكرية وسحب قواتهما مسافة 10 أميال من قناة السويس، وبعد رفض الجانبين التراجع والاستجابة شنّت بريطانيا وفرنسا هجوماً على مصر في 31 تشرين أول/ أكتوبر 1956 وهو ما يعرف بـ "العدوان الثلاثي"(المزيني، 1994: 151).

شكّلت أزمة السويس فرصة للولايات المتحدة لتضييق الخلاف والتباعد الكبير بينها وبين مصر ومحاولة جادة لتضييع الفرصة على السوفييت للسيطرة على مصر، لذلك فقد عبّر الرئيس الأمريكي الأسبق "دوايت أيزنهاور" أن النزاع القائم في الشرق الأوسط لا بد وان تملأه الولايات المتحدة قبل أن يملأه السوفييت(أحمد، 1990: 3)، ثم قام "أيزنهاور" بتوجيه إنذار شديد اللهجة إلى القوات المتحالفة في أوائل عام 1957 يدعوها فيه إلى الانسحاب من مصر، وأدى الموقف الأمريكي إلى انسحاب الدول المتحالفة من سيناء وقناة السويس مما شكّل نقطة إيجابية في سبيل تحسّن العلاقات بينها وبين مصر، الأمر الذي جعل الرئيس المصري يعلن: " إن مصر لا يسعها إلا أن تشعر بالعرفان للولايات المتحدة حيال موقفها خلال أزمة السويس"(أحمد، 2006: 59).

في أعقاب أزمة السويس أعلن الرئيس الأمريكي "أيزنهاور" في 5 كانون ثاني/ يناير 1957 عن مشروعه "مبدأ أيزنهاور" والذي يهدف من خلاله: إفهام السوفييت بأن الولايات المتحدة على استعداد لخوض الحرب في سبيل التصدي لغزوهم للشرق الأوسط، والهدف الآخر هو تقوية الحكومات الصديقة والتي يتهددها "عبد الناصر"، أما الهدف الأخير فهو إيجاد وسيلة غير المعاهدات والتحالفات والتي تستطيع من خلالها الحكومات الصديقة أن تلجأ إليها من أجل الارتباط بوضوح بالولايات المتحدة(مصطفى، 1978: 127). شكّل الإعلان عن "مبدأ أيزنهاور" عام 1957 تراجعاً في العلاقات الجيدة بين مصر والولايات المتحدة، حيث جاء الردّ المصري على هذا المبدأ من خلال الرئيس جمال عبد الناصر في 9 أيلول/ سبتمبر 1957 بقوله: "إن هذا المشروع ما هو إلا محاولة أمريكية لعزل مصر ومحاولة لتحقيق أهداف العدوان الثلاثي ومحاولة لجعل العرب يعتمدون على أمريكا وتحويل أنظار العرب عن قضية فلسطين وتحريض الدول العربية على بعضها البعض، بل إن هذا المشروع ما

هو إلا بديل لمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط الذي رفضته مصر عام 1951 وهو تكملة لحلف بغداد"(أحمد، 2006: 60).

خلال النصف الثاني من عام 1958 توصلت مصر إلى اتفاق نهائي للتعويض بينها وبين حملة أسهم شركة قناة السويس ما جعل الولايات المتحدة تفرج عن الأرصدة المجمّدة عقب تأميم القناة، وفي أوائل العام 1959 استفادت مصر من القانون الأمريكي رقم 480 "فائض الحاصلات الزراعية" والذي ظل يتجدد حتى عام 1964 بما قيمته 900 مليون دولار(شلبي، 2011: 7)، وفي عام 1960 استأنفت الحكومة الأمريكية برنامج المعونة لمصر.

استمر التحسن في العلاقات بين الدولتين خلال فترة الرئيس الأمريكي الأسبق "جون كينيدي" والتي كانت بين عامي 1961 و1963 على الرغم من ظهور بعض مؤشرات الانخفاض في مستوى العلاقات بينهما، ولكنّ إدارة الرئيس "كينيدي" كانت حريصة على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع مصر(محمود، 2008: 242).

بعد اغتيال الرئيس الأمريكي "كينيدي" ومجئ الرئيس الأمريكي "ليندون جونسون" عام 1963، عادت العلاقات بين الدولتين لتواجه تدهوراً كبيراً وصل إلى حدّ قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين في حزيران/ يونيو عام 1967.

شهدت الفترة ما بين عامي 1963 و1968 العديد من التوترات والاختلافات التي دارت حول رؤية كلّ من الدولتين لسلوك الأخرى في عدد من القضايا التي تتصل بأهدافها ومصالحها(شلبي، 2011: 8)، فعارضت الولايات المتحدة الدّور المصري في "الكونجو" و"اليمن" و"حركة عدم الانحياز"، أما الجانب المصري فقد أدان التدخل الأمريكي في "فيتنام" وعارض التأييد الأمريكي الدائم لإسرائيل وقرار وقف المعونة الأمريكية لمصر. ولذلك فقد أدت كلّ هذه الاختلافات والتوترات إضافةً إلى الدعم الأمريكي لإسرائيل أثناء حرب عام 1967 إلى قطع العلاقات بين الدولتين؛ وحتى مع مجئ إدارة أمريكية جديدة برئاسة "ريتشارد نيكسون" عام 1969 ومحاولاته لفتح باب العلاقات مع مصر، إلا أن حالة القطيعة استمرت بين الدولتين إلى ما بعد نهاية حكم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر(أحمد، 2006: 72).

4-1-2 مرحلة الرئيس الراحل محمد أنور السادات (1971-1981)

بعد وفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر في أيلول/ سبتمبر عام 1970 تولّى رئاسة الجمهورية الرئيس محمد أنور السادات حيث واجه مشكلة تحرير سيناء من الاحتلال الإسرائيلي، ولكنه كان يؤمن بأن الولايات المتحدة هي الوحيدة القادرة على إقرار السلام وتحقيق التسوية السياسية مع إسرائيل وأنها تمتلك 90% من أوراق اللعبة(شلبي، 2011: 11)، ومع ذلك فقد استمر "السادات" في الفترة ما بين عامي 1971 و1973 ملتزماً بالسياسة التي انتهجها سلفه "عبد الناصر" تجاه الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

في عام 1972 وقبل أن يتبلور قرار حرب تشرين أول/ أكتوبر 1973 أشار "السادات" إلى التعنّت الإسرائيلي في إيجاد تسوية سلمية ومدى تأثير هذا التعنت على القيادة والشعب في مصر، حيث يقول: "مرّت الآن خمس سنوات والوضع يثقل كاهلنا ويحوّل طاقاتنا بعيداً عن معركتنا من أجل التنمية، وانخفض معدل نمو الناتج القومي الإجمالي بعد عام 1967 إلى خمسة في المائة، ومخصصاتنا للدفاع أكثر بمرتين عن مخصصاتنا للتنمية، ولدينا مئات الآلاف من أبنائنا المستعدين للدفاع عن أرضنا المحتلة، ولوضع نهاية لهذا الوضع فقد قبلت مصر جميع قرارات واقتراحات الأمم المتحدة"(Elsadat, 1972). قام "السادات" بعدة إجراءات سياسية في سبيل التقرب من الولايات المتحدة والغرب، فعمل على تغيير في الأيديولوجية السياسية للنظام المصري وتحويلها من "أيديولوجية القومية العربية" إلى "أيديولوجية مصر الفرعونية" الأكثر تفاعلاً مع الجيران في الشمال خصوصاً إسرائيل، ثم عمل على التحوّل من الشرعية الثورية إلى ما يسمى بالشرعية الدستورية والقانونية، ثم عمل على بناء بيئة مصرية أكثر تعاونية تجاه الغرب والولايات المتحدة(أحمد، 2006: 79)؛ بعد أن قام بهذه الإجراءات بدأ بإجراء اتصالات غير معلنة مع الولايات المتحدة قبل حرب 1973 في محاولة لتحسين العلاقات المقطوعة منذ عام 1967، ولكن هذه الاتصالات لم تنجح بسبب "حرب فيتنام" فاتّجه "السادات" نحو الاتحاد السوفييتي ليعقد معه اتفاقية "الصداقة والتعاون" في أيار/ مايو 1972، ولكنه أصيب بالإحباط من الوعود

السوفييتية الدائمة بتوفير السلاح الأكثر تطوراً والذي يستطيع مواجهة إسرائيل به(Kuehner, 2009).

في ظل الوعود السوفييتية الكاذبة وسعيه الدائم لإعادة العلاقات مع الولايات المتحدة، فقد قام "السادات" ببعض التحركات والتي تعتبر تمهيداً لبناء علاقات جديدة مع الولايات المتحدة؛ كانت أولى هذه التحركات الطلب من المملكة العربية السعودية بالتوسط لدى الولايات المتحدة لإرجاع علاقاتها مع مصر نظراً لما تتمتع به "السعودية" من ثقل سياسي في الولايات المتحدة، والتحرك الثاني هو إطاحته بمجموعة من السياسيين المعروفين بولائهم لعبد الناصر وارتباطهم الأيديولوجي مع الاتحاد السوفييتي، أما التحرك الأهمّ فهو إعادة المستشارين العسكريين السوفييت إلى وطنهم ومغادرة مصر في تموز/ يوليو 1972(جاردنر، 2012: 160).

بعد فشل جميع محاولات الرئيس الراحل "السادات" لحلّ قضية احتلال إسرائيل لسيناء سلمياً، وبعد يأسه من أي تحرك أمريكي أو سوفييتي لإنهاء المشكلة خصوصاً بعد أن عقد الطرفان – الأمريكي والسوفييتي- اتفاقاً يفضي إلى الاسترخاء العسكري(بيومي، 2008: 174)، تمّ اتخاذ قرار الحرب في عام 1973 والذي نجح من خلاله "السادات" وجنوده في عبور الضفة الشرقية لقناة السويس ورفع علم مصر على أرض سيناء، على الرغم من أن الولايات المتحدة أمدّت إسرائيل بمعونة طوارئ عسكرية تقدّر بـ 2,2 مليار دولار(عنايت، 2006: 113). كان أول ردّ فعل أمريكي بعد الحرب هو المطالبة بوقف إطلاق النيران وإعادة الحال كما كان عليه قبل الحرب وهو ما رفضته مصر، لأن هذه الحرب غيّرت موازين القوى وأحدثت تطوراً وتغيّراً في شكل العلاقات بين مصر وأمريكا(علوي، 1976: 68)؛ هذا التطور أدى إلى زيادة اعتماد سياسات مصر إقليمياً ودولياً على التعاون مع الولايات المتحدة ودورها في النزاع الحاصل في الشرق الأوسط(شلبي، 2013)، لذلك فإن الرئيس "السادات" يشير بثقة من خلال "ورقة أكتوبر" في أوائل عام 1974 إلى أن العالم بعد أكتوبر 1973 ليس هو نفسه كما كان من قبل(Ajami, 1979).

بدأت الاتصالات والعلاقات الدبلوماسية والسياسية تتواصل بين مصر والولايات المتحدة في منتصف عام 1974، وتوّجت هذه الاتصالات بتوقيع اتفاقية "فض

الاشتباك الأولى" بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية، ثم زيارة الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" لمصر في حزيران/ يونيو 1974 والتي أعلن فيها عن مبادئ العلاقات والتعاون بين مصر والولايات المتحدة(سعيد، 1976: 69)؛ بعد الإعلان عن عودة العلاقات بين الدولتين قام "السادات" بإجراء عدة تغييرات في مسار العلاقات المصرية الخارجية –بشكل عام– والعلاقات المصرية الأمريكية –بشكل خاص– هادفاً من وراء ذلك إلى إقامة علاقات قوية إيجابية مع الولايات المتحدة، كما قام بإحداث تغييرات في النظام المصري الداخلي سياسياً واجتماعياً واقتصادياً كان من أبرزها: قرار الانفتاح الاقتصادي في تشرين أول/ أكتوبر 1974 بغية تشجيع المستثمرين الأجانب ولتجاوز الوضع الاقتصادي بعد سنوات الحرب.

أعلن الرئيس الراحل "السادات" بتاريخ 5 حزيران/ يونيو 1975 بأنه سيعيد فتح قناة السويس وتنظيفها، فقامت الولايات المتحدة بالمساهمة في تنظيف القناة من السفن الغارقة والألغام، وفي أيلول/ سبتمبر من نفس العام تم توقيع اتفاقية "فض الاشتباك الثانية" والتي أطلق عليها "سيناء الثانية"(جاردنر، 2012: 186).

منذ عودة العلاقات بين الدولتين وهي تتّجه نحو إطار جديد يطلق عليه "مرحلة الصداقة أو العلاقات الخاصة والمتميزة"، بدليل أن مصر قد قامت بتطوير برنامج الإصلاح الاقتصادي وقامت بتنويع مصادر السلاح وأجرت تغييرات ديمقراطية في البلاد واشتركت في محاربة الشيوعية في المنطقة، إلى جانب البدء في إجراء مفاوضات مع إسرائيل للوصول إلى التسوية السلمية معها، إضافةً إلى قيام مصر بتقديم تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة وصلت إلى أن تقترح مصر على وزير الدفاع الأمريكي "جورج براون" أن تقوم الولايات المتحدة بتجديد واستخدام قاعدة "رأس بنّاس" على ساحل البحر الأحمر(شلبي، 2011: 14)؛ مما ساعد على وصول العلاقات بين الدولتين إلى مستوى مرتفع هو مساهمة الولايات المتحدة في تنظيف قناة السويس من السفن الغارقة والألغام عام 1975 إلى جانب ارتفاع مستوى التعاون الاقتصادي بين الطرفين خصوصاً ما يتعلق بالمعونات الأمريكية لمصر(أحمد، 2006: 84).

مع مجئ الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر" إلى الحكم عام 1976 تركّزت جهوده في استنزاف قوى الاتحاد السوفييتي من خلال العمل على توريطه في أفغانستان، ثم التصدي لانتشار الثورة الإسلامية الإيرانية، إضافةً إلى محاولة التوصّل إلى تسوية نهائية للصراع بين مصر وإسرائيل. على الرغم من ذلك فإن العلاقات بين الدولتين استمرت بصورها التعاونية رغم وجود بعض الاختلافات والصراعات، ومما يدلّ على تطور وتفاعل مسار العلاقات بين مصر وأمريكا هو ما خاطب به الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" خلال مقابلته للرئيس الراحل "السادات" في نيسان/ ابريل 1977 حيث يقول: "أستطيع أن أرى إمكانية أن تكون علاقاتنا في المجالات الاقتصادية والسياسية بعد عشر سنوات من الآن في قوة علاقة الولايات المتحدة مع إسرائيل"(شلبي، 2011: 13).

أدت زيارة "السادات" للقدس عام 1977 وتحدّثه أمام الكنيست الإسرائيلي إلى توثيق العلاقات بين الدولتين عن طريق إسرائيل، بل وتحسنت السياسة الأمريكية تجاه مصر وذلك عندما ظهرت أفعال "السادات" الإيجابية تجاه الولايات المتحدة وتجاه أمن إسرائيل، في عام 1978 دعا الرئيس الأمريكي "كارتر" كلًّ من الرئيس "السادات" ورئيس الوزراء الإسرائيلي "مناحيم بيغن" إلى "كامب ديفيد" حيث تم توقيع الاتفاقيات التي وضعت حداً للصراع بين مصر وإسرائيل في 17 أيلول/ سبتمبر، كان هذا الحدث علامة فارقة في العلاقات بين مصر وأمريكا لأن هذه الاتفاقيات وقّعت بوساطة الرئيس الأمريكي، وبالتالي فقد وعدت الولايات المتحدة بتقديم حزم من المساعدات لمصر – كحافز لها على توقيع هذه الاتفاقيات– بما فيها المعونات العسكرية والتي بلغت قيمتها 1,5 مليار دولار(جاردنر، 2012: 192).

في العام 1979 وتحديداً 26 آذار/ مارس تم التوقيع رسمياً على معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية في البيت الأبيض وبتوقيع الرئيس الأمريكي كشاهد، وعلى إثر توقيع هذه المعاهدة تم البدء بتنفيذ برنامج المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لمصر كحافز لها للمضي قدماً في مسار التسوية، وكبديل لها عن السلاح والقمح والنفوذ السوفييتي(فايد، 2012: 2).

4-1-3 مرحلة الرئيس السابق محمد حسني مبارك (1981-2000)

تولّى الرئيس السابق محمد حسني مبارك الحكم في مصر عام 1981 وذلك بعد اغتيال الرئيس الراحل محمد أنور السادات، وكان حريصاً على إعادة التوازن في السياسة الخارجية المصرية من خلال: إعادة العلاقات المقطوعة وإصلاح الخلل مع مختلف الأطراف إقليمياً ودولياً، إضافةً إلى الإبقاء على علاقاته الخاصة مع الولايات المتحدة رغم تواجد "رونالد ريغان" وهو الرئيس الأمريكي الذي تحرّكه الدوافع الأيديولوجية العميقة – المواجهة مع الاتحاد السوفييتي- في جميع علاقاته مع العالم الخارجي(شلبي، 2011: 16).

تطورت العلاقات بين الدولتين خلال عقد الثمانينيات لتشهد اتساعاً كبيراً في مجالات التفاهم والتعاون، لذلك فقد قامت الولايات المتحدة بنقل مقارّ قياداتها المختلفة في الشرق الأوسط من بيروت إلى القاهرة، وهذا ما كان عاملاً رئيسياً في أن تأخذ العلاقات بين الطرفين أبعاداً إيجابية قوامها (التعاون العسكري، التعاون الاقتصادي، والتعاون الأمني في مواجهة الإرهاب)، ومن خلال ذلك فإن العلاقات بين الدولتين دخلت إطاراً جديداً وصف بأنه "علاقات شراكة وتعاون إستراتيجية"(أحمد، 2006: 96).

شهد التعاون العسكري بين الدولتين جانبين هامّين، أولّهما: قيام الإدارة الأمريكية في عام 1981 بالبدء في التدريبات والمناورات العسكرية المشتركة مع الجانب المصري في مجالات المشاة والنقل الجوي والمدفعية وهي تعرف بـ "النجم الساطع"، أما الجانب الثاني فهو: تعديل الاتفاقية الأمنيّة الموقّعة بين الطرفين عام 1979 لتصبح "التعاون العسكري وقت الأزمات" بدلاً من "التعاون والتبادل المعلوماتي بين الدولتين"، وهذا التعديل يعطي الحق للولايات المتحدة باستغلال المطارات العسكرية المصرية مع كافة التسهيلات. على صعيد التعاون الاقتصادي فقد استمر برنامج المعونات الاقتصادية الأمريكية لمصر يسير على نفس المنوال، بل إن الولايات المتحدة وافقت على "مبدأ المرونة" في استخدام المعونات وذلك باعتبار مبالغ معينة كمنح وليست كقروض كما حدث في أوائل عام 1982 حيث اعتبرت الولايات المتحدة مبلغ 400 مليون دولار كمنحة بدلاً من اعتباره كقرض، وفي مجال آخر تعاونت الولايات المتحدة

مع مصر في مشروع تطوير توربينات السد العالي مقابل تعهد مصر بعدم تغيير سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار وترشيد الاستهلاك وخفض المصروفات الحكومية؛ خلال الفترة ما بين عامي 1986-1988 ظهرت بعض العوامل التي أدت إلى الإبطاء في التعاون الاقتصادي بين الطرفين إلى جانب تخفيض المعونة، ولكن بمجرد أن أعلنت مصر عن إقرار قانون الجمارك المصرية والذي من شأنه تدعيم الإصلاح الاقتصادي عاد التعاون الاقتصادي يتصاعد بين الدولتين، وقامت الولايات المتحدة بصرف مبلغ 115 مليون دولار من إجمالي المبلغ المجمّد عن عامي 1988 و1989. أما على صعيد التعاون الأمني فقد أظهرت مصر تعاوناً كبيراً مع الولايات المتحدة ابتداءً من موافقتها على مهاجمة المواقع السورية في لبنان عام 1983 بعد تفجير السفارة الأمريكية في بيروت، ثم الاستنكار المصري لحوادث اختطاف الطائرات الأمريكية عام 1985 وما تبعها من اتفاق تام مع الحكومة الأمريكية إزاء مخاطر الإرهاب الدولي وضرورة محاربته، ثم ازداد التعاون الأمني عندما نجحت مصر في إنهاء عملية اختطاف المواطنين الأمريكيين في لبنان، ثم في عام 1988 سمحت مصر باستخدام أجوائها للقوات الأمريكية أثناء محاولة إنقاذ الرهائن الأمريكيين المحتجزين في إيران.

لم يخل عقد الثمانينيات من التوتر في العلاقات بين الدولتين والذي كان متنوعاً بتنوع القضايا الخلافية، فتارةً يكون مبنيّاً على قضايا ضمن الإطار الثنائي للعلاقات بينهما، مثال ذلك: التعثر المصري – الأمريكي في جدولة الديون العسكرية عام 1986، كذلك قطع المساعدات الاقتصادية عن مصر عامي 1988 و1989 بحجّة بطء سياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر وعدم التزامها بشروط البنك وصندوق النقد الدوليين، وتارةً أخرى يكون مبنياً على قضايا خارج إطار العلاقات الثنائية بين الطرفين، ومثال على ذلك: قيام إسرائيل بغزو لبنان عام 1982 وما تبعه من مجازر في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين (صبرا وشاتيلا)، ثم عودة العلاقات المصرية – السوفييتية بصورة طبيعية وقوية عام 1983(محمود، 2008: 244)، ثم معارضة الولايات المتحدة لقرار إدانة إسرائيل بل واستخدامها لحق النقض "الفيتو" ضد المشروع المصري–السوفييتي الذي يطالب بوقف المساعدات عن إسرائيل حتى تنسحب من

لبنان، وكانت نتيجة التعنت الإسرائيلي والدعم الأمريكي المتواصل لها هي قيام مصر بسحب سفيرها من إسرائيل(شلبي، 2011: 17)؛ على الرغم من تعدد القضايا الخلافية والتي أدت إلى توتر في العلاقات بين الدولتين إلا أن العلاقات بينهما – بشكل عام– استمرت بصورتها التعاونية طيلة عقد الثمانينيات، ومما يدلّ على ذلك أنها حققت خلال هذه الفترة أهدافاً إستراتيجية عديدة، أولها: تأمين معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1982 بعد موافقة مصر وإسرائيل على ترسيم الحدود الدولية، وثانيها: تحقيق الإستراتيجية الاقتصادية المشتركة بين مصر والولايات المتحدة عام 1990 عندما بدأت مصر بإجراء الإصلاحات الهيكلية الرئيسة لاقتصادها، أما ثالثها وهو أهمها من وجهة النظر الأمريكية فهو: تحويل العلاقة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة ومصر لتشمل العلاقة "مصر والغرب" بعيداً عن الاتحاد السوفييتي (Kurtzer, 2008).

شهدت العلاقات بين الدولتين مطلع عقد التسعينيات تحوّلاً جديداً في مسارها حيث أصبح يطلق على العلاقات بينهما "علاقات شبه التحالف"، والسبب في ذلك يعود إلى مجمل القضايا التي حدثت وتعاون فيها الجانبين. في عام 1991 ساهمت مصر في تكوين التحالف الدولي الذي تولّى عملية إخراج القوات العراقية من الكويت(محمود، 2008: 244) ونتيجة لتطابق وجهات النظر المصرية والأمريكية والتعاون الوثيق الذي تم بينهما، توطدت العلاقات السياسية الأمريكية مع مصر مما أدى إلى قيام الإدارة الأمريكية بإلغاء ديون مصر العسكرية(ويكيبيديا، د.ت) وإسقاط 25% من الديون الاقتصادية وزيادة المساعدات العسكرية لمصر إلى حوالي 1,3 مليار دولار(أحمد، 2006: 104)، في المقابل فقد عملت مصر على تغييرات في الهيكل الرئيسي للاقتصاد المصري، وفي نفس العام 1991 وافقت مصر على دعوة الولايات المتحدة لعقد مؤتمر سلام في الشرق الأوسط يقوم على أساس قراري الأمم المتحدة (242 و338) ومبدأ "الأرض مقابل السلام"، وبدأت عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي بانعقاد مؤتمر مدريد في تشرين أول/أكتوبر 1991، وكانت اللقاءات والاجتماعات بين المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين تتم برعاية كلّ من مصر والولايات المتحدة(ويكيبيديا، د.ت).

في الفترة ما بين عامي 1992 و2000 وهي فترة حكم الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون"، شهدت العلاقات بين الدولتين بعض الاختلافات فيما يتعلق بالعلاقات الإقليمية لمصر ومشكلة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، أما على صعيد العلاقات الثنائية فإن العلاقات بين الطرفين ارتفعت وتطورت لتصل إلى مرحلة "التطبيع الكامل والشراكة الكاملة في عملية السلام في الشرق الأوسط"(أحمد، 2006: 107).

تمحورت القضايا الخلافية بين الدولتين حول: إسرائيل. (ترى مصر أن الدعم الأمريكي الدائم لإسرائيل يهدّد دورها الإقليمي)، ثم قضية فلسطين. (رفض مصر لقرار "كلينتون" في 13 أيلول 2000 المتضمن الاعتراض على قيام دولة فلسطينية من منطلق أن تسوية الصراع ترتكز على دعائم أساسية لا يصحّ تجاوزها)، ثم الأزمات الإقليمية كأزمة العراق وليبيا والسودان. (فالموقف الأمريكي هو استمرار فرض العقوبات على هذه الدول على عكس الموقف المصري الذي يطالب بالحفاظ على وحدة واستقلال هذه الدول)، ثم قضية التدخّل في الشؤون الداخلية. (الرفض المصري لكافة صور التدخل الأمريكي في الشأن المصري الداخلي)، والقضية الأخيرة هي قضية سقوط طائرة الركاب المصرية وتحطّمها قبالة السواحل الشرقية للولايات المتحدة في 31 تشرين أول/ أكتوبر 1999(محمود، 2008: 249). رغم هذه القضايا الخلافية إلا أن مجال التعاون بين الدولتين كان حاضراً خصوصاً فيما يتعلق بضرورة إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط وإقناع الأطراف العربية بالجلوس مع إسرائيل على طاولة المفاوضات، وبناءً عليه فقد تم توقيع اتفاق الحكم الذاتي في غزة وأريحا بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993 ضمن اتفاقيات أوسلو(ويكيبيديا، د.ت)، ثم استمرت الجهود الثنائية بين مصر وأمريكا طوال عقد التسعينيات من أجل احتواء أعمال العنف من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي والوصول إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية والقدس من خلال لقاءات القمة التالية: مؤتمر قمة صانعي السلام/شرم الشيخ في آذار/مارس 1996، منتجع "واي ريفر" 1999، مؤتمر قمة كامب ديفيد/2 عام 2000، ثم مؤتمر القمة السباعية/شرم الشيخ عام 2000.

نجحت مصر والولايات المتحدة في إنشاء وتأسيس نوع من الأطر والهيكليات السياسية والاقتصادية والتي تمكّن المسؤولين في البلدين من التحاور والتشاور الدائمين

والوصول إلى الفهم الأفضل لما يواجهه كلا الطرفين من قضايا ثنائية أو إقليمية أو دولية، لذلك ظهر في العام 1995 ما يسمّى بـ "الحوار الاستراتيجي" والذي يقام على مستوى مؤسسي وبصورة منتظمة ويتناول القضايا ذات الاهتمام المشترك(محمود، 2008: 246)، وفي العام 1999 تم تأسيس "مجلس العلاقات المصرية–الأمريكية" والذي يهدف إلى تقوية العلاقات بين البلدين بما يخدم مصالحهم الاقتصادية والإستراتيجية.

في مجال التعاون الاقتصادي فقد بلغت المساعدات الأمريكية لمصر في نفس الفترة (1992–2000) حوالي 20 مليار دولار استفادت منها مصر بصورة كبيرة في العديد من المجالات خصوصاً تطوير النظام الاقتصادي وإصلاحه(أحمد، 2006: 111)، كذلك فقد زادت الصادرات المصرية للولايات المتحدة واحتلت مصر المرتبة الثانية في قائمة الاستثمارات الأمريكية في الشرق الأوسط، ولكنّ الأهم في هذه الفترة هو تمكّن الحكومتين من تأسيس أطر يمكن من خلالها تنظيم التعاون الاقتصادي بين الجانبين، حيث أعلن في أيلول عام 1994 عن مبادرة "مبارك–آل غور" أو اتفاقية المشاركة التي تمثل إطاراً للتعاون يقوم على استبدال المعونة الاقتصادية بتدعيم محاور التعاون الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والتكنولوجية، ثم تمّ في نيسان عام 1995 التوقيع على اتفاق "الشراكة المصرية–الأمريكية" والذي اشتمل على عدد من الاتفاقيات للتعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي ومجال حماية البيئة، وبناءً عليه فقد تمّ تأسيس عدد من المجالس واللجان(محمود، 2008: 253).

في مجال التعاون العسكري فقد شاركت مصر في قوات حفظ السلام في مواقع مختلفة من العالم بناءاً على اقتراح الولايات المتحدة، كما تمّ إجراء مناورات بحرية مشتركة عامي 1995 و1996 وتمّ البدء في تنفيذ اتفاقيات الإنتاج المشترك للدبابة الأمريكية "أبرامز M1"(أحمد، 2006: 113)، وفي مجال التعاون الأمني فقد تعاونت الولايات المتحدة مع أجهزة الأمن والاستخبارات المصرية من أجل مواجهة خطر الإرهاب الأصولي الذي يرفع شعار الإسلام، خاصة بعد أن ازدادت العمليات الانتحارية التفجيرية ضد أهداف للولايات المتحدة في مواقع مختلفة من العالم مثل: باكستان ومصر عام 1997، كينيا وتنزانيا عام 1998، واليمن عام 2000.

4-2 محدّدات العلاقات المصرية الأمريكية (2001-2010)

شهدت العلاقات المصرية الأمريكية خلال سنوات العقد الأول من الألفية الثالثة الكثير من التفاعلات والتقلبات، نظراً لأن طبيعة العلاقات بين الدولتين وعلى اختلاف مستوياتها – سياسيةً أو اقتصاديةً أو عسكرية – تعنى بالعديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك إضافةً إلى علاقاتهما الثنائية، وبما أن هذه الفترة حفِلت بالقضايا والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، فإن كلا الطرفين كان لا بد لهما من مواجهة هذه المتغيرات وإيجاد الآليات والحلول المناسبة لها بما يتناسب مع تطلعاته لتحقيق مصالحه وأهدافه، وبما لا يتعارض مع طبيعة العلاقة الإستراتيجية بين الدولتين.

4-2-1 المستوى السياسي للعلاقات المصرية الأمريكية

تعتبر هذه المرحلة من العلاقات بين الدولتين "مرحلة المتناقضات" ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى السياسة الخارجية التي اتّبعها كلّ من الرئيسين الأمريكيين السابق "جورج بوش الابن 2001-2008" والحالي "باراك أوباما 2009- حتى الآن".

خلال فترة حكم الرئيس السابق "جورج بوش الابن" والذي جاء إلى الحكم برفقة معاونيه من تيار "المحافظين الجدد"، شهدت العلاقات بين الدولتين التوتّر والخلافات خصوصاً بعد وقوع أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 والتي أدت إلى تبنّي الإدارة الأمريكية لأجندة جديدة هي "أجندة نشر الديمقراطية"، والتي صاحبها العديد من المفاهيم التي كانت – فيما مضى- قضايا شكلية ضمن مسار العلاقات بين الدولتين، من بينها: الحرب على الإرهاب، دعم الديمقراطية، ودعم حقوق الإنسان، وهذا يدلّ على أن أحد أهم الركائز والأسس والمصالح المشتركة التي استمرت عليها العلاقات بين الدولتين وهو المتعلق بـ "التصدي للإرهاب" قد أصبح جزءاً من إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي(Bush, 2002: 1-2) بعد أن كان طيلة العقود السابقة يشكّل أساساً من أسس العلاقة الإستراتيجية بين القاهرة وواشنطن.

من أبرز القضايا التي أحدثت توتراً وخلافات في العلاقات بين الدولتين قضيتين، أولّهما: قضية حبس الدكتور سعد الدين إبراهيم عام 2002 "من أبرز داعمي ودعاة نشر الديمقراطية"، والقضية الثانية هي قضية حبس الدكتور أيمن نور عام 2005

"مرشح لرئاسة الجمهورية"(بطرس، 2010: 98-100)، ولعلّ خير دليل على وجود التوترات والخلافات خلال فترة حكم "جورج بوش الابن" هو توقف الرئيس المصري "حسني مبارك" عن زيارة العاصمة الأمريكية منذ العام 2004 بعد أن كان يزورها مرّة أو مرتين كلّ عام(خضر، 2009).

عندما تسلّم الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" مقاليد الحكم عام 2009 سعى منذ البداية لعلاقات جديدة ومنفتحة مع مصر، حيث دشّن سياسة خارجية أمريكية تقوم على التعاون المشترك بين حلفاء واشنطن في المنطقة بعيداً عن العمل الأحادي الجانب، بمعنى: سياسة جديدة قائمة على "المصالح المشتركة والاحترام المتبادل"؛ في خطابه التنصيبي لم يتحدث عن تراجع الديمقراطية وحقوق الإنسان ولا عن حرب على الإرهاب، لكنه أشار إلى " أيدٍ أمريكية ممدودة لكافة القوى والدول الصديقة"(بي بي سي، 2009)، ولعلّ الاتصال الهاتفي الذي أجراه الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" أول أيامه في البيت الأبيض بالرئيس المصري "حسني مبارك" لهو خير دليل على توجّهات السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة(خضر، 2009).

4-2-1-1 إدارة "بوش الابن" وتأثير فكر "المحافظين الجدد"

منذ قدوم الإدارة الأمريكية الجمهورية الجديدة وهي تخطط لتغيير الإستراتيجية الأمريكية في العالم بشكل عام وفي الشرق الأوسط بشكل خاص، ولقد عبّر المفكر "فرانسيس فوكوياما" عن الخطوط العامة لهذه الإستراتيجية الجديدة ومن أبرزها: فرض القيم الأمريكية بحيث تصبح القيم والقوانين وأنماط الحياة الأمريكية أسلوباً للعالم كله(الكلوب، 2011: 62)، كذلك ضرورة الدفاع عن المصالح الأمريكية دون إعطاء أي اعتبار لمصالح الدول الأخرى ودون الالتزام بأي قيد قانوني يعيق الدفاع عن هذه المصالح، أضف إلى ذلك ضرورة الضرب بيد من حديد على أعداء الولايات المتحدة أينما كانوا؛ أما عن السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط فهي تتضمن: القيام بكافة الإجراءات لمنع وقوع حرب إقليمية عن طريق التأكيد بأن إسرائيل هي الشريك الاستراتيجي والحليف، إلى جانب الاستعانة بمصر والأردن والسعودية لطرح مبادرات سلمية، كذلك العمل على إعادة تجربة المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية دون الاقتراب

من الأزمة، ثم العمل على منع تواجد أية أسلحة متقدمة في المنطقة كالسلاح النووي، ثم العمل بكل الطرق لمكافحة الإرهاب بكافة أشكاله، ثم القيام بتصعيد الأفعال العدائية ضد أي قوى إقليمية تهدد المصالح الأمريكية، ثم القيام بتشجيع وتحفيز التيارات الموالية للسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط مادياً ومعنوياً وسياسياً، أخيراً- الالتزام بقواعد و وسائل السياسة الخارجية الثابتة في الشرق الأوسط والتي تقوم على اعتبار أن "إسرائيل هي العمود الأساسي لضمان تأمين المصالح الأمريكية"(أحمد، 2006: 116-117).

مما ساعد الإدارة الأمريكية الجديدة على صياغة وتنفيذ هذه الإستراتيجية الجديدة في العالم وفي الشرق الأوسط هو وصول جماعة سياسية من المحافظين الراديكاليين الداعين للاستعمال العدواني للقوة العسكرية لتغيير العالم من أجل المحافظة على المصالح الأمريكية يطلق عليها اسم "المحافظين الجدد"(سولت، 2011: 404)، وهم مجموعة قليلة العدد من المثقفين - مسؤولين سابقين وكتّاب وصحفيين وناشطين سياسيين وأساتذة جامعيين وباحثين في مؤسسات الفكر- لكنها تتّسم بنفوذ ضخم في مجال السياسة الخارجية الأمريكية، ومن أبرز هؤلاء: "ريتشارد بيرل" و"بول وولفوفيتز" و"دوغلاس فايث" و"دونالد رامسفيلد" و"ديك تشيني"، وجميعهم شغلوا مناصب بارزة في الحكومة الأمريكية(ماضي، 2009). من أبرز ما قامت به هذه المجموعة قبل وصولها إلى السلطة هو "مشروع القرن الأمريكي الجديد" والذي يهدف إلى فرض الهيمنة الأمريكية على العالم وإعادة بناء القدرة الدفاعية الأمريكية، وقد قدّم المشروع عام 2000(سولت، 2011: 409) وكان من بين الموقّعين عليه: دونالد رامسفيلد وديك تشيني وبول وولفوفيتز وزلماي خليل زاد وجيب بوش؛ تركّزت خلاصة المشروع على قدرة القوات المسلحة الأمريكية على تحمل مسؤولية القيام بـ: الدفاع عن الأرض الأمريكية، القتال وتحقيق النصر في عدد من الحروب المتزامنة، القيام بواجبات حفظ الأمن مع إعادة تشكيل المناخ الأمني في المناطق والأقاليم، إحداث تحولات في القوات المسلحة الأمريكية من خلال استغلال الثورة العلمية في الشؤون العسكرية(إسماعيل، 2008: 111).

تجدر الإشارة هنا إلى أن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002 تشابهت خطوطها مع هذا المشروع، وهذا يعني أنها جاءت امتداداً لرؤية هذا المشروع والتي تهدف إلى أن يكون القرن الحادي والعشرون قرناً أمريكياً لا تنازعها فيه أية قوة أخرى(الغمري، 2010: 49).

4-2-1-2 توجهات صانعي القرار الأمريكي بعد 11 سبتمبر

بعد أن وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 حدثت تغييرات كبيرة في أولويات السياسة الأمريكية، فبعد أقل من 24 ساعة على وقوع الهجمات على مبنى مركز التجارة العالمي في نيويورك ومبنى وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" باستخدام طائرات مدنية مخطوفة، أعلن حلف شمال الأطلسي أن الهجمة على أية دولة عضو في الحلف هو بمثابة هجوم على كافة الدول الأعضاء، ووجّهت الولايات المتحدة أصابع الاتهام إلى تنظيم القاعدة وزعيمه "أسامة بن لادن"(عبدالله، 2012: 248)، وسارع وزير الدفاع "رامسفيلد" ليصرّ في اجتماع لمجلس الوزراء على أن "صدام حسين" يجب أن يكون الهدف الأول في الحرب الأمريكية على الإرهاب(ماضي، 2003).

بتاريخ 20 أيلول/ سبتمبر 2001 ألقى الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الابن" خطاباً خلال الجلسة المشتركة مع الكونجرس الأمريكي وأعلن فيه "الحرب على الإرهاب" مطالباً جميع الأمم في كل العالم بأن تتخذ قرارها بأن تكون مع الولايات المتحدة أو تكون مع الإرهابيين، ويستمر بقوله: "من هذا اليوم والى الأمام فإن أية أمة تستمر في إيواء أو دعم الإرهاب ستعتبر من قبل الولايات المتحدة كنظام معادي"، ثم يتابع قائلاً: "إن هذه ليست معركة أمريكا وما هو على المحك ليست مجرد حرية أمريكا، هذه المعركة هي معركة كل العالم، وهذه معركة الحضارة، وهي معركة كل الذين يؤمنون بالتقدم والتعددية والتسامح والحرية، ونطالب كل دولة بالانضمام إلينا وسنطلب المساعدة من قوات الشرطة وأجهزة الاستخبارات والنظم المصرفية في جميع أنحاء العالم"(Bush, 2001: 69-70)؛ تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الإعلان عن "الحرب على الإرهاب" لم يكن الإعلان الأول، بل سبقه إعلان الرئيس الأمريكي

السابق "رونالد ريغان" قبل نحو 20 عاماً من أنّ "الحرب على الإرهاب ستصبح عمود وأساس السياسة الخارجية الأمريكية خاصةً الإرهاب الدولي الذي تقف وراءه الدول وهو الذي يعدّ أشرس واشر أنواع الإرهاب"(تشومسكي، 2006: 87).

لقد أدت أحداث 11 سبتمبر إلى غزو واحتلال أفغانستان من قبل الولايات المتحدة عام 2001 ثم غزو واحتلال العراق عام 2003 ثم التهديد الأمريكي المستمر لدول أخرى في المنطقة وعلى رأسها سوريا وإيران، بالتالي فإن ذلك يعني أن هذه الأحداث أعطت مبرراً للولايات المتحدة كي تظهر كقوة استعمارية جديدة، أضف إلى مبرر آخر وهو العمل على تصدير فكرة الديمقراطية إلى البلدان التي ترزح تحت وطأة النظم السلطوية؛ وقد كان لهذه الأحداث أثرها البالغ في زيادة الهوة بين العالم الإسلامي والغرب مما أدى إلى زيادة الكراهية للولايات المتحدة خصوصاً من قبل تلك الشعوب الفقيرة التي بدأت تنظر لها على أنها قوة استعمارية غاشمة لا همّ لها سوى السيطرة على الشعوب الأخرى(عبدالله، 2012: 249-250).

مع كل ما أفرزته أحداث 11 سبتمبر من تداعيات فقد ثار الجدل داخل المجتمع الأمريكي بشأن التأييد الشعبي في دول العالم الإسلامي لتنظيم القاعدة والأفكار التي يدعو إليها، وكان من أهم إفرازات هذا الجدل بروز قضية جديدة بل وإحدى أهم قضايا السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الأحداث ألا وهي قضية "حرب الأفكار" والتي تهدف إلى "شنّ معركة فكرية ضد ما تطرحه التنظيمات الإرهابية من أفكار"(The Presidential Study Group, 2005: 39)؛ تقوم هذه الحرب على عدد من الآليات أهمها: الترويج للديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاحات السياسية وتغيير خريطة العالم الإسلامي والغزو الثقافي عبر الفضائيات والإذاعات، ويأتي ذلك كله كخطوة نحو تغيير مفاهيم شعوب المنطقة خاصةً فئة الشباب، إضافةً إلى فرض مناهج تعليمية تعمل على تذويب الهوية الثقافية العربية والإسلامية والتراث التاريخي والديني لهذه الشعوب(عبد الشافي، 2013: 31).

3-1-2-4 أجندة نشر الديمقراطية والحرية

نادت إدارة الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الابن" بالترويج للديمقراطية في العالم العربي على اعتبار أنها الوسيلة الوحيدة والحاسمة والتي يمكن من خلالها تحقيق الأمن والاستقرار، حيث أنه لم يعد من الممكن اعتبار النظم السلطوية العربية كمصدر للاستقرار كما كان الحال قبل الأحداث، لذلك وحتى يتم القضاء على الإرهابيين فإنه لا بد من تعزيز الإصلاح السياسي والتحرر السياسي والديمقراطية في الشرق الأوسط، وهذا ما أصبح سمة أساسية في سياسات واستراتيجيات الأمن القومي الأمريكي(Cook, 2005).

في سبيل تشجيع الإصلاح وتعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط واصلت الولايات المتحدة إتباع ثلاث سياسات ومناهج مختلفة تجاه العالم العربي، أولها: معاقبة أعدائها بالغزو مع العزلة الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية، ثانيها: تعزيز المجتمع المدني، وثالثها: تعزيز التنمية الاقتصادية في الدول الصديقة على افتراض أن ذلك من شأنه أن يدفع باتجاه التحرر السياسي، لكن هذه السياسات لم تثبت فعاليتها حيث فشلت الولايات المتحدة حينها في توليد الإصلاح السياسي في العالم العربي، ولعل السياسة الثالثة التي اتبعتها الولايات المتحدة هي ما جعلت الكونجرس الأمريكي ينمّي من انتقاداته المتزايدة للدعم الأمريكي لمصر، حيث أصبح يتساءل ويشكّك في المسار الذي اتخذته مصر بشأن الإصلاح السياسي والاقتصادي وقضايا حقوق الإنسان وموقفها من الإرهاب (Council on Foreign Relations, 2002)؛ تشير الدكتورة "منار الشوربجي" إلى قضية نشر الديمقراطية في فكر المحافظين الجدد وإدارة بوش بقولها: "إن قضية نشر الديمقراطية في العالم لا تدخل في خانة المطلق عند المحافظين الجدد، إذ يتم التعامل معها بنسبية واضحة تتعلق بالمصلحة الأمريكية.. وبالمنطق نفسه في عهد بوش الذي تبنى فيه المحافظون الجدد رؤية للعالم فيها عدو عربي إسلامي لا تجوز –في اعتقادهم– مهادنته، اتّسم الأمر بالانتقائية من جديد"، وتضيف: "كان واضحاً في أداء إدارة بوش أن الديمقراطية لم تكن تستخدم ضد كل النظم العربية ولا تستخدم كل منها بالدرجة نفسها، فهي انتقت نظماً بعينها في لحظة تاريخية بعينها مستخدمة أهم نقاط ضعفها وهي غياب الديمقراطية لتحقيق هدفين،

الأول: ابتزاز الأنظمة والضغط عليها لاتخاذ مواقف إقليمية لا علاقة لها بقضية الديمقراطية أصلاً، والثاني: إعادة رسم خريطة المنطقة بالكامل على نحو يجعلها خالية تماماً من أي تحدٍّ للهيمنة الأمريكية"(الشوربجي، 2010: 100-101).

أطلقت الإدارة الأمريكية عام 2002 مبادرة "الشراكة الشرق أوسطية" وهي عبارة عن برنامج مصمم من قبل وزارة الخارجية لتشجيع الإصلاح في البلدان العربية من خلال: تعزيز المجتمع المدني، تعزيز حقوق المرأة، تشجيع المشاريع الصغيرة، توسيع المشاركة السياسية(Sharp, 2006: 8)؛ تهدف المبادرة إلى تعزيز وتطوير التعددية والتشاركية وازدهار المجتمعات، ومنهجها يخدم مباشرةً الاحتياجات والمصالح المحلية من خلال الشراكة مع المنظمات المحلية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والناشطين للضغط من أجل الإصلاح(Freigang, 2013: 37).

قد تكون أفضل طريقة لكي يقوم العالم العربي بالتحرر السياسي وتعزيز الديمقراطية والمجتمع المدني هي بتقديم الحوافز والمنح بعيداً عن الضغوط السلبية دون تقديم أي التزام من قبل الطرف الآخر(Cook, 2005).

في نفس العام 2002 يحدث توتر كبير في العلاقات بين القاهرة وواشنطن وهو مرتبط إلى حدّ كبير بموضوع نشر الديمقراطية والحرية، والسبب في هذا التوتر هو قضية الدكتور "سعد الدين إبراهيم" والتي أثّرت بصورة سلبية على العلاقات الثنائية بين البلدين، وتم تفادي حدوث أزمة عميقة بين الجانبين بعد أن نقضت المحكمة العليا الحكم بسجنه(بطرس، 2010: 98-99)، وكردّ فعل قامت الحكومة الأمريكية بزيادة حصة المساعدات المكرّسة للديمقراطية وحقوق حيث ارتفعت قيمة المبلغ المقتطع من 20 مليون دولار عام 2002 ليصل إلى 50 مليون دولار عام 2007(Cook&Sabbagh, 2009).

قام الرئيس "مبارك" بزيارة واشنطن في شهر آذار عام 2002 لتخفيف حدّة التوتر بين البلدين، وعلى الرغم من هذه الزيارة فقد بقي التوتر يمثّل السمة الأبرز للعلاقات بين الطرفين طوال عام 2002(محمود، 2011: 317).

قامت الولايات المتحدة في شهر آذار عام 2003 بغزو العراق واحتلاله ضمن إطار أجندة نشر الديمقراطية والحرية تمهيداً لتأسيس نموذج ديمقراطي في العراق

تحتذي بـه دول المنطقـة(ياسين، 2010: 83)، الأمـر الـذي شكّل فرصـة أمـام القيـادة المصرية إلـى أن تعمل علـى تخفيف التـوتر الحاصـل بـين البلـدين، وإعـادة العلاقـات بينهما إلى سابق عهدها، والسبب في ذلك لا يعود إلى التوافق أو التطابق في وجهات النظر بل يعود إلى أن إساءة العلاقات مع الولايات المتحدة بعد آذار 2003 لم يعد خياراً مطروحاً أمام الأنظمة العربية، لأن تكلفته أصبحت باهظةً جداً ولا تستطيع أية دولة عربية تحمّل هذه التكلفة(محمود، 2011: 317).

بمـا أن مـشاريع الإصـلاح الـسياسي وتعزيـز الديمقراطيـة التـي تنـادي بهـا الإدارة الأمريكية هي من أهم أسباب التوتر والخلاف بين القاهرة وواشنطن طيلة الفترة ما بين عامي 2001 و2003، وفي ظل تزايد الأصوات المصرية الداخلية الداعية إلى إجراء إصلاحات سياسية ودستورية، قام النظام المصري في أيار عام 2003 – للخروج من هـذه الأزمـة– بالعمـل علـى توسـيع دائـرة الحريـات الـسياسية والممارسـة الديمقراطيـة والاهتمام بقضايا حقوق الإنسان من خلال إستراتيجيتين، هما: إلغاء محاكم أمن الدولة وإنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان(Dunne, 2006: 9-10).

لـم تلـقَ هـاتين الإسـتراتيجيتين صـدىً ترحيبيـاً لا علـى المـستوى الـداخلي ولا علـى المستوى الخارجي، فزادت الولايات المتحدة من ضغطها على الإدارة المصرية بضرورة إجراء إصلاح شامل(أحمد، 2006: 122) من خلال خطاب "بوش الابن" الذي ألقاه في 6 تشرين الثاني 2003، والذي قال فيه: "إن الأمة المصرية العظيمة والفخورة التي فتحـت الطريـق أمـام الـسلام فـي الـشرق الأوسـط، والآن عليهـا أن تمهّـد الطريـق أمـام الديمقراطية في الشرق الأوسط"(Bush, 2003: 184).

قام الرئيس "مبارك" بزيارة الولايات المتحدة في شهر نيسان عام 2004، حيث التقى الـرئيس الأمريكـي "بـوش الابـن" فـي مزرعتـه فـي "كراوفـورد" بولايـة تكساس، وقد نـاقش الرئيـسان بـصورة أساسـية قـضيتي " التطـور الـديمقراطي فـي مـصر وملـف الـصراع الفلسطيني– الإسرائيلي"(كمال، 2009). حدثت جدالات عديدة بين الجانبين خصوصاً فيما يتعلق بملف الدكتور سعد الدين إبراهيم وملف الانتخابات المصرية، وفـي المقابل فقد حصلت القضية الفلسطينية علـى نـصيب الأسد من المباحثات، والسبب فـي ذلك يعود إلى ما تمّ التوصل إليه – قبل الزيـارة– من قبول مبادرة رئيس الوزراء الإسرائيلي

"أرئيل شارون" بالانسحاب من جانب واحد من مدينة غزة(المنشاوي، 2014). بعد أن انتهى اللقاء، قام الرئيس الأمريكي في اليوم التالي بلقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي في واشنطن وقام بتقديم خطاب الضمانات الشهير أو ما اصطلح على تسميته "وعد بوش 2004"، والذي يبرر فيه سياسات إسرائيل فيما يتعلق بمصير المستوطنات معلناً أن الضمانات تشمل ألا تهدم المستوطنات، إضافةً إلى رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين ورفض إقامة دولة فلسطين على أراضي فلسطين التاريخية(أحمد، 2006: 123)؛ كان خطاب الضمانات هو " القشة التي قصمت ظهر البعير"، فمن ناحية، مثّل الخطاب انقلاباً صريحاً على السياسة الأمريكية المستمرة منذ عام 1967 التي تعتبر المستوطنات غير مشروعة أصلاً، ومن ناحية أخرى كان موقفاً مناقضاً لما جرى من مباحثات بين "مبارك" و"بوش الابن"، ومنذ ذلك التاريخ أوقف "مبارك" زيارته السنوية المعتادة إلى واشنطن(عوض، 2009).

استكمالاً لنهجها في نشر الديمقراطية والحرية، طرحت الولايات المتحدة في حزيران عام 2004 مبادرة "مشروع الشرق الأوسط الكبير" لدعم الإصلاح خلال انعقاد قمة مجموعة الدول الثماني في الولايات المتحدة(ياسين، 2010: 85)، وهي مبادرة متعددة الأطراف تضمّ: دول مجموعة الثمانية، الاتحاد الأوروبي، والشركاء الإقليميين(Sharp, 2006: 9). قوبلت هذه المبادرة من قبل القيادة المصرية بالرفض على اعتبار أنها تدخّل في الشؤون الداخلية(ياسين، 2010: 86)، وفي أثناء زيارته للمملكة العربية السعودية سخِر الرئيس المصري من هذه الأفكار وأعلن بياناً مشتركاً مع الملك "عبد الله بن عبد العزيز" – ولي العهد آنذاك– قال فيه: "إن الإصلاح لا بدّ أن يأتي من الداخل، وان أي اعتقاد بأن تحقيق الديمقراطية يتحقق بمجرد الضغط على زرّ فهو خاطئ، ومصر تقوم بالإصلاح ولكنها تأخذ في الاعتبار متطلبات أوضاع النظام المصري"(أحمد، 2006: 122).

قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في عام 2004 ضمن مبادرة الشراكة الشرق أوسطية بالتركيز على برنامج "دعم الديمقراطية والحكم الرشيد" في مصر، حيث أظهرت خطّتها الإستراتيجية المحدّثة عام 2004 زيادة التركيز على الحرية السياسية، والتي تهدف بشكل ملموس إلى: تحسين البيئة المواتية للعمليات السياسية، تعزيز

الاستجابة الحكومية للمواطنين وزيادة توافر الخدمات القانونية الفعّالة(Freigang, 2013: 38-39)؛ من خلال هذه الإستراتيجية ولتحقيق غايتها، قامت الوكالة بدعم التطورات في ثلاثة مجالات، هي: سيادة القانون وحقوق الإنسان، الحكم الرشيد، والمجتمع المدني(Office of Inspector General, 2009: 1)، ثم قامت الوكالة بزيادة ميزانيتها لتمويل برنامج "دعم الديمقراطية والحكم الرشيد" في مصر بنسبة 97% بواقع 28 مليون دولار، مما أدى إلى توسّع البرنامج للمساعدة في مجالات جديدة(Freigang, 2013: 39). يشار هنا إلى أن الكونجرس الأمريكي أعاد توجيه تمويل برامج الديمقراطية في مصر أواخر عام 2004، وذلك من خلال التعديل على مشروع قانون اعتمادات العمليات الخارجية للسنة المالية 2005، وبموجب التعديل يصبح توفير التمويل لمنظمات المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية المصرية "مباشرةً" دون الخضوع لموافقة مسبقة من الحكومة المصرية كما كان في السابق(Office of Inspector General, 2009: 3).

في شهر أيلول عام 2004 أُعلن عن تأسيس الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية"، وهي تجمع فضفاض من مختلف القوى السياسية المصرية، وقد هدفت منذ تدشينها إلى تأسيس شرعية جديدة في مصر بعد تنحية نظام "حسني مبارك" عن السلطة؛ ومنذ بدايتها ركزت على رفضها للتجديد للرئيس "مبارك" لفترة رئاسة خامسة مع رفضها للمناورات السياسية والتشريعية والإعلامية التي تهدف إلى التمهيد لتولّي "جمال مبارك" للرئاسة من بعده رافعةً شعار "لا للتمديد .. لا للتوريث"، ومن الجدير بالذكر أن تشكيل هذه الحركة والإعلان عن تأسيسها جاءا في أعقاب طرح الولايات المتحدة لمشروع الشرق الأوسط الكبير لإصلاح منطقة الشرق الأوسط، والذي لم يستنفر قوىً وأحزاباً سياسية فحسب، بل استنفر دولاً وحكومات لتقديم مشروعات أخرى(إبراهيم، د.ت)، وتجدر الإشارة إلى أن انتشار حركة "كفاية" أدى إلى ظهور حركات نوعية وفئوية خاصة، مثل: "شباب من أجل التغيير"، "عمال من أجل التغيير"، "صحفيون من أجل التغيير"، "طلاب من أجل التغيير"، وبما أن حركة "كفاية" لا تهدف للوصول إلى السلطة، فقد استطاعت استقطاب الكثير من المثقفين المعتدلين والذين لا يسعون للحكم، وهذا هو ما زاد من شعبيّتها(الجزيرة.نت، 2011).

4-2-1-4 ولاية بوش الثانية: مزيد من الضغط والتوتّر

في خطابه عن حالة الاتحاد بتاريخ 2 شباط 2005، عاد الرئيس الأمريكي "بوش الابن" ليؤكد ما قاله سابقاً أن الأمة المصرية العظيمة والفخورة والتي فتحت الطريق أمام السلام في الشرق الأوسط، عليها الآن أن تمهّد الطريق أمام الديمقراطية في الشرق الأوسط(Bush, 2005: 289)، وقد جاء هذا الخطاب بعد أشهر قليلة من إعلان تأسيس حركة "كفاية" والتي أعلنت في مظاهرات نزلت إلى الشارع معارضتها العلنية للتمديد لولاية خامسة للرئيس "مبارك"، إضافةً إلى معارضتها لتوريث الحكم لابنه "جمال"، الأمر الذي شكّل ضغطاً كبيراً على القيادة المصرية خصوصاً وأنها اعتبرت أن تصريحات "بوش الابن" كأنها بمثابة "ضغوط خارجية" من الدولة العظمى(محمود، 2011: 319).

أمام كل الضغوطات والانتقادات المتزايدة في الداخل والخارج، قام الرئيس "مبارك" والحكومة المصرية بالردّ على هذه الضغوطات والانتقادات من خلال سلسلة من تدابير الإصلاح السياسي في مصر تقع في ثلاث فئات، هي: تعديل مواد الدستور أو القوانين التي تنظم النشاط السياسي، إنشاء هيئات رقابية جديدة شبه مستقلة، وإلغاء القوانين أو اللوائح التي تؤثر على الحريات المدنية، وبناءً عليه فقد أقر البرلمان المصري بين أوائل شهر أيار وأوائل شهر تموز 2005 عدداً من التشريعات المتعلقة مباشرةً بالمشاركة السياسية، مثل: تعديل المادة 76 من الدستور المصري والتي تسمح بقيام انتخابات رئاسية شعبية مباشرة وتأسيس لجنة انتخابية، إقرار قانون الانتخابات الرئاسية رقم 174 لسنة 2005 "تحديد لوائح الحملة الانتخابية"، إقرار قانون الحقوق السياسية رقم 173 لسنة 2005 "تأسيس لجنة انتخابية للانتخابات البرلمانية"، وإقرار قانون الأحزاب السياسية رقم 177 لسنة 2005 "تغيير الإجراءات لتشكيل الأحزاب"(Dunne, 2006: 7-8).

شكّلت نشاطات النظام المصري – المشار إليها– علامةً فارقةً في تاريخ الولايات المتحدة في دعم الديمقراطية، فقامت من خلال "مبادرة الشراكة الشرق أوسطية" بتمويل بعض المنظمات الغير حكومية للمساعدة في تدريب مراقبين للانتخابات المقبلة في مصر 2005(Sharp, 2006: 9 & Freigang, 2013: 41)، أضف إلى ذلك قيام

مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مصر بالتوسّع في برنامج "دعم الديمقراطية" لعام 2005 ليشمل المساعدات في مجالات جديدة ومتعددة، مثل: تطوير العمليات السياسية التنافسية، وسائل الإعلام، الأسرة، العدالة الجنائية، واللامركزية، ومع نهاية السنة المالية 2005 كان مكتب الديمقراطية والحكم الرشيد قد موّل البرنامج بميزانية قدرها 35 مليون دولار(Office of Inspector General, 2009: 3-4). في شهر حزيران 2005، قامت وزيرة الخارجية الأمريكية "كونداليزا رايس" بزيارة لمصر ألقت خلالها خطاباً في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، دعت من خلال خطابها مصر إلى أن تضمن حرية الانتخابات المقرر إجراؤها بعد التعديل الدستوري الذي سمح بترشّح آخرين للرئاسة(جاردنر، 2012: 228)، وكانت "رايس" قبل خطابها قد اجتمعت بالرئيس "مبارك" قائلةً له: "سيأتي اليوم الذي يصبح فيه الوعد بعالم ينعم بالديمقراطية والحرية الكاملة أمراً محتوماً، بعد أن كان يعتقد أنه وعد مستحيل التحقيق.. ينبغي على شعب مصر أن يقف في طليعة هذه الرحلة العظيمة .. فدعونا نختار معاً طريق الديمقراطية والحرية، من أجل بلدينا، من أجل أبنائنا، ومن أجل مستقبلنا المشترك"(حمزاوي، 2007: 6).

على الرغم من تعديل المادة 76 من الدستور المصري، إلا أن الحكومة المصرية لم تكن جادّة في ترجمة هذا التعديل إلى واقع ملموس، بل إنها عملت على إفراغه من محتواه وإجهاضه من خلال استخدام "وسائل رخيصة" كالضغط والترهيب ضدّ من قاموا بترشيح أنفسهم للانتخابات الرئاسية لعام 2005، كما حصل في قضية المرشّح المعارض "أيمن نور"، أو من خلال التلاعب بنتائج الانتخابات واستخدام العنف ضد المنافسين للحزب الوطني الحاكم في الانتخابات البرلمانية لذات العام كما حصل مع مرشحي جماعة "الإخوان المسلمين"(محمود، 2011: 320).

5-1-2-4 تراجع الاهتمام الأمريكي بالديمقراطية

بدا أن نظام "مبارك" قد استخلص من الانتخابات البرلمانية 2005 أن الانفتاح السياسي ذهب إلى أبعد من المرغوب، ولذلك صمّم على تقويض النجاح الذي حققته قوى المعارضة والتي تحظى بالدعم الشعبي(Freigang, 2013: 42)، فقام خلال

الأشهر الأولى من عام 2006 بتأجيل الانتخابات المحلية المقررة في شهر نيسان 2006 من أجل تجنّب نجاح آخر لجماعة الإخوان المسلمين، ثم قام بتمديد حالة الطوارئ لمدة سنتين إضافيتين بعد أن كان قد وعد بوضع قانون لمكافحة الإرهاب يؤدي إلى تجنب اللجوء إلى قانون الطوارئ، كذلك قام بقمع الاحتجاجات الشعبية، فضلاً عن قيامه بالعمل على تقويض الجهود التي بذلها قضاة البلاد لتوسيع استقلالية القضاء(حمزاوي، 2007: 3). مع ما أفرزته الانتخابات البرلمانية في مصر عام 2005 من نتائج خصوصاً حصد جماعة الإخوان المسلمين لـ 88 مقعداً وبنسبة 28% من مقاعد مجلس الشعب(Dunne, 2006: 5)، وما تبعها عام 2006 من فوز الإسلاميين في الانتخابات البرلمانية الفلسطينية – حركة حماس- وسيطرتهم على معظم السلطة الفلسطينية، فقد شكّك بعض المحللين في عمق التزام الولايات المتحدة تجاه الديمقراطية في مصر (Sharp, 2006: 21)، حيث أشار ثلاثة من كبار الباحثين في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي "عمرو حمزاوي، ناثان براون، ميشيل دن" إلى أن الولايات المتحدة " تخلّت عن قضية الإصلاح السياسي في مصر فجأةً في العام 2006، لأن أولوياتها انتقلت من الدبلوماسية التحوّلية إلى الدبلوماسية التقليدية المعنية في الأساس باحتواء الأزمات، ففوز الإسلاميين في الانتخابات البرلمانية المصرية والفلسطينية دفع الولايات المتحدة إلى إعادة التفكير بالأمر"(حمزاوي، 2007: 1).

اتبّعت إدارة "بوش الابن" سياسة "نصف الخطوة" في دعم الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، حيث سعت إلى الضغط على أنظمة الحكم الضعيفة أكثر من ضغطها على الأنظمة القوية الفاعلة، كما تراجع الاهتمام الأمريكي بقضية الديمقراطية والحرية في منطقة الشرق الأوسط، وكان التراجع نابعاً من: أولاً- خوفها من أن تتولى السلطة قوى إسلامية معادية للسياسة الأمريكية ومصالحها وحلفائها في المنطقة، ثانياً- خوفها من أن يؤدي إتباع سياسات تدعو إلى الديمقراطية إلى التأثير في تعاون هذه الدول مع الولايات المتحدة في قضايا مهمة مثل التعاون في مكافحة الإرهاب والتعاون بشأن قضايا المنطقة العربية(ياسين، 2010: 87-88).

على الرغم من تراجع الخطاب الرسمي الأمريكي فيما يخص التحول الديمقراطي في مصر، إلا أن الأدوات السياسية التي صاغتها إدارة "بوش" لدعم الديمقراطية في الشرق

الأوسط ظلّت قائمة، لكن فاعليتها تلاشت ببطء لأن كبار المسؤولين – خصوصاً أعضاء الكونجرس– توقفوا عن إثارة قضية التحول الديمقراطي كقضية جديّة(حمزاوي، 2007: 4–5)، وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الأمريكية زادت تمويل برنامج الديمقراطية والحكم الرشيد في مصر في السنة المالية 2006 إلى 51 مليون دولار، مما يجعلها – أي مصر– ثالث أكبر برنامج للديمقراطية والحكم الرشيد في الشرق الأدنى(Office of Inspector General, 2009: 4).

بتاريخ 26 كانون الأول 2006، طلب الرئيس المصري رسمياً من البرلمان المصري تعديل أربعة وثلاثين بنداً دستورياً، وذلك للإيفاء بوعود الإصلاح السياسي التي قطعها أثناء حملته عام 2005، حيث أفاد "مبارك" بأن هذه التعديلات ترمي إلى إعادة هيكلة النظام السياسي بما يوائم الحقبة السياسية الجديدة، معتبراً أن مفاعيل التعديلات قد لا تبدو واضحة على المدى القصير ولكن الجميع سيلمسون آثارها في العقود المقبلة(دن، 2007: 2). رأى بعض الخبراء في الشأن المصري أن هذه التعديلات تعدّ بمثابة "الضربة الأكثر خطورة والأبعد أثراً من حيث التداعيات المتوقعة على الإصلاح السياسي في مصر"، نظراً لأن مضمونها السلطوي يعتبر "مثبّطاً لآمال" تحقيق إصلاحات سياسية ذات معنى حقيقي(حمزاوي، 2007: 3)، في نفس الوقت الذي أكد فيه نشطاء المعارضة والمجتمع المدني أن هذه التعديلات تهدد بشكل خطير كل حماية لحقوق الإنسان وتغلق الإمكانات أمام أي نشاط سياسي سلمي، خاصةً في وجه الإخوان المسلمين الذين يشكّلون أكبر حركة معارضة مصرية(براون، 2007: 1)؛ تمّ إجراء استفتاء بتاريخ 26 آذار 2007 حول هذه التعديلات وتمت الموافقة عليها، على الرغم من النّسب المتدنية من المشاركة الشعبية ومقاطعة المعارضة.

فسّر بعض المحللين تعاطي الولايات المتحدة "الفاتر" مع التعديلات الدستورية في مصر على أنه دليل إضافي على أن إدارة "بوش" تخلّت عن أجندة الديمقراطية في الشرق الأوسط(Exum, 2007: 1)، في الوقت الذي شدّد فيه آخرون على أنه حتى في ظل تراجع الولايات المتحدة عن دعم التحول الديمقراطي، فإنه عليها أن تكون فاعلة وان تدفع نحو التحول الديمقراطي في مصر على أساس مطالب المجتمع المدني والمعارضة الوطنية المصرية والتي تركّز على: إجراء الانتخابات والرقابة عليها، تحديد

سقف أعلى للفترات الرئاسية، الدمج السياسي للإخوان المسلمين ولقوى المعارضة الأخرى، وحماية حقوق الإنسان(حمزاوي، 2007: 5).

تحسنت العلاقات بين البلدين تدريجياً خلال النصف الثاني من عام 2006، بعد أن سعت وزيرة الخارجية الأمريكية لبناء جسور التعاون مع مصر في ضوء الصعوبات التي واجهتها الولايات المتحدة في بعض القضايا في إقليم الشرق الأوسط، مثل: الوضع العراقي المتدهور، الغزو الإسرائيلي للبنان، التشدد الإيراني في الملف النووي، فوز حماس في غزة، وتوقف جهود السلام، كذلك بعد قيام وفد مصري كبير بزيارة واشنطن في الفترة ما بين 17-20 تموز 2006 للمشاركة في إطلاق الحوار الإستراتيجي المصري الأمريكي، وقد قال وزير الخارجية المصري الأسبق عن الزيارة: "كان الاستقبال الأمريكي طيباً، وتغيّر برود رايس وانخفضت بالتالي مشاعر الجفاء لديّ، وبدأ التعاون يدخل إلى العلاقة .."(أبو الغيط، 2013: 171).

لم يستمر تحسن العلاقات بين البلدين طويلاً إذ عاد التوتر إلى الظهور مجدداً بعد أن وافق الكونجرس في شهر كانون الأول 2007 على مشروع قانون لتجميد 100 مليون دولار من المساعدات العسكرية لمصر في العام المالي 2008، والسبب وراء هذا الإجراء هو الضغط على مصر حتى تستجيب لثلاثة طلبات، هي: إغلاق أنفاق التهريب، تأهيل الشرطة المصرية، واستقلالية القضاء(Sharp, 2007: 26)، وبعد أن قامت مصر بتدمير عشرات الأنفاق وشهدت وزيرة الخارجية على ذلك، تم التنازل عن حق الإعفاء، ثم بدأت مصر بالمطالبة بزيادة الدعم العسكري لمواجهة متطلبات تعزيز السيطرة على الحدود، ولكن الإدارة الأمريكية أوقفت أي حديث عن زيادة الدعم العسكري لمصر، بل إن بعض أعضاء الكونجرس قام بطرح أفكار ومقترحات مغايرة وصلت إلى فكرة طلب إلغاء المعونات الاقتصادية بالكامل؛ أمام هذه الضغوطات كان القرار المصري هو "عدم السماح باهتزاز كبير للعلاقات المصرية الأمريكية، من هذا المنطلق استمرت مصر في القيام بدور إقليمي قوي بالتعاون مع الولايات المتحدة على مختلف الجبهات بهدف الدفاع عن المصالح المصرية وعناصر التأثير المصري في المنطقة(أبو الغيط، 2013: 167-169).

في عام 2008 أطلق مكتب دعم الديمقراطية والحكم الرشيد – التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية– في مصر ما يسمى بـ "مبادرات اللامركزية"، حيث قام بإصدار 80 منحة مباشرة واتفاقية تعاون في إطار برنامج المجتمع المدني، وذلك لتوسيع وتعزيز أنشطة منظمات المجتمع المدني في مجالات حقوق الإنسان، مكافحة الفساد، الشفافية، الانتخابات، والعمليات السياسية(Freigang, 2013: 45)، وقد قدّرت قيمة هذه المنح المباشرة واتفاقيات التعاون بـ 55 مليون دولار.

زار الرئيس الأمريكي "بوش الابن" مصر في عام 2008 مرّتين خلال شهري كانون الثاني وأيار، ورغم حديثه في المرتين عن الإصلاح السياسي في المنطقة بوجهٍ عام وفي مصر بوجهٍ خاص، إلا أنه أبدى قلقه من التيارات الإسلامية وطلب دعم وتقوية القوى العلمانية والليبرالية على المسرح المصري (أبو الغيط، 2013: 176).

على الرغم من تحسن العلاقات بين البلدين نسبياً بعد منتصف عام 2006 وما تخلّلته هذه الفترة من بعض صور التعاون، إضافةً إلى زيارات الرئيس الأمريكي لمصر، إلا أن الجوّ العام بين الرئيسين المصري والأمريكي لم يتخطّ حدود التوتر والخلاف، بدلالة عدم حضور الرئيس الأمريكي لكلمة الرئيس المصري الافتتاحية في مؤتمر دافوس الاقتصادي الذي عقد في شرم الشيخ في 19 أيار 2008، ومغادرة الرئيس المصري دون أن ينتظر سماع كلمة الرئيس الأمريكي(جاردنر، 2012: 232).

عادت قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم للظهور من جديد في شهر آب عام 2008، وذلك بعد أن أصدرت محكمة في القاهرة حكماً غيابياً بحقّه بالسجن لمدة عامين بتهمة "الإضرار بسمعة مصر"(المعرفة، د.ت)، مما كان له أكبر الأثر في ازدياد التوتر في العلاقات بين البلدين جنباً إلى جنب مع قضية المرشح الرئاسي أيمن نور. مع اقتراب انتهاء الفترة الرئاسية الثانية للرئيس الأمريكي "بوش الابن"، قام وزير الخارجية المصري الأسبق "أحمد أبو الغيط" بالتحدث مع الرئيس المصري حول قضية الدكتور أيمن نور، وذكر له أهمية السعي لإزالة أية شوائب عالقة في العلاقات بين مصر والولايات المتحدة وضرورة تأمين علاقات إيجابية مع الإدارة الجديدة، ولذلك قام وزير الخارجية باقتراح على الرئيس بأن ينظر بجديّة في مسألة الإفراج عن أيمن نور،

فكان ردّ فعل الرئيس المصري معبّراً عن الرفض وانه لا يمكن أن يتدخل في حكم قضائي، فأشار عليه وزير الخارجية بأنه "إفراج صحّي ولا دخل للرئيس فيه"(أبو الغيط، 2013: 178)، وهذا ما تمّ لاحقاً في شهر شباط 2009.

6-1-2-4 ولاية باراك أوباما: الصفحة الجديدة

تولّى الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" قيادة الإدارة الأمريكية بتاريخ 20 كانون الثاني 2009، وشعر حينها الكثير من المصريين والمعنيين بالعلاقات المصرية الأمريكية أنه ثمّة فرصة حقيقية وكبيرة لتجاوز حالات الشدّ والتوتر المتبادل والتي سادت العلاقات بين البلدين طيلة سنوات حكم "بوش الابن"، خصوصاً السنوات الأربع الأخيرة(أبو طالب، 2009: 1)، وحقيقة الأمر أن التوترات التي سادت العلاقات بين البلدين نشأت عن خلل في طبيعة هذه العلاقات، ويعود هذا الخلل إلى سببين، هما: أولاً- محاولة إضعاف تأثير الدور المصري التقليدي والتاريخي في الوطن العربي، عن طريق دفعه إلى مراتب متأخرة ضمن خطة إعادة ترتيب أوضاع منطقة الشرق الأوسط، والتي تستهدف الحيلولة دون أي احتمال لتوحيد العمل العربي المشترك، ثانياً- إدارة السياسات الأمريكية المتعلقة بقضايا الشرق الأوسط كانت من منظور "إسرائيلي" وتحت تأثير اللوبيات الموالية لإسرائيل، ابتداءاً من غزو العراق ثم مشروع الشرق الأوسط الكبير ثم الفوضى الخلّاقة وزعزعة الاستقرار الإقليمي، وكلّ ذلك بهدف تمكين إسرائيل من المنطقة(الغمري، 2010: 18).

في إطار فتح صفحة جديدة، بادرت الإدارة المصرية باتخاذ بعض الإجراءات في سبيل تحسين العلاقات بين البلدين، حيث قامت الحكومة المصرية بتاريخ 18 كانون الثاني 2009 بالإفراج عن المعارض المصري الدكتور أيمن نور(جاردنر، 2012: 229)، كذلك قامت بإسقاط التهم عن الدكتور سعد الدين إبراهيم والإفراج عن عدد من السجناء السياسيين(خضر، 2009)، أضف إلى ذلك قيام وزير الخارجية المصري بزيارة واشنطن في شباط 2009 ولقائه بوزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" لترتيب لقاء يجمع الرئيس المصري مع الرئيس الأمريكي في واشنطن، وطرح فكرة على

الأمريكيين تتمثّل في أن يختار الرئيس الأمريكي "أوباما" القاهرة لكي يتحدث منها للعالمين العربي والإسلامي(أبو الغيط، 2013: 179).

أما عن مؤشرات التقارب من قبل الإدارة الأمريكية فقد بدأها الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" من خلال خطابه التنصيبي في 20 كانون الثاني 2009، فقد تبنّى سياسة خارجية جديدة تقوم على المصلحة المتبادلة والاحترام المتبادل، حيث قال: "إننا ننشد طريقاً جديداً إلى الأمام يرتكز على المصلحة المتبادلة والاحترام المتبادل"(Phillips, 2009)، وابتعد في خطابه عن تناول القضايا التي كانت وراء تدهور العلاقات المصرية الأمريكية مثل: تعزيز الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والحرب ضد الإرهاب وغيرها(خضر، 2009)، بل أشار إلى "أيدٍ أمريكية" ممدودة لكافة الدول الصديقة إذا رغبت في التعاون معنا وتغيير سياساتها(Phillips, 2009)، أما المؤشر الآخر فهو اتصال الرئيس الأمريكي "أوباما" هاتفياً بالرئيس المصري "مبارك" في أولى أيامه بالبيت الأبيض، والمؤشر الذي لا يقل أهمية عمّا سبق هو موافقة الرئيس الأمريكي على اختيار القاهرة لإلقاء خطابه المهم والمنتظر إلى العالم الإسلامي من جامعة القاهرة في حزيران 2009(Freigang, 2013: 49)، ومما لا شكّ فيه أن اختيار الرئيس الأمريكي "أوباما" لمصر، يُبرز التغيير في مسار العلاقات المصرية الأمريكية(Schenker, 2009). بالنظر إلى جميع المؤشرات السابقة من الطرفين، يتّضح مدى الرغبة والحرص على أن تكون العلاقات بينهما علاقات متوازنة قائمة على التعاون والمصالح المتبادلة(الغمري، 2010: 7).

4-2-1-7 خطاب أوباما في القاهرة: "بداية جديدة"

قام الرئيس الأمريكي "أوباما" بزيارة القاهرة بتاريخ 4 حزيران 2009 ليقوم بإلقاء خطابه الذي أُشير إليه على أنه "رسالة إلى العالم الإسلامي"(جاردنر، 2012: 234)، وقد اتخّذ الرئيس الأمريكي لخطابه عنوان: "بداية جديدة"(Freigang, 2013: 49). أشار "أوباما" في بداية خطابه إلى العراقة والتقدم التي تمثّلهما مصر بقوله: "إنه لمن دواعي شرفي أن أزور مدينة القاهرة الخالدة، حيث تستضيفني فيها مؤسستين مرموقتين للغاية، أحدهما "الأزهر" الذي بقي لأكثر من ألف سنة منارة العلوم الإسلامية، بينما

كانت جامعة القاهرة على مدى أكثر من قرن بمثابة منهل من مناهل التقدم في مصر، ومعاً تمثلان حسن الاتّساق والانسجام ما بين التقاليد والتقدم .."(سي إن إن بالعربية، 2009).

أما محاور خطاب الرئيس الأمريكي فقد تمحورت حول مصادر التوتر بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، والتي تشمل: التطرف العنيف بكافة أشكاله، الوضع ما بين الإسرائيليين والفلسطينيين والعالم العربي، الديمقراطية، الحرية الدينية، حقوق المرأة، الاهتمام المشترك بحقوق الدول ومسؤولياتها بشأن الأسلحة النووية، وأخيراً– التنمية الاقتصادية وتنمية الفرص(الغمري، 2010: 121–131)، ولذلك فقد قال: "لقد أتيت إلى هنا للبحث عن بداية جديدة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي استناداً إلى المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل، وهي بداية مبنية على أساس حقيقة أن أمريكا والإسلام لا يعارضان بعضهما البعض ولا داعي أبداً للتنافس فيما بينهما، بل ولهما قواسم ومبادئ مشتركة يلتقيان عبرهما، ألا وهي: مبادئ العدالة، التقدم، التسامح، وكرامة كل إنسان(سي إن إن بالعربية، 2009).

جرى لقاء بين الرئيس المصري "مبارك" والرئيس الأمريكي "أوباما" في 5 حزيران 2009 بقصر القُبّة، حيث أعاد فيه الرئيسان أسس الشراكة الإستراتيجية بين البلدين كركيزة أساسية لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وتعزيز المصالح المتبادلة إضافةً إلى التفاهم القائم على الاحترام المتبادل(هلال، 2010: 352)، وفي اللقاء تحدّث الرئيس الأمريكي عن نظرته في أهمية التعليم واستعداد الولايات المتحدة للتعاون مع مصر والعالم الإسلامي في هذا المجال، ثم تحدّث بإيجاز عن التزامه بالتحرك لمواجهة الموقف من القضية الفلسطينية وانه سيظهر أكبر قدر من الالتزام لمحاولة التعامل الإيجابي مع مشكلات المنطقة(أبو الغيط، 2013: 185–187)؛ أما فيما يتعلق بموضوع الديمقراطية فقد أكّد "أوباما" أن الولايات المتحدة لا تسعى لفرض شكلها من الحكومة على البلدان الأخرى بالقوة ولا تعزيز الديمقراطية على النمط الأمريكي، وبدلاً من ذلك أكد على الحقوق والمبادئ العالمية وقال أنهم لا يريدون ديمقراطية على أنها حرية وانتخابات فحسب، بل إنه وعد بأن واشنطن ستولي اهتماماً لعناصر أخرى مثل: سيادة القانون والعدالة والكرامة؛ وقد كان "أوباما" حريصاً بأن يتحدث عن حقوق

الإنسان وحكم القانون والعدالة والمساواة بدلاً من الديمقراطية، لأن هذه المبادئ الأساسية الشاملة من شأنها أن تكون "أخف وطأة" على نظام "مبارك" من الحديث عن الانتخابات والديمقراطية بصورةٍ مباشرة(Freigang, 2013: 50-51)، ثم اتفق الرئيس الأمريكي مع الرئيس المصري على استقباله في واشنطن منتصف شهر آب 2009(أبو الغيط، 2013: 187).

وصل الرئيس المصري إلى واشنطن يوم السبت 15 آب 2009 في أول زيارة له منذ أكثر من خمس سنوات، والتقى بالرئيس الأمريكي يوم الثلاثاء 18 آب 2009 على رأس وفد رفيع المستوى ضمّ وزراء الخارجية، المالية، الإعلام، التجارة، رئيس ديوان رئاسة الجمهورية، ومدير جهاز المخابرات العامة المصرية، وتجدر الإشارة إلى أن هذا اللقاء بين الرئيسين هو اللقاء الثالث الذي يجمعهما خلال ثلاثة أشهر متتالية(شرف الدين، 2009). تم اللقاء على مرحلتين: المرحلة الأولى– جلسة منفردة بين الرئيسين، حيث أشاد الرئيس الأمريكي بالرئيس المصري و وصفه بقوله بأنه "زعيم ومستشار وصديق للولايات المتحدة"(Cook, 2013)، وتحدّث بقوة عن أهمية الإصلاح السياسي الداخلي في مصر وثقته بأن الرئيس المصري سيبذل كل الجهد في هذا الاتجاه، وجاء ردّ الرئيس المصري – بعد أن انهال بالمدح على "أوباما" لخطابه الذي ألقاه في القاهرة ولمحاولته إعادة المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية(جاردنر، 2012: 238)– بأنه يسعى جاهداً لتحقيق الإصلاح ولكن بقدر مناسب من الحذر والتحسّب حتى لا تنفلت الأمور نحو اتجاهات قد تضر باستقرار البلاد(أبو الغيط، 2013: 187). أما المرحلة الثانية – الاجتماع الموسّع بين الجانبين الذي ضمّ أعضاء الوفدين، فقد جرت المناقشات حول كافة المشاكل والقضايا الإقليمية، مثل: القضية الفلسطينية ومسار عملية السلام وانتهاز الفرصة السانحة لدفع هذا المسار، ملف إيران النووي وتداعياته على الأمن الإقليمي في منطقة الخليج، الموقف في السودان وما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام الشامل وتطورات الوضع في إقليم دارفور، فضلاً عن تناول العلاقات الثنائية وسبل دعمها في شتى المجالات في ضوء الرغبة المشتركة لدفعها والاستفادة من الاتفاقيات الموقّعة بين البلدين(شرف الدين، 2009)؛ كانت النتيجة الأهم من هذه الزيارة هي أن العلاقات المصرية الأمريكية اتخذت منحنى

"العلاقة الصحية والإيجابية"، وفي هذا يقول وزير الخارجية المصري الأسبق "أحمد أبو الغيط": "كان الهدف في الحقيقة هو إظهار عودة الحيوية والتعاون للعلاقة المصرية الأمريكية، وقد حقّقت الزيارة هذا الهدف"(أبو الغيط، 2013: 187).

4-2-1-8 الحوار الإستراتيجي المصري الأمريكي

تمّ استئناف الحوار الاستراتيجي بين مصر والولايات المتحدة بتاريخ 7 حزيران 2009 في أعقاب الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي في القاهرة، وكان الحوار الذي اتُّفق على أن يقام على مستوى مؤسسي وبصورة منتظمة ويتناول القضايا ذات الاهتمام المشترك قد بدأ عام 1998 في واشنطن(محمود، 2008: 246)، واستمر لفترة قصيرة ثم توقف بعدها مما أضعف فعاليته، وفي هذا الخصوص يشير الدكتور "السيد أمين شلبي" إلى مسألة "فعالية الحوار" حيث يقول: " لكي يكون الحوار فعّالاً فإنه يجب أن يكتسب الاستمرار والدوام وان لا يقتصر على لقاءات منعزلة ويجب أن يتم على أساس دوري ومنتظم وان يكون له توقيتاته وظروفه وأوراقه المعدّة مسبقاً"(شلبي، 2005: 346).

اكتسب الحوار الاستراتيجي بين البلدين أبعاداً على درجة كبيرة من الأهمية، وذلك لخطورة تطور الأوضاع في المنطقة وضرورة وضع قاعدة للمصالح المشتركة من خلال لقاءات وتشاورات مستمرة بين البلدين وعدم الاكتفاء بلقاء واحد كل عام وقد نظّم اللقاءات وزيرا خارجية البلدين(عودة، 2011: 71)، ففي عام 2006 قام وفد مصري كبير بزيارة واشنطن في 17 تموز للمشاركة في "إطلاق الحوار الاستراتيجي بين البلدين"، وقد كان الحوار متفقاً عليه بين وزير الخارجية المصري و وزيرة الخارجية الأمريكية، وتمت مناقشة عدة مواضيع، أبرزها: تطورات الوضع في لبنان، القضية الفلسطينية، الوضع في العراق، إيران، السودان، الصومال، العلاقات الثنائية، الإصلاحات السياسية والاقتصادية في مصر(أبو الغيط، 2013: 171). منذ عام 2006 توقف الحوار بين البلدين ليتمّ استئنافه في 7 حزيران 2009 في وزارة الخارجية في القاهرة، وترأس الجانب المصري السفيرة "وفاء بسيم" والجانب الأمريكي "ويليام بيرنز" وكيل الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية(النوبي، 2009)، وقد ركّزت جلسة

الحوار على ثلاثة محاور رئيسية، هي: العلاقات الثنائية بما يحقق الأهداف الإستراتيجية المشتركة بين البلدين، ثم التعاون الاستراتيجي بين البلدين في إطار تناول القضايا الإقليمية، والمحور الأخير هو خطاب "أوباما" للعالم الإسلامي (عودة، 2011: 73). بتاريخ 16 كانون الأول 2009 بدأت جولة جديدة من الحوار الاستراتيجي المصري الأمريكي في واشنطن، حيث ترأس الجانب المصري السفيرة "وفاء بسيم" مساعدة وزير الخارجية بمشاركة السفير "هشام الزميتي" مساعد وزير الخارجية لشؤون الأمريكتين، في حين ترأس الجانب الأمريكي "ويليام بيرنز"، وشملت جولة الحوار عدة جلسات ومشاورات لتقييم العلاقات الثنائية بين البلدين منذ مجئ إدارة الرئيس "أوباما"، بالإضافة إلى تبادل الآراء بشأن القضايا الإقليمية ومتعددة الأطراف، مثل: تطورات الملف الأفغاني، موضوعات نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، القضايا الخاصة بالسودان والقرن الإفريقي في ضوء التطورات الحاصلة هناك، وقام الوفد المصري بعقد عدة لقاءات على هامش الحوار الاستراتيجي مع مسؤولين بالإدارة الأمريكية وأعضاء في الكونجرس وبعض مراكز الفكر والبحث في واشنطن(يسري، 2009).

4-2-1-9 الانتخابات البرلمانية في مصر 2010

خلال زيارته الأخيرة للولايات المتحدة في 1 أيلول 2010 وقبل استحقاق الانتخابات البرلمانية بشهرين تقريباً، ذكر الرئيس المصري أن تصميم "أوباما" على تفعيل مسار السلام الفلسطيني الإسرائيلي قد جدّد أملنا في السلام وينبغي علينا اغتنام هذه الفرصة، في الوقت الذي أكّد فيه "أوباما" على أهمية وجود مجتمع مدني نشط ومنافسة سياسية مفتوحة وانتخابات شفّافة وعادلة في مصر(Freigang, 2013: 52). أشار "ستيفن ماك انيرني" مدير برنامج الديمقراطية في الشرق الأوسط في تقرير أعدّه إلى أنه على الرغم من خفض الدعم الأمريكي للديمقراطية في مصر، إلا أن هذا لا ينفي القلق الأمريكي الصريح بشأن قضيتي الإصلاح وحقوق المصريين، ويرصد التقرير أن الإدارة الأمريكية بقيادة "أوباما" لا تسعى إلى رسم علاقة خطية ثابتة لموقع الديمقراطية ضمن قضايا العلاقات المصرية الأمريكية، ثم يشير إلى أنه في الوقت الذي تزيد فيه

المخصصات المالية لتدعيم الديمقراطية في دول كثيرة إلا أنها تقل بالنسبة لمصر، وهذا ما يدلّل على تراجع أهمية هذه القضية في العلاقات المصرية الأمريكية(تقرير واشنطن، 2009).

جرت الانتخابات البرلمانية في مصر في 28 تشرين الثاني 2010 وشارك فيها العديد من الأحزاب المعارضة بما فيها جماعة الإخوان المسلمين، على الرغم من صدور دعوات من بعض القوى بالمقاطعة، ولم تتم الانتخابات تحت الإشراف القضائي كما كان الحال في انتخابات 2005، علاوةً على رفض الحزب الحاكم لفكرة المراقبة الدولية على الانتخابات، وبعد صدور النتائج وحصول الحزب الحاكم على 420 مقعداً من أصل 508 مقاعد، صدرت تقارير محلية تفيد بوجود مخالفات انتخابية ثم تعدّدت الآراء حول التلاعب والعنف وعدم النزاهة والتزوير وارتكاب الممارسات غير الديمقراطية وانتهاك الشرعية الدستورية واغتصاب حق المصريين في اختيار ممثليهم.

أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية والبيت الأبيض بياناً مشتركاً يعربون فيه عن "خيبة أملهم"، في الوقت الذي أعلن فيه بيان واحد عن أن إدارة "أوباما" تتطلّع إلى مواصلة العمل مع الحكومة المصرية والمجتمع المدني النابض بالحياة في مصر، لمساعدتهم على تحقيق تطلعاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية(Freigang, 2013: 52).

يبدو أن الإدارة الأمريكية – من خلال البيان السابق- قد أعطت الأولوية لدور مصر الإقليمي الداعم للأمن والاستقرار، على حساب حقوق الإنسان والإصلاحات الديمقراطية، وهذا بالضبط ما يقلق العديد من المسؤولين الأمريكيين(Sharp, 2009: 2).

4-2-2 المستوى الاقتصادي للعلاقات المصرية الأمريكية

يعتبر الجانب الاقتصادي واحداً من أهم جوانب العلاقات المصرية الأمريكية، وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً ومؤثراً في الجانب السياسي لتلك العلاقة.

بعد أحداث 11 أيلول 2001، عجزت مصر عن مجاراة وتلبية المطالب الأمريكية، لأن هذه المطالب المتمثلة بمشاريع الإصلاح السياسي والاقتصادي أصبحت تمسّ

وتهدد التركيبة السياسية للنظام المصري، الأمر الذي أدى إلى حصول التوتر في العلاقات السياسية بين البلدين، وبما أن الجانب الاقتصادي هو الجانب الأكثر تأثراً بمدى تحسن أو تدهور العلاقات المصرية الأمريكية، لذلك كان لا بدّ لهذا التوتر أن ينعكس بصورة أو بأخرى على العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وعلى وجه الخصوص قضية المساعدات والمعونة الأمريكية لمصر، أما الأوجه الأخرى للعلاقات الاقتصادية كالتبادل التجاري والاستثمارات فإنها لم تتأثر كثيراً(محمود، 2011: 322).

4-2-2-1 التبادل التجاري بين مصر والولايات المتحدة

ضمن إطار "المشاركة المصرية-الأمريكية" التي تبلورت من خلال مبادرة "مبارك-آل جور" عام 1994 بهدف تطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين(عبد الحميد، 2003: 274)، يبرز مجال التبادل التجاري كأحد أهم عناصر هذا الإطار على الرغم من عدم توقيع اتفاقية للتجارة الحرة بين البلدين.

تعدّ السوق الأمريكية هي الشريك التجاري الأول بالنسبة لمصر بحجم تجاري وصل إلى 8,4 مليار دولار عام 2008 أي ما نسبته 35% من جملة التجارة الخارجية المصرية(أبو طالب، 2009: 3) و 9,7 مليار دولار عام 2010، حيث احتلت الصادرات المصرية منها 4,4 مليار دولار(شلبي، 2011: 24)، وكان المتوسط السنوي للتبادل التجاري يصل إلى 15% خلال الفترة بين عامي 2003 و2004، أما على سبيل التكتلات الدولية فإن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوروبي كشريك تجاري لمصر(خضر، 2009).

تشير بيانات الجدول رقم (1) إلى تطور حجم التبادل التجاري بين مصر والولايات المتحدة خلال الفترة بين عامي 2003 و2008 والتي اكتسبت دفعة كبيرة، خصوصاً بعد توقيع اتفاقية المناطق الصناعية المؤهّلة (QIZ) عام 2004، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من 3,8 مليار دولار تقريباً عام 2003 ليصل إلى 8,4 مليار دولار تقريباً عام 2008، أي بزيادة وصلت إلى 140% تقريباً عن مستواها عام 2003.

الجدول رقم (1)

تطور التبادل التجاري بين مصر والولايات المتحدة بين عامي 2003 و 2008 (بملايين الدولارات) *

السنة المالية /	الصادرات المصرية /	الواردات المصرية /	الميزان التجاري /	حجم التبادل التجاري
2003 /	1143	2606.7	-1436.7	3749.7
2004 /	1283.8	3077.8	- 1794	4361.6
2005 /	2091.2	3159.3	-1068.1	5250.5
2006 /	2395.8	4029	-1633.2	6424
2007 /	2376.7	5259.3	-2882.6	7636
2008 /	2370.4	6002.2	-3631.8	8372.6

* المصدر: تقرير مجلة الإداري، 2009، البناء والتشييد: 6 مليارات دولار حجم الواردات من الولايات المتحدة عام 2008 – أمريكا شريك مصر التجاري الأول، العدد 10، الاثنين 12 تشرين الأول، متوفر عبر الرابط:
www.alidarimagazine.com/article.php?CategoryID=5&articleID=296

احتلت مصر المرتبة رقم 52 ضمن قائمة أكبر الشركاء التجاريين والدول المستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية(Sharp, 2009: 22)، ومن خلال الجدول السابق يتضح مدى ارتفاع حجم الواردات المصرية من الولايات المتحدة، حيث وصل إلى ما يقارب 6 مليار دولار عام 2008 بعد أن كان عند مستوى 2,6 عام 2003.

فيما يتعلق بنوعية النشاط التجاري المتبادل بين مصر والولايات المتحدة، فإن الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكية تشمل المواد التالية: النفط، الغاز الطبيعي المسال، المنسوجات، الألبسة الجاهزة، الأسمدة، السجاد، مواد تغطية الأرضيات، الألومينيوم، والأغذية، أما الواردات المصرية من الولايات المتحدة فهي تشمل المواد التالية: الحبوب الزراعية، الآلات، المنتجات الكهربائية، المنتجات الإلكترونية، المنتجات البتروكيماوية، الحديد والصلب، وقطع غيار السيارات؛ على سبيل المثال يشير الجدول رقم (2) إلى إحصاءات التجارة المصرية الأمريكية لعام 2004، حيث

وصلت الصادرات الأمريكية لمصر حوالي 3,1 مليار دولار مقابل 1,3 مليار دولار تمثّل الصادرات المصرية للولايات المتحدة.

الجدول رقم (2)

إحصاءات التجارة المصرية الأمريكية لعام 2004 *

السلع المختارة	المبلغ التقديري (بملايين الدولارات)
الصادرات الأمريكية لمصر	3.1 مليار دولار (إجمالي عام 2004)
الحبوب	808
الآلات	514
الطائرات	350
المركبات	229
الواردات الأمريكية من مصر	1.3 مليار دولار (إجمالي عام 2004)
الملابس	422
الوقود المعدني والنفط	262
الحديد والصلب	254

* Source: Sharp, Jeremy M., 2006, Egypt: Background and U.S. Relations, CRS Report for Congress, RL33003, The Library of Congress, Washingtion, D.C, p.22

في هذا الصّدد تجدر الإشارة إلى أن أكثر الولايات الأمريكية تصديراً لمصر هي ولاية "لويزيانا" بإجمالي 20% من الصادرات الأمريكية لمصر، تليها ولاية "تكساس" بإجمالي 17% ثم ولاية "ماريلاند" بإجمالي 8,1%، بينما أكثر الولايات الأمريكية استيراداً من مصر هي ولاية "جورجيا" بإجمالي 28% من الواردات الأمريكية من مصر، تليها ولاية "نيويورك" بإجمالي 24,5% ثم ولاية "تكساس" بإجمالي 8,7%(خضر، 2009).

4-2-2-2 الاستثمارات الأمريكية في مصر

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ثاني أكبر مستثمر في مصر بعد الاتحاد الأوروبي، حيث تمثّل الاستثمارات الأمريكية في مصر ما نسبته 36% من جملة الاستثمارات الأجنبية في مصر(أبو طالب، 2009: 3). بلغت قيمة الاستثمارات الأمريكية في مصر حوالي 20,6 مليار دولار خلال الفترة ما بين عامي 2005 – 2010، حيث بلغ عدد الشركات الأمريكية العاملة في مصر 879 شركة تعمل 30% منها في مجال الصناعة و 35% في مجال الخدمات، بالإضافة إلى عدد من القطاعات الاقتصادية الأخرى الهامة(شلبي، 2010: 25).

تطور حجم الاستثمارات الأمريكية في مصر بشكل كبير، حيث ارتفع من 3 مليار دولار عام 2000 إلى 6,5 مليار دولار عام 2006 إلى 7,5 مليار دولار عام 2007 وصولاً إلى 8,8 دولار عام 2008، مشكّلاً ما نسبته 36% من إجمالي حجم الاستثمارات الأجنبية في مصر(تقرير مجلة الإداري، 2009)، وبذلك فإن مصر تحتل المرتبة الثانية بعد إسرائيل في قائمة الاستثمارات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ومن ناحية أخرى، فإن معظم الاستثمارات الأمريكية في مصر تتركز في قطاعات النفط والغاز الطبيعي والقطاع الصناعي والقطاع السياحي وقطاع العقارات وسوق المال وصناعة البتروكيماويات والاتصالات والفنادق الكبرى(خضر، 2009).

أما بالنسبة للشركات الأمريكية المستثمرة في مصر فتبرز شركة "أباتشي" كأكبر شركة أمريكية استثماراً في مصر على اعتبار أنها المستثمر الرئيسي في قطاع النفط والغاز، خاصةً في منطقة الصحراء الغربية المصرية بإجمالي استثمارات بلغت حوالي 5,6 مليارات دولار، وتتولى إنتاج 14% من إجمالي إنتاج النفط والغاز الطبيعي في مصر؛ بالإضافة إلى شركة "أباتشي" هناك شركات أمريكية أخرى تعتبر من المستثمرين الأمريكيين الرئيسيين في مصر، مثل: "أميريكان إكسبريس"، "أميريكان ستاندرد"، "بريستول"، "سيتي بنك"، "كوكا كولا"، "البنك التجاري الدولي"، "ديفون للطاقة"، "إنرجايزر"، "إكسون موبيل"، "إيفريدي"، "جنرال موتورز"، "مايكروسوفت"، "بيبسي كولا"، "بيونير"، "بكتل"، و"جونسون آند جونسون" وغيرها(Sharp, 2009: 15). تجدر الإشارة إلى أن الإخفاق في توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة

يعتبر أحد الأمور المزعجة بالنسبة لمصر، نظراً لأنها كانت تعوّل على هذه الاتفاقية كثيراً وذلك من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأمريكية(أبو طالب، 2009: 3).

4-2-2-3 الإصلاحات الاقتصادية في مصر

هدفت الإصلاحات الاقتصادية إلى إرساء الاستقرار في الاقتصاد وتوليد نمو اقتصادي مستدام، لذلك اعتمدت الحكومة المصرية برامج إصلاح ترتكز على خفض دور الدولة في الاقتصاد، مثل: الخصخصة، اعتماد مبادئ اقتصادية مرتكزة على السوق، زيادة دمج الاقتصاد المصري على الصعيد الدولي عبر فتحه على المنافسة الخارجية، تشجيع التصدير، وزيادة الاتكال على العائدات الداخلية(العيسة، 2007: 7).

يدور الاقتصاد المصري حول عدة قطاعات، تتمثل في: إنتاج النفط والغاز الطبيعي، صناعة السياحة، عائدات قناة السويس، الزراعة، الملابس والمنسوجات، الصناعات التحويلية، الأدوية، المساعدات الخارجية، تحويلات أكثر من مليوني عامل مصري يعملون في الخارج(Sharp, 2006: 21)، وكمثال على تحويلات العاملين: تستأثر الولايات المتحدة بالمرتبة الأولى لأكثر التحويلات النقدية القادمة لمصر، فوفقاً لتقرير البنك المركزي المصري للربع الثالث من السنة المالية 2009/2008 فإن إجمالي التحويلات النقدية القادمة من الولايات المتحدة بلغت 544 مليون دولار، تليها الكويت بإجمالي 377 مليون دولار، ثم الإمارات بإجمالي 298 مليون دولار، وأخيراً السعودية بإجمالي 196 مليون دولار(تقرير مجلة الإداري، 2009).

مرّت عملية الإصلاح الاقتصادي في مصر بثلاث مراحل(العيسة، 2007: 7-9):
المرحلة الأولى – وتمتد من عام 1991 إلى عام 1998، وفيها تمّ البدء بإطلاق جهود استقرار ناجحة، مثل: تحرير سعر الفائدة على الجنيه المصري في كانون الثاني 1991، تحرير سوق الصرف الأجنبي في شباط 1991، توقيع الحكومة على برنامج إرساء الاستقرار في الاقتصاد مع صندوق النقد الدولي في أيار 1991، توقيع الحكومة على برنامج التكييف الهيكلي مع البنك الدولي في تشرين الثاني 1991، انتقال نحو ثلث الشركات الحكومية إلى القطاع الخاص ضمن جهود الخصخصة ما

بين عامي 1991-1998، انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية في حزيران 1995، إنهاء تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي الثالث مع تحقيق أرقام قياسية في جهود استقرار الاقتصاد الكلي والخصخصة الجزئية عام 1998. أما المرحلة الثانية – فهي تمتد من عام 1998 إلى عام 2004، وقد ركّزت هذه المرحلة على التجارة وإصلاح المؤسسات، حيث كثّفت الحكومة من جهودها في سنّ تشريعات جديدة، مثل: قانون التمويل العقاري عام 2001، تدابير إصلاح اقتصادي شاسعة على الصعيد القانوني عام 2002 شملت "المناطق الاقتصادية الخاصة، تعزيز التصدير، حقوق الملكية الفكرية، تبييض الأموال، غرف التجارة"، قانون موحّد للمصارف والبنك المركزي عام 2003، تحرير سعر الصرف في كانون الثاني 2003، توقيع عدد من المعاهدات التجارية شملت "اتفاق تجارة حرة في أغادير في شباط 2004، دخول اتفاق الشراكة الأوروبية حيّز التنفيذ في حزيران 2004". أما المرحلة الثالثة – فقد بدأت منذ تموز عام 2004، ومع تعيين "أحمد نظيف" رئيساً للوزراء تمّ تكثيف عملية الإصلاح، حيث سُنّت قوانين جديدة بين عامي 2004-2005، منها: التوقيع الإلكتروني، الاستثمارات الجديدة، الجمارك، مكافحة الاحتكار، التنافس، ضريبة الشركات الموحّدة، مكافحة الإغراق، تعديل قوانين الاستيراد والتصدير، وفي عام 2006 أُدخل قانون جديد لحماية المستهلك وتمّ تسريع وتيرة خصخصة شركات القطاع العام، كما أطلقت الحكومة خطة إصلاح شاملة ومتكاملة للقطاع المالي، وبحلول أواخر عام 2006 كان أكثر من نصف القطاع المصرفي قد أصبح مملوكاً لأطراف خاصة، كذلك اتخذت الحكومة الكثير من الخطوات لتحسين وضع مصر المالي من خلال رفع الدعم عن المواد المدعومة كالوقود والكهرباء، وتعديل قانون الضريبة على الدخل؛ كما أدخلت عدد من التغييرات على المستوى المؤسسي كإلغاء وزارة التخطيط في آب 2006 حيث تولّى وزير الدولة للتنمية الاقتصادية مهام وزير التخطيط.

4-2-2-4 اتفاقية المناطق الصناعية المؤهّلة (Q I Z)

سعت مصر لعقد اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة وقد تم في عام 1999 توقيع اتفاق إطاري للتجارة والاستثمار كخطوة أولى، إلا أن التوتر الذي صاحب

العلاقات بين البلدين في عهد "بوش الابن" حال دون توقيع ذلك الاتفاق، وكما يقول السيد "تيموثي هاوزر" وكيل وزارة التجارة الأمريكية خلال انعقاد المؤتمر الذي عقده مجلس العلاقات المصرية الأمريكية قبيل زيارة الرئيس "مبارك" للولايات المتحدة في نيسان 2004: "إن بعض العقبات التي حالت دون توقيع اتفاق التجارة الحرة بين البلدين تتمثل في: إخفاق وزارة الصحة المصرية في حماية حقوق إنتاج بعض الأدوية المستوردة بمنح تراخيص إنتاجها محلياً لشركات أدوية مصرية، واستمرار التدخل الحكومي في سعر الصرف رغم تعويم الجنيه المصري، وتباطؤ سرعة وإيقاع التحول إلى الخصخصة، بالإضافة إلى تدني مستوى المناخ اللازم لاجتذاب الاستثمارات الأمريكية ورجال الأعمال الأمريكيين إلى مصر، ومشاكل القطاع المصرفي فيها"(ماضي، 2004)، إلا أن قضية المرشح الرئاسي الدكتور أيمن نور كانت السبب الحاسم الذي اتخذت من أجله الحكومة الأمريكية قرار إلغاء المحادثات الخاصة باتفاقية التجارة الحرة والتي كان من المقرر لها أن تبدأ في شهر كانون الثاني عام 2006(دن، 2007: 8).

أنشأ الكونجرس الأمريكي عام 1996 ما يسمّى بالمناطق الصناعية المؤهلة (Qualified Industrial Zones)، وتقوم الفكرة على تشجيع التعاون بين الدول العربية وإسرائيل عبر منح البضائع التي تنتج في تلك المناطق الصناعية المنشأة في دول عربية "إعفاءً جمركياً" لدى دخولها إلى السوق الأمريكية، شريطة أن يدخل في صناعاتها مكونات إسرائيلية(Sharp, 2009: 16)، وبناءً عليه عقدت مصر مع إسرائيل في 14 كانون الأول 2004 اتفاقاً لإنشاء تلك المناطق في مصر، ليتم التعامل مع منتجاتها وفق قرار الكونجرس وفي إطار اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الإسرائيلية(الشوربجي، 2010: 93).

تهدف الاتفاقية إلى إقامة عدد من المناطق الصناعية المؤهلة في مصر لتصدير منتجاتها إلى الولايات المتحدة بدون رسوم أو ضرائب طالما أنها تراعي قواعد المنشأ التي تشترط أن يسهم كل طرف من طرفي الاتفاقية "مصر وإسرائيل" بمكونات محلية في المنتج المصدّر(رمضان، 2012: 125)، وبالتالي فتح آفاق جديدة للصادرات المصرية خاصةً المنسوجات والملابس الجاهزة إلى السوق الأمريكية التي تستوعب

40% من الاستهلاك العالمي دون جمارك أو حصص إنتاج(تقرير مجلة الإداري، 2009)؛ رغم شمول الاتفاقية للكثير من الصناعات المصرية مثل الصناعات الهندسية والغذائية والكيماوية وغيرها، إلا أن صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة استحوذت على النصيب الأكبر من المنتجات التي دخلت الاتفاقية.

تمّ التوسع في إنشاء تلك المناطق في عامي 2007 و2008، حيث بلغ عدد المناطق الصناعية حتى نهاية شهر حزيران عام 2008 حوالي 20 منطقة تضم 717 مصنعاً، وحازت صناعة النسيج على نسبة 79,5% من إجمالي المصانع في المناطق المختلفة، بينما حصلت باقي الصناعات على 20%، وتركزت الصناعات الأخرى في الغالب على: صناعات تغليف وتعبئة المنتجات الغذائية، صناعة منتجات الخضروات، صناعات البلاستيك والكيماويات(رمضان، 2012: 126)، ثم في عام 2009 تم التوسع في إنشاء تلك المناطق بموجب اتفاق عقدته مصر مع الولايات المتحدة عُرف بإسم "الخطة المصرية الأمريكية للشراكة الإستراتيجية"(الشوربجي، 2010: 93).

فيما يتعلق بمشروطية المنتجات المصرية المشمولة بالاتفاقية والتي تفيد بأن يضم إنتاجها مدخلات إسرائيلية بنسبة 10,5% حتى يتم إعفاؤها من الجمارك وبالتالي تدخل إلى الأسواق الأمريكية، فإن مصر ترى أن هذا الشرط "مجحف" وترغب بتخفيض هذه النسبة لتصل إلى نحو 8% كما هو الحال مع الاتفاقية الموقّعة بين الولايات المتحدة والأردن وإسرائيل، والتي تشترط مدخلات إسرائيلية بنسبة 8% على المنتج الأردني(Sharp, 2009: 16).

على الرغم مما لاقته هذه الاتفاقية من جدل واسع وانتقادات حول جدواها الاقتصادية على اعتبار أنها وسيلة للسيطرة الإسرائيلية على الصناعة المصرية، إلا أن هذه الاتفاقية حققت العديد من المكاسب الاقتصادية لمصر من حيث تشجيع الصادرات، خلق فرص عمل جديدة، وجذب الاستثمارات الأجنبية(خضر، 2009).

تجدر الإشارة إلى أن إجمالي الصادرات المصرية للصناعات المشتركة في الاتفاقية وصل إلى 37% من إجمالي الصادرات المصرية للولايات المتحدة، أما بالنسبة لصادرات المنسوجات والملابس الجاهزة – صاحبة النصيب الأكبر – للولايات المتحدة

ضمن إطار الاتفاقية، فقد بلغت 636 مليون دولار عام 2006 ثم ارتفعت لتصل إلى 743,7 مليون دولار عام 2008(تقرير مجلة الإداري، 2009). ومن الجدير بالذكر أن عدد الشركات والمصانع المدرجة في الاتفاقية قد ارتفع ليصل إلى 733 شركة تستوعب أكثر من 100 ألف عامل، بالإضافة إلى أن المنتجات المصنّعة في المناطق الصناعية المؤهلة تمثّل ثلث الصادرات المصرية(Sharp, 2009: 16).

4-2-2-5 المعونة الاقتصادية الأمريكية لمصر

يحتل موضوع المساعدات الخارجية "المعونة" التي تقدّمها الولايات المتحدة لمصر مكانة كبيرة وهامة في إطار العلاقات الاقتصادية بين البلدين، مما ينعكس بدوره على العلاقات المصرية الأمريكية بوجه عام.

بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام 1979 ظهر ما يعرف بـ "الدعم الأمريكي المالي للسلام"، وهو يمثّل معونات اقتصادية وعسكرية للطرفين الموقّعين على الاتفاق، وفي ذات الوقت صدر قانون "الاعتمادات المالية" الأمريكي والذي وضع الأسس التي يتم بناءً عليها تقديم المساعدات لمصر وإسرائيل(الشوربجي، 2010: 91)، ومنذ البداية كان حجم المعونات الأمريكية المقدّمة لإسرائيل أعلى من المقدّمة لمصر بنسبة 2:3 حيث بلغت المساعدات المقدّمة لمصر حينها حوالي 2,3 مليار دولار(Sharp, 2009: 43) بواقع 835 مليون دولار مساعدات اقتصادية/ 1,5 مليار دولار مساعدات عسكرية، وأصبحت مصر بذلك ثاني أكبر متلقي للمعونة الأمريكية بعد إسرائيل.

تعرض هيكل المعونة الاقتصادية الأمريكية لمصر إلى العديد من التغيّرات، حيث كانت المعونة في الفترة ما بين 1975 وحتى نهاية 1985 موجّهة إلى القطاعات التي تهدف إلى بناء الدولة، ثم بدأت المعونة منذ العام 1986 تتجه إلى القطاعات التي تهدف إلى بناء الشعب لا الدولة، مثل: الديمقراطية، الموارد البشرية، الرعاية الصحية، تنظيم الأسرة، التعليم، والبيئة(عودة، 2011: 19). خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي بدأت الولايات المتحدة القيام بوضع المشروطية الاقتصادية على برنامج المساعدات وذلك لإجراء إصلاحات معينة، كما أن المبلغ لم يتم إعطاؤه دفعة واحدة

ولكن على دفعات حسب كل خطوة يتم تحقيقها وهو ما يمثل تقييداً كبيراً، ثم بعد ذلك أصبح الكونجرس يقوم بفرض مشروطية سياسية وبدأ يتدخل في تخصيص بعض الأموال لمجالات بعينها(شلبي، 2010: 27)، فكانت هذه القيود دليلاً واضحاً على المسار الذي اتخذته الولايات المتحدة والرامي إلى "تقليص المعونات المقدمة من الدول الصناعية إلى الدول النامية والتحوّل من المعونات الرسمية للتنمية إلى التجارة والاستثمار"، وبما أن المعونات الاقتصادية المقدمة لمصر كانت منذ البداية مرتبطة بالمعونات المقدمة لإسرائيل، تم البدء منذ عام 1998 بتخفيض المعونة الاقتصادية لمصر بنسبة 5% كل سنة ولمدة 10 سنوات، ودون الحصول على زيادة في المعونة العسكرية كما حدث مع إسرائيل(العيسوي، 2006: 10).

مع مطلع الألفية الجديدة، أصبحت المعونة الاقتصادية – وفي بعض الأحيان المعونة العسكرية– مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأحداث والقضايا السياسية، فأصبحت الإدارة الأمريكية تستخدم المعونة كورقة ضغط على الحكومة المصرية من اجل دفعها إلى تبني ما يسمى بـ "مشاريع الإصلاح السياسي والاقتصادي" التي طرحتها إدارة "بوش الابن" بعد أحداث 11 أيلول 2001(محمود، 2011: 323)، في الوقت الذي استخدم فيه "مبارك" مصالح الولايات المتحدة في المنطقة كورقة مناورة لضمان الدعم الخارجي لنظامه(فايد، 2012: 2)؛ وكمثال على ارتباط المعونة الاقتصادية أو العسكرية – زيادةً أو نقصاناً – بالأحداث والقضايا السياسية، ما حدث في عام 2003 (أنظر الجدول رقم 3)، حيث كان من المقرر بعد قرار تخفيض المعونة عام 1998 أن تكون قيمة الدعم الاقتصادي لعام 2003 هي 611 مليون دولار، ولكن مع صدور قانون المخصصات التكميلية الطارئة / العراق رقم (PL 108-11) للعام المالي 2003، قامت الإدارة الأمريكية بزيادة قيمة الدعم الاقتصادي 300 مليون دولار كمساعدات إضافية لمصر(Sharp, 2010: 5)، كذلك في عام 2007 عندما وافق الكونجرس على مشروع قانون لتجميد 100 مليون دولار من المساعدات العسكرية لمصر في العام المالي 2008 إلى أن تستجيب مصر لثلاثة طلبات أساسية تتعلق باستقلال القضاء المصري وتدريب الشرطة المصرية وإغلاق أنفاق التهريب.

الجدول رقم (3)

المساعدات الخارجية الأمريكية لمصر 2001–2010 (بملايين الدولارات)*

السنة المالية /	الدعم الاقتصادي ESF /	التمويل العسكري FMF /	التعليم والتدريب IMET /	المجموع
2001 /	695,0	1,300.0	1.0	1,996.0
2002 /	655.0	1,300.0	1.0	1,956.0
2003 /	911.0	1,300.0	1.2	2,212.2
2004 /	571.6	1,292.3	1.4	1,865.3
2005 /	530.7	1,289.6	1.2	1,821.5
2006 /	490.0	1,287.0	1.2	1,778.2
2007 /	450.0	1,300.0	1.3	1,751.3
2008 /	411.6	1,289.4	1.2	1,702.2
2009 /	250.0	1,300.0	1.3	1,551.3
2010 /	250.0	1,300.0	1.9	1,551.9

* Source: Sharp, Jeremy M., 2011, Egypt: Background and U.S. Relations, CRS 7-5700, RL33003, The Library of Congress, Washington, D.C, p.25

في عام 2002 ظهر الارتباط الوثيق بين مشاريع الإصلاح وبين قضية المساعدات من خلال قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم، حيث تسببت قضيته في حدوث توتر في العلاقات بين مصر والولايات المتحدة مما دفع بالرئيس الأمريكي إلى استثناء مصر من المساعدات الإضافية التي طلبها من الكونجرس لمساعدة إسرائيل والأردن ومصر، بل وشدّد "بوش الابن" على أن أية مساعدة إضافية لمصر مرهونة بإعادة النظر في قضية سعد الدين إبراهيم(محمود، 2011: 323).

ما بين عامي 2004 و2007 زادت الإدارة الأمريكية حصة المساعدات المكرّسة للديمقراطية والحكم الرشيد بنسبة 35% (أنظر الجدول رقم 4)، وهذه الزيادات تم اقتطاعها من برنامج المعونة الاقتصادية حيث كانت على حساب البرامج المخصصة

للزراعة والبيئة والرعاية الصحية وتطوير البنية التحتية، لتوجّه مباشرة لمنظمات المجتمع المدني المصري(Cook, 2009).

الجدول رقم (4)

دعم الديمقراطية والحكم الرشيد في مصر 2001–2009 *

السنة	قيمة الدعم (تقديرية)
2001	12 مليون دولار
2002	6 مليون دولار
2003	15 مليون دولار
2004	28 مليون دولار
2005	35 مليون دولار
2006	51 مليون دولار
2007	55 مليون دولار
2008	55 مليون دولار
2009	20 مليون دولار

* Source: Office of Inspector General, 2009, Audit of USAID/Egypt's Democracy and Governance Activities, U.S. Agency for International Development, Washington, D.C, p.p 3-4

لجأت الإدارة الأمريكية تحت ضغط الأزمة المالية في عام 2008 إلى ضغط برامج المساعدات الخارجية، حيث قررت تخفيض حجم المعونة الأمريكية المقدمة لمصر من 1.7 مليار دولار عام 2008 لتصل إلى 1,55 مليار دولار عام 2009(تقرير مجلة الإداري، 2009)، ولكن مصر رفضت هذا القرار واعتبرته قراراً أحادياً لا يتماشى مع العلاقات الإستراتيجية بين البلدين، ورفضت توقيع اتفاقية(شلبي، 2010: 27)، ومع مجئ إدارة "أوباما" للحكم، أعلنت عدم مسؤوليتها عن هذا القرار وتم زيادة مبلغ المعونة الاقتصادية من 200 مليون دولار إلى 250 مليون دولار.

نظراً للانخفاض الذي حلّ بالمعونة الاقتصادية الأمريكية لمصر، سعت مصر لإحداث تحوّل على برنامج المساعدات الاقتصادية من خلال تحويل المعونة إما إلى صندوق وقفي وإما إلى وديعة(الشوربجي، 2010: 92)، فطالبت بإنشاء صندوق تشارك فيه الولايات المتحدة بمبلغ معين، على أن تضع مصر مبلغاً مماثلاً ويتم استخدام أموال الصندوق في تمويل مشروعات تنموية مشتركة، إلا أن هذه الفكرة رفضت من قبل الكونجرس وإدارة "بوش الابن"(Sharp, 2009: 34)، أما فكرة الوديعة فقد تم طرحها على إدارة "أوباما" عام 2009، وتقوم الفكرة على إعطاء أمريكا لمصر مبلغ المساعدات التي ستمنحها لها على مدار 10 سنوات في صورة وديعة، يتم الاستفادة من الأرباح في تمويل مشروعات التعليم والتكنولوجيا حتى يصعب على الكونجرس رفض هذه المجالات، ويتم إدارة هذه الوديعة بتعاون مصري أمريكي؛ وافق الكونجرس ولكن بمبلغ 50 مليون دولار فقط، يتم أخذهم من مبلغ المنحة الإجمالي لعامٍ واحد فقط حتى يتضح نجاح الفكرة من عدمه(شلبي، 2010: 27).

تركزت المعونات الاقتصادية الأمريكية لمصر على دعم مشروعات البنية الأساسية، دعم الواردات السلعية المصرية من الولايات المتحدة، الخدمات الأساسية، الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، وبرامج المعونات الغذائية(خضر، 2009)، وقد بلغ حجم المعونات الأمريكية الإجمالي لمصر ما بين عامي 2001 و2010 حوالي 18,186 مليار دولار (أنظر الجدول رقم 3).

على الرغم من الجدل الدائر حول الطابع السياسي للمعونات الأمريكية لمصر وما تتضمنه من شروط مجحفة، إلا أن هذه المعونات لعبت دوراً كبيراً في تطوير البنية الأساسية ورفع معدلات النمو الاقتصادي ودعم برامج التنمية المصرية.

يمكن القول – كنتيجة– أنه على الرغم مما يشوب العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة ومصر من فترات تباعد أو تقارب، أو حالات اتفاق أو اختلاف حول قضايا سياسية مختلفة، إلا أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين لم تتأثر بهذه التناقضات، بل شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين تطوراً كبيراً خلال السنوات الأخيرة.

4-2-3 المستوى العسكري والأمني للعلاقات المصرية الأمريكية

تتسم العلاقات العسكرية بين مصر والولايات المتحدة بخصوصية واضحة ترتبط بالموقع الجيو- استراتيجي المصري، والذي يربط ما بين مكانة القاهرة المركزية في المنطقة العربية، وما بين انتمائها لمنظومات متعددة للأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وجنوب المتوسط وشمال إفريقيا وذات الأهمية الحيوية للمصالح الأمريكية.

من خلال إلقاء نظرة على خريطة الشرق الأوسط تتبيّن محورية وأهمية مصر في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمريكية، أمثلة على ذلك(Aftandilian, 2013: 3):

أ- وقوع مصر على نفس خط العرض للخليج العربي، لذلك فهي تساعد على مرور أكبر حصة من النفط في العالم.

ب- قناة السويس كممر مائي رئيسي لعبور السفن التابعة للبحرية الأمريكية.

ج- ما بين عامي 2001 و2005 قدّمت الحكومة المصرية إذن التحليق لـ 36553 طائرة عسكرية أمريكية، ومنحت العبور العاجل لـ 816 سفينة تابعة للبحرية الأمريكية من خلال قناة السويس، وهذه الأرقام تؤكد أهمية مصر بالنسبة لمخططي السياسة الإستراتيجية للولايات المتحدة.

د- موقع مصر على الحدود مع إسرائيل وقطاع غزة يجعلها لاعباً مهماً – استراتيجياً وسياسياً- في الوضع الإسرائيلي الفلسطيني.

من خلال ما تقدّم فإن العلاقة العسكرية تعتبر حلقة وصل رئيسية في العلاقات بين واشنطن والقاهرة، وبالتالي فإنها تعتبر عامل استقرار مركزي في العلاقات المصرية الأمريكية ككل، وهي كذلك ترسل إشارة الاعتدال المحلي والردع في المنطقة(Council on Foreign Relations, 2002).

4-2-3-1 محدّدات العلاقات العسكرية

أشار الدكتور "محمد مجاهد الزيّات" رئيس المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط إلى محددات العلاقات العسكرية بين مصر والولايات المتحدة، حيث أكد على أن أهم هذه المحددات تتمثّل في نقطتين، هما: الأولى – الالتزام الأمريكي بالحفاظ على التفوق العسكري النوعي لإسرائيل وقدرتها على صدّ أي تهديد أو مجموعة من

التهديدات من عناصر متمثلة في دول أو غيرها، والثانية – الأهمية الحيوية للمصالح الأمريكية، لا سيما ما يتعلق منها بـ" أمن الطاقة، تأمين منابع النفط في منطقة الخليج العربي، محاربة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومكافحة القرصنة في جنوب البحر الأحمر وخليج عدن"(مرشدي، 2013: 104). وهذا ما يفسّر اهتمام الإدارات الأمريكية المتعاقبة بالارتقاء بالعلاقات العسكرية مع مصر لا سيما بعد توقيع الرئيس المصري الراحل "محمد أنور السادات" لمعاهدة السلام مع إسرائيل عام 1979(خضر، 2009).

4-2-3-2 المعونة العسكرية الأمريكية لمصر

منذ التوقيع على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام 1979، وقّعت الولايات المتحدة مذكرتي تفاهم منفصلتين مع كل من مصر وإسرائيل، وقد نصّت المذكرة التي وقّعتها الولايات المتحدة مع مصر على أن الولايات المتحدة "مستعدة للدخول في علاقة أمنيّة موسّعة مع مصر فيما يتعلق ببيع المعدات والخدمات العسكرية وتمويل جزء من تلك المبيعات على الأقل"(الشوربجي، 2010: 94).

بعد صدور قانون "الاعتمادات المالية" عام 1979 والذي يضع الأسس التي يتم بناءً عليها تقديم المساعدات لمصر وإسرائيل، بدأت مصر بتلقي معونة عسكرية سنوية بمعدل 1,3 مليار دولار، حيث تشمل هذه المعونة ثلاثة برامج، هي(فايد، 2012: 10-11):

أ- برنامج التمويل العسكري الخارجي Foreign Military Financing (FMF). برنامج مخصص للمنح التي تمكّن الحكومات من الحصول على معدات عسكرية أمريكية وتدعم احتياجاتها الأمنية، وقد بلغ حجم هذا البرنامج في مصر ما بين عامي 2001-2010 حوالي 13 مليار دولار.

ب- برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي (IMEF) International Military Education and Training. وهذا البرنامج يوفّر التدريب للضباط والعسكريين الأجانب، وتبلغ تكلفة البرنامج 91 مليون دولار، وقد بلغ حجمه في مصر في نفس الفترة 2001-2010 حوالي 12,7 مليون دولار.

ج- صناديق حفظ السلام. وهذه مخصّصة لتدريب القوات الإفريقية وجيش أفغانستان بإجمالي حوالي 125 مليون دولار.

يشير الدكتور "محمد مجاهد الزيّات" إلى أن مصر تتلقّى معظم تمويلات المعونة العسكرية من ثلاثة حسابات - كما هو مبيّن سابقاً-، ولكنه يضيف إليها حصول مصر بصورة غير منتظمة على بعض المخصّصات الصغيرة من صندوقي: مكافحة الإرهاب "NADR" ومكافحة المخدرات "INCLE"(مرشدي، 2013: 104)، وقد بلغ حجم دعم هذين الصندوقين لمصر ما بين عامي 2006 و2010 حوالي 61,9 مليون دولار (Sharp, 2010: 7).

يتمتع برنامج المعونة العسكرية الأمريكية لمصر بشكل عام بثبات كبير حيث يبلغ حوالي 1,3 مليار دولار سنوياً، وهذا البرنامج يتضمن: الحصول على الأسلحة الأمريكية، ترقية وتحسين المعدات العسكرية الموجودة، وعقود الصيانة والمتابعة الدورية والخدمات(الشوربجي، 2010: 94)، و وفقاً لمسؤولي الدفاع في البلدين فإن حوالي 30% من التمويل العسكري لمصر ينفق سنوياً على أنظمة أسلحة جديدة، مثل تصميم "خطة دفاع حديثة لمصر تحلّ تدريجياً محل منظومات التسلّح السوفييتية القديمة بمعدات أمريكية"(Sharp, 2009: 35).

تمثّل مصر بالنسبة لشركات السلاح الأمريكية دولة متوسطة "الإنفاق العسكري"، بحيث تحتل المركز التاسع في قائمة أكثر الدول استيراداً لمنظومات التسلّح على مستوى العالم في الفترة بين عامي 2004-2009، إذ تستحوذ على نسبة 3% من واردات الأسلحة على المستوى العالمي، بما يعني أن دفع القاهرة نحو زيادة مشترياتها من السلاح الأمريكي يعدّ أحد أهم مصالح شركات السلاح الأمريكية، وذلك للحفاظ على صدارة واشنطن للدول المصدّرة للسلاح على مستوى العالم(خضر، 2009).

بموجب برنامج المعونة العسكرية تمّ تزويد مصر بالأسلحة التي تحتاجها، مثل: طائرات "F16" والطّراز المطوّر منها"F-16C/D"، وطائرات هيليكوبتر بوينج طراز "شينوك CH-47D"، وطائرات الإنذار المبكّر "E-2C" التابعة لشركة "نورثروب غرومان"، وأنظمة مراقبة الطائرات، وصواريخ "باتريوت" للدفاع الجوي(فايد، 2012: 11).

4-2-3-3 مجالات التعاون العسكري بين مصر والولايات المتحدة

يهدف التعاون العسكري بين البلدين إلى: دعم الاستقرار الإقليمي، الحفاظ على الوضع الجيو- سياسي الإقليمي القائم، ومواجهة التهديدات المشتركة للمصالح المصرية والأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ويتضمن هذا التعاون: تعزيز القدرات الدفاعية المصرية، التعاون الاستخباري في مواجهة التطرّف والتشدّد الديني والحرب على الإرهاب(أبو طالب، 2009: 3).

من خلال هذا التقديم المبسّط يتضح أن مجالات التعاون العسكري بين البلدين تأخذ عدة أشكال، تتمثّل في: التعاون التكنولوجي على مستوى صناعة السلاح "الصناعات المشتركة"، المناورات والتدريبات العسكرية المشتركة، والتعاون الأمني "الاستخباري".

أولاً: التعاون التكنولوجي في صناعة السلاح (الإنتاج المشترك).

ترتبط مصر والولايات المتحدة باتفاقات ومذكرات تفاهم خاصة بالإنتاج المشترك للدبابة "أبرامز M1A1"، حيث بدأ برنامج الإنتاج المشترك للدبابة الأمريكية "أبرامز M1A1" عام 1988 وتخطّط مصر للحصول على ما مجموعه 1200 دبابة(Sharp, 2009: 35)، وبموجب شروط هذا البرنامج يكون المكوّن الأمريكي في عملية التصنيع حوالي 60% والتجميع النهائي يتم في مصر. علاوةً على ذلك، فإن مصر تقوم بصيانة وتطوير الدبابات الأمريكية من طرازيM60-A1&A3، الشاحنات، سيارات الجيب، وناقلات الجنود المدرّعة، ويتشارك البلدين في برنامج لإعادة تأهيل الدبابات الروسية T-62 التي تملكها مصر، فضلاً عن برامج التطوير المشتركة للطائرات المصرية المقاتلة من طراز F-16(Mark, 2002: 10).

ثانياً: المناورات والتدريبات العسكرية المشتركة.

يشارك الضباط المصريون في برنامج التدريب العسكري الدولي من أجل تسهيل التعاون العسكري بين مصر والولايات المتحدة على المدى الطويل، كما يمثّل تبادل الخبرات القتالية والتدريب المشترك أحد أهم ثوابت العلاقات الدفاعية بين الطرفين(Sharp, 2009: 35). أما فيما يتعلق بالتدريبات العسكرية المشتركة والتي سمّيت "مناورات النجم الساطع Bright Star"، فقد بدأت هذه المناورات منذ عام 1980 بالقيام بأول تدريبات عسكرية مشتركة بين البلدين واشتملت على وحدات للقوات

البرية، وفي عام 1983 تقرّر أن يتم تنظيم هذه المناورات كل سنتين نتيجة للزيادة في حجم القوات المشاركة، وفي الأعوام ما بين 1985 و1987 شاركت في المناورات وحدات من القوات الجوية والبحرية والخاصة من البلدين، وفي عام 1995 وصل عدد القوات المشاركة في المناورات إلى حوالي 60000 جندي، حيث انضمّ إلى المناورات قوات من دول أخرى لأول مرة بالإضافة إلى مصر والولايات المتحدة، وفي عام 1997 تم التركيز على العمليات البرمائية حيث شاركت في التدريبات مجموعات قتال وحاملات للطائرات، وفي عام 1999 وصل عدد القوات المشاركة إلى حوالي 70000 جندي بالإضافة إلى 32 مراقباً حضروا من دول مختلفة، وفي عام 2001 شاركت الولايات المتحدة في المناورات من خلال قوات بلغ تعدادها 23000 جندي، وفي العام 2003 ألغت الولايات المتحدة التدريبات نظراً لانخراطها بشكل كبير في أفغانستان والعراق(شلبي، 2010: 28)، ثم تمّ استئناف التدريبات عام 2005 وبصورة أوسع نطاقاً. يشار إلى أن مناورات النجم الساطع تعتبر من أكبر التدريبات متعددة الجنسيات في العالم، وهي تقام في مصر بصورة دورية بين 12 دولة، وتشتمل على تدريبات برية وبحرية وجوية، والهدف منها هو توطيد أواصر التعاون والصّداقة وتبادل الخبرات والتعرف على أساليب القتال الحديثة. في عام 2008 أجرت مصر والولايات المتحدة مناورات بحرية مشتركة تحت اسم "مناورات تحية النسر"، حيث شملت: التدريب على عمليات الاستطلاع والبحث، إنقاذ السفن، تدمير الأهداف السطحية والجوية، مكافحة الغواصات المعادية في إطار سعي البلدين للتصدي لعمليات القرصنة البحرية وتأمين المضائق البحرية الإستراتيجية(خضر، 2009).

ثالثاً: التعاون الأمني والاستخباري.

بعد أن أدانت مصر هجمات 11 أيلول 2001 أعلنت عن استعدادها للتعاون في مكافحة الإرهاب، وبالفعل فقد تعاونت مصر مع الولايات المتحدة في مجال تبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية بين الأجهزة المختصة في البلدين، على الرغم من صعوبة تحديد مدى تعاون المخابرات الأمريكية مع المخابرات المصرية(شلبي، 2010: 28)، ومما يدلل على التعاون بين البلدين هو ما ذهب إليه العديد من مسؤولي أمن الولايات المتحدة من أن "كفاح مصر" الطويل ضد المتطرفين المحليين،

جعلها شريكاً مهماً في الحرب العالمية على الإرهاب(Sharp, 2007: 19). خلال الغزو الأمريكي لأفغانستان منحت مصر تصاريح المرور لـ 816 سفينة تابعة للبحرية الأمريكية من خلال قناة السويس، وقامت بجهود أمنية مكثفة لتوفير الحماية الأمنية لعناصر القوات الأمريكية أثناء عبورها لقناة السويس(Aftandilian, 2013: 3).

من جهة أخرى، فإن مصر تشارك مشاركات فاعلة في عمليات حفظ السلام في أنحاء مختلفة من العالم، ففي عام 2004 قامت مصر بنشر حوالي 800 جندي من قواتها في منطقة إقليم دارفور غرب السودان، هذا بالإضافة إلى مساهمتها في عمليات حفظ السلام في كلّ من الصومال والبوسنة وتيمور الشرقية(محمود، 2011: 325).

لعل خير دليل على التعاون الأمني بين البلدين هو قيام الطرفين بالمناورات العسكرية المشتركة والتي تدعم بناء الأمن الإقليمي وبالتالي تدعم أمن البلدين، إضافةً إلى قيام الولايات المتحدة منذ عام 2010 بتقديم مساعدات لرفع الكفاءة المهنية للأجهزة الأمنية المصرية لحماية المطارات المصرية، ولإجراء التدريبات لتأمين الموانئ البحرية والأرضية الحدودية(سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، د.ت).

4-2-3-4 أوجه الاستفادة من العلاقات العسكرية

بالنظر إلى العلاقات العسكرية وبرامجها المختلفة الممتدة منذ عام 1979 وحتى الآن، فإنه مما لا شك فيه أن كلا البلدين قد استفاد من الأوجه المختلفة لهذه العلاقات.

أشار الدكتور"محمد مجاهد الزيّات" إلى أن مصر قد ساعدت الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وقامت معها بالتنسيق المشترك في مجال مكافحة الإرهاب، والتعاون المشترك في إدارة المناورات العسكرية، علاوةً عن السماح لطائراتها العسكرية بالتحليق في الأجواء المصرية، ومنحها تصاريح على وجه السرعة لمئات البوارج الحربية الأمريكية لعبور قناة السويس(مرشدي، 2013: 105)، هذا بالإضافة إلى تبادل المعلومات الاستخبارية والتصوّرات العسكرية في منطقة الشرق الأوسط(Council on Foreign Relations, 2002). أما بالنسبة لمصر، فقد استفادت من برنامج المعونة العسكرية الأمريكية المقدّم لها، حيث استطاعت من

خلالها تحديث جيشها وأنظمتها العسكرية القديمة وأسلحتها، إضافةً إلى أنها تعاونت مع الولايات المتحدة في التصنيع المشترك لبعض الآليات العسكرية، وفوق كل ذلك فقد استطاعت نتيجة لعلاقتها العسكرية مع الولايات المتحدة أن تتجنّب الدخول في حرب مع إسرائيل لأكثر من 30 عاماً، وهو ما جعل الاقتصاد المصري يهتم بمتطلبات تنموية أخرى غير الحرب(مرشدي، 2013: 105).

شهدت العلاقات العسكرية بين مصر والولايات المتحدة بعض حالات الخلاف، ففي عام 2009 لم توافق مصر أن توقّع على اتفاقية "الاتصال والعمليات المشتركة والأمن"، وهي الاتفاقية التي تمنح للولايات المتحدة تسهيلات أوسع نطاقاً في عبور القوات والاستفادة من الموانئ المصرية على غرار توقيع دول مجلس التعاون الخليجي على تلك الاتفاقية، حيث رفض المسؤولون العسكريون المصريون التوقيع على الاتفاقية باعتبارها خرقاً للسيادة المصرية؛ وفي ذات الإطار رفضت مصر إقامة قواعد عسكرية للقوات الأمريكية على أراضيها باعتبار ذلك الأمر يمسّ بالأمن القومي والسيادة المصرية، في المقابل انتقدت الولايات المتحدة رفض القيادات العسكرية المصرية مشاركة إسرائيل في مناورات النجم الساطع، بينما تنتقد القيادات العسكرية المصرية انتقائية الولايات المتحدة فيما يتعلق بواردات التسلّح، حيث لم تستجب الولايات المتحدة لطلب مصر باستيراد صواريخ من طراز "TOW2B" وقذائف التوجيه "JDAM"، على الرغم من سماحها لدول مجلس التعاون الخليجي باستيرادها(خضر، 2009).

على الرغم من وجود هذه الخلافات والتي لم تصل إلى مرحلة الاختلافات، فإن مجال التعاون العسكري والأمني يبقى هو "جوهر العلاقات المصرية الأمريكية" الذي بقي صامداً ومستمراً.

الفصل الخامس

متغيرات العلاقات المصرية الأمريكية (2001-2010)

شهدت العلاقات الدولية خلال الأعوام الأولى من القرن الحادي والعشرين ما بين عامي 2001 و2010 – العديد من الأحداث المؤثرة على مختلف المستويات، ونظراً لكثافة هذه الأحداث فقد برزت من خلالها قضايا مختلفة تهمّ كلاً من مصر والولايات المتحدة. وبإمعان النظر في هذه القضايا نجدها تشكّل عناصر أساسية من الأسس التي تقوم عليها العلاقات المصرية الأمريكية، خصوصاً ما يتعلق منها بالمحافظة على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط، التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، المحافظة على الأمن القومي، وصولاً إلى العنصر الأهم والنتيجة المتوخّاة وهي الحفاظ على المصلحة القومية لكلا البلدين.

بما أن طبيعة العلاقات بين البلدين تقوم على أسس راسخة وثابتة منذ عقود، وفي ظل ظهور هذه القضايا المؤثرة – كمتغيرات – فإن العلاقات بين البلدين لم تتوقف عند حدّ "تفاعلات العلاقات الثنائية"، بل تعدّتها لتتفاعل مع مختلف القضايا "خارج إطار العلاقات الثنائية" عربياً وإقليمياً ودولياً، لتجسّد العلاقات بين البلدين بذلك عنصري التنوّع والشمول في التفاعلات بينهما.

5-1 المتغيرات في إطار العلاقات الثنائية

بعد أن قامت الولايات المتحدة بغزو أفغانستان عام 2001 ضمن حملة "الحرب على الإرهاب"، بدأت حرباً أخرى ولكنها ليست عسكرية بل هي "معركة الأفكار"، حيث أطلق الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الابن" أجندته الشهيرة المتعلقة بنشر الديمقراطية والحرية والإصلاح في الشرق الأوسط، على اعتبار أنها الوسيلة الوحيدة والحاسمة والتي يمكن من خلالها تحقيق الأمن والاستقرار، وحتى يتم القضاء على الإرهاب والتطرف فإنه لا بد من تعزيز الديمقراطية والإصلاح السياسي؛ وفي سبيل تشجيع الإصلاح السياسي وتعزيز الديمقراطية والحرية أطلقت الإدارة الأمريكية عدة برامج ومبادرات، ومن أبرزها: مبادرة الشراكة الشرق أوسطية عام 2002 والتي تهدف

إلى تشجيع الإصلاح في البلدان العربية من خلال تعزيز المجتمع المدني وتوسيع المشاركة السياسية وغيرها.

5-1-1 قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم

حدث توتر كبير في العلاقات المصرية الأمريكية عام 2002 وهو مرتبط إلى حدّ كبير بمشروع "نشر الديمقراطية والحرية"، والسبب في هذا التوتر هو قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم – أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأمريكية في القاهرة – والذي يعدّ من أبرز الأصوات مطالبةً بالإصلاح السياسي ودفاعاً عن الحقوق الديمقراطية، علاوةً على أنه من أكبر الناقدين لسجل الحكومة المصرية في الديمقراطية وحقوق الإنسان(Mark, 2003: 6).

حكمت محكمة أمن الدولة المصرية في 21 أيار 2001 بسجن الدكتور سعد الدين إبراهيم الذي يحمل الجنسيتين المصرية والأمريكية لمدة سبع سنوات على خلفية اتهامه باختلاس الأموال، وتشويه سمعة مصر في الخارج من خلال وصفه للتمييز ضد الأقباط وتلقّي معونات أجنبية لمشروع تثقيف الناخبين بدون موافقة الحكومة المصرية(محمود، 2011: 315)، ولكن تمّ نقض الحكم في شباط 2002، وفي محاكمته الثانية في 29 تموز 2002 كانت نفس النتيجة والقناعة وذلك بالحكم بسجنه لمدة سبع سنوات، وفي 3 كانون الأول 2002 ألغت محكمة النقض الحكم الثاني وأعلنت إجراء محاكمة جديدة(Mark, 2003: 6). ادّعت الحكومة الأمريكية أن دوافع محاكمته سياسية وطالبت رسمياً بإطلاق سراحه، في المقابل أكدت الحكومة المصرية أن دوافع محاكمته جنائية واتّسمت بالعدالة والنزاهة، وكردّ فعل من الإدارة الأمريكية – بضغط من أعضاء الكونجرس– قامت الإدارة الأمريكية بممارسة الضغط على الحكومة المصرية، وذلك من خلال التهديد بحسم جزء من برنامج المعونة الاقتصادية وتحويله إلى حساب سعد الدين إبراهيم في حال تنفيذ حكم سجنه لسبع سنوات.

أثّر تفاعل الطرفين في هذه القضية بصورة سلبية على العلاقات الثنائية بين البلدين، إلا أنه تمّ تفادي حدوث أزمة عميقة بين الجانبين بعد أن نقضت المحكمة العليا الحكم في 18 آذار 2003 وبرّأته من التهم(بطرس، 2010: 98-99).

في شهر آب 2008، أصدرت محكمة في القاهرة حكماً غيابياً بحق الدكتور سعد الدين إبراهيم بالسجن لمدة عامين وذلك بعد اتهامه بتهمة الإضرار بسمعة مصر، مما كان له أكبر الأثر في ازدياد التوتر في العلاقات بين البلدين، وفي تاريخ 18 كانون الثاني 2009 وضمن بادرة فتح صفحة جديدة وطيّ الخلافات مع الإدارة الأمريكية، قامت الحكومة المصرية بإسقاط التهم عنه(خضر، 2009). تجدر الإشارة هنا إلى أن قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم كانت السبب وراء زيادة حصة المساعدات الأمريكية المكرّسة للديمقراطية وحقوق الإنسان والمقتطعة أصلاً من برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر، حيث ارتفعت قيمة المبلغ المقتطع المخصّص للديمقراطية من 20 مليون دولار عام 2002 ليصل إلى 50 مليون دولار عام 2007(Cook&Sabbagh, 2009)، كما أنها كانت السبب وراء استثناء مصر من المساعدات الإضافية التي طلبتها الإدارة الأمريكية من الكونجرس في شهر آب 2002 لمساعدة إسرائيل ومصر والأردن(محمود، 2011: 323).

5-1-2 قضية الدكتور أيمن نور

عادت العلاقات بين مصر والولايات المتحدة للتوتر من جديد في شهر كانون الأول من عام 2005 على خلفية قضية الدكتور أيمن نور والذي كان أبرز منافسي الرئيس المصري "حسني مبارك" في الانتخابات الرئاسية لعام 2005، حيث تعتبر قضيته مرتبطة بأجندة الديمقراطية والحرية والإصلاح التي أطلقتها الإدارة الأمريكية عام 2002.

كان الدكتور أيمن نور عضواً سابقاً في مجلس الشعب ومؤسساً ورئيساً لحزب الغد(بطرس، 2010: 100)، حيث تسبب الحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات على خلفية اتهامه بتزوير توكيلات لتأسيس حزب الغد بإثارة غضب الإدارة الأمريكية، التي ادّعت أن دوافع محاكمته سياسية وانتقائية وأن جريمته الأساسية هي تحدي الركود السياسي للنظام القائم ومطالبته بالإصلاح. لم تتوقف الضغوط والمطالبات الرسمية الأمريكية بالإفراج عنه، حتى أن الرئيس الأمريكي السابق "بوش الابن" خلال مشاركته في المؤتمر الذي عقد في "براغ" في "تشيكوسلوفاكيا" بتاريخ 6 حزيران 2007

حول الديمقراطية والأمن، ذكر أيمن نور بأنه "واحد من العديد من المنشقّين الذين لم يتمكنوا من الانضمام إلينا لأنهم سجنوا ظلماً"(Sharp, 2009: 13).

قامت الإدارة الأمريكية باتخاذ خطوة أكثر جديّة تعكس مدى استيائها إزاء إدانة المرشّح الرئاسي المعارض أيمن نور، تمثّلت هذه الخطوة بـ "إلغاء المحادثات التجارية المفتوحة – اتفاقية التجارة الحرة– والتي كان من المقرر أن تبدأ في شهر كانون الثاني من عام 2006(دن: 2007: 8)؛ يلاحظ هنا أن التدخل الأمريكي في قضية أيمن نور هو نفس سيناريو التدخل في قضية سعد الدين إبراهيم، وهذا يدل على مدى تدخّل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية المصرية والتشكيك في أحكام القضاء المصري وهو الأمر الذي ترفضه مصر بشدة، وفي المقابل فإن الولايات المتحدة ترى أن هاتين القضيتين تجسدان تقاعس النظام السياسي المصري القائم عن مواكبة خطابه السياسي بشأن الإصلاح والديمقراطية والحرية بإجراءات فعلية على صعيد المنافسة وتداول السلطة(بطرس، 2010: 100).

بتاريخ 18 كانون الثاني عام 2009 تمّ الإفراج عن الدكتور أيمن نور في سبيل تحسين العلاقات بين مصر والولايات المتحدة في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة "باراك أوباما"(جاردنر، 2012: 229).

5-2 المتغيرات خارج إطار العلاقات الثنائية

تشمل جميع القضايا والملفات – خاصةً الإقليمية منها – ذات الاهتمام المشترك والتي حرصت كلٌّ من مصر والولايات المتحدة على التعامل معها ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لما فيها من تهديد للأمن القومي واستقرار المنطقة، وبالتالي فإن هذا التهديد قد ينتقل إلى مرحلة متقدمة تخصّ استقرار واستمرار العلاقة بين البلدين.

5-2-1 الغزو الأمريكي لأفغانستان واحتلالها 2001

أدت أحداث 11 أيلول 2001 إلى تغيير في إستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية، حيث أصبح خطر "الإرهاب" ومحاربته هو الركيزة الجوهرية والنواة الأساسية

للسياسة الخارجية الأمريكية، لذلك ارتكزت الإستراتيجية الأمريكية بعد الأحداث على عدة مبادئ وأسس، أهمها(عبد العظيم، 2002: 823-842):

أ- الإرهاب هو الهمّ الأمني الأول الذي تواجهه الولايات المتحدة، لذلك فإن الدفاع عن الولايات المتحدة ضد خطر الإرهاب هو الالتزام الأول والأساسي للحكومة الفدرالية.

ب- ستقوم الولايات المتحدة بشنّ "حرب فكرية War of Ideas" لكسب المعركة ضد الإرهاب الدولي من خلال: العمل مع الحلفاء والأصدقاء لتوضيح عدم مشروعية أعمال الإرهاب، دعم الحكومات المعتدلة لضمان ألا تجد المعتقدات التي يروّجها الإرهابيون أرضاً خصبة في أية دولة، إضعاف الظروف التي تغذّي الإرهاب، استخدام الدبلوماسية الفاعلة لتعزيز تدفق المعلومات والأفكار.

ج- مبدأ تقسيم العالم إلى فريقين: فريق الخير مع الولايات المتحدة "معنا"، وفريق الشرّ ضد الولايات المتحدة "مع الإرهاب"(Bush, 2001: 69).

د- مبدأ "الضربة الوقائية"، بحيث تقوم الولايات المتحدة بتوجيه ضربات مسبّقة ضد تهديدات محتملة من جماعات إرهابية أو دول تحصل على أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية.

هـ- إنشاء "ائتلافات واسعة" قدر الإمكان في سبيل تنفيذ هذه الإستراتيجية، بمعنى: التعاون المستديم مع الحلفاء والأصدقاء.

و- القوة العسكرية ستكون هي الأداة الأولى لتنفيذ الإستراتيجية الأمريكية.

لعل أبرز ما يميّز هذه الإستراتيجية هو تأثير فكر "المحافظين الجدد" فيها، يتضح ذلك من خلال الدوافع التي حرّكت الإستراتيجية للقيام بحملتها على الإرهاب، ومن هذه الدوافع: السيطرة على منابع النفط من آسيا الوسطى "قزوين" وحتى الخليج، فرض الهيمنة الأمريكية وتحقيق السيطرة العالمية على مناطق العالم المختلفة، تطويق ومراقبة الدّور الصيني والروسي على الصعيدين الإقليمي والدولي، شنّ حرب مفتوحة ضد دائرة الحضارة الإسلامية بالتحالف مع الصهيونية العالمية، وأخيراً- إعادة تشغيل الصناعات العسكرية الأمريكية(عبد العظيم، 2002: 846-857).

بدأت الولايات المتحدة بتطبيق سياساتها الفعلية في ظل إستراتيجيتها الجديدة من خلال العمليات العسكرية ضد أفغانستان، حيث شنّت حربها ضمن إطار "الحرب ضد

الإرهاب" في 7 تشرين الأول 2001(أحمد، 2006: 118)، ونجحت في تحقيق أمرين أساسيين هما: توظيف الأمم المتحدة ومجلس الأمن لخدمة أهداف حملتها، ثم حشد ائتلاف دولي واسع النطاق لدعم حملتها العسكرية في أفغانستان وتعقّب أعضاء تنظيم القاعدة في دول العالم المختلفة. حرصت الولايات المتحدة على ضم الدول العربية إلى الائتلاف الدولي وذلك دفعاً لشبهة الحرب الدينية واستهداف الإسلام، كذلك لأهمية الدور العربي على مستوى التعاون المعلوماتي والاستخباري، خاصّةً إذا ما نظرنا إلى هوية المتهمين باعتداءات 11 أيلول والذين يحملون جنسيات عربية كالجنسية السعودية والمصرية وغيرها، وفي سبيل تحقيق ذلك اتّبعت الولايات المتحدة سياسة "العصا والجزرة" مع الدول العربية، فمن جهة مارست ضغوطاً على بعض الدول وذلك بتوجيه الاتهامات لها بتورّطها ودعمها للإرهاب كسوريا ولبنان والسودان واليمن، ومن جهة أخرى قامت بتقديم بعض التنازلات والامتيازات مثل: منح مصر معونة مالية عاجلة بقيمة 95 مليون دولار بسبب تأثرها بأحداث 11 أيلول.

قامت مصر باستنكار وإدانة هجمات 11 أيلول ولكنّ الرئيس المصري "مبارك" لم يكن متحمّساً لدعم جهود الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب "بشكل علني"(Sasley, 2002: 42) وهذا يعود لحساسية موقفه في مواجهة الرأي العام المصري من ناحية، ومن ناحية أخرى حساسية إيفاد قوات مصرية إلى أرض إسلامية للقتال فيها، ومن ناحية ثالثة فإن مصر شدّدت على ضرورة تعريف "الإرهاب" عبر مؤتمر دولي للإرهاب وضرورة حلّ القضية الفلسطينية كأحد الإجراءات الهامة للحدّ من الإرهاب الدولي، وهذا الموقف لم يرضِ الولايات المتحدة ولكنها عادت وقدّرت الصعوبات التي تواجه مصر من جراء غضب الرأي العام المصري من الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين والانحياز الأمريكي لإسرائيل(عبد العظيم، 2002: 864).

ساهمت مصر خلال الغزو الأمريكي لأفغانستان بدور فعّال من خلال الأمور التالية(أحمد، 2006: 118-119):

أ- تقديم وتوفير كافة المعلومات الاستخبارية الموجودة لدى أجهزتها للأجهزة الأمريكية، خاصةً وان مصر اكتوت بنيران هذه المنظمات طوال العقدين الأخيرين من

القرن الماضي، إلى جانب أن أكبر رؤساء تنظيم القاعدة "أيمن الظواهري" هو مصري الجنسية.

ب- السماح لسفن البحرية الأمريكية وحاملات الطائرات بالمرور من قناة السويس أثناء طريقها للخليج العربي والمحيط الهندي وصولاً إلى أفغانستان.

ج- منحت مصر إذن التحليق للطائرات الأمريكية في الأجواء المصرية.

كما ساهمت مصر بتدريب الكوادر العسكرية وأفراد الشرطة الأفغانية على أرض مصر، إضافة إلى القرار المصري بإرسال مستشفى ميداني كبير للتواجد في قاعدة "باغرام Bagram" الجوية الأطلسية وذلك للمساعدة في علاج أبناء الشعب الأفغاني(أبو الغيط، 2013: 138-139).

بعد رحيل إدارة "بوش الابن" وقدوم إدارة "أوباما"، قررت الإدارة الأمريكية الجديدة التخلي عن مصطلح "الحرب على الإرهاب" والتركيز على ما يوصف "بالإرهاب الداخلي"، وذلك ضمن إستراتيجيتها الجديدة للأمن القومي التي أقرّتها في شهر أيار 2010(الجزيرة.نت، 2010)، حيث تضمنت الإستراتيجية الجديدة "نبذاً ضمنياً" لمبدأ الحرب الاستباقية ضد ما يسمى بالإرهاب، كما نصت الإستراتيجية الأمريكية الجديدة على أن الولايات المتحدة " ليست في حالة حرب عالمية على الإرهاب أو على الإسلام، بل هي حرب على شبكة محددة هي تنظيم القاعدة والإرهابيين المرتبطين به"(Obama, 2010: 20).

5-2-2 الاحتلال الأمريكي للعراق 2003

بعد أن قامت الولايات المتحدة باحتلال أفغانستان عام 2001 تابعت تطبيق مبادئ إستراتيجيتها الخارجية، فظهرت عام 2002 "عقيدة بوش" أو " مبدأ بوش" وهي سياسة "معركة الأفكار" التي تنادي بنشر الديمقراطية والحرية في منطقة الشرق الأوسط، وفي سبيل تشجيع الإصلاح وتعزيز الديمقراطية والحرية في الشرق الأوسط اتّبعت عدة مناهج وآليات تجاه العالم العربي لتحقيق الإصلاح ونشر الديمقراطية، ومن أبرزها: الآلية العسكرية. "معاقبة أعدائها بالغزو مع العزلة الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية"، والآلية السياسية. "تعزيز التنمية الاقتصادية في الدول الصديقة وتعزيز المجتمع

المدني(ياسين، 2010: 83-84)، فكان أول ما قامت به الولايات المتحدة هو غزو العراق واحتلاله عام 2003 ضمن الآلية العسكرية وذلك لتحقيق الإصلاح ونشر الديمقراطية، ثم إطلاق مشروع "الشرق الأوسط الكبير" بعد عام من احتلال العراق ضمن الآلية السياسية.

بدأت الولايات المتحدة بغزو العراق في 20 آذار 2003 مبرّرةً قيامها بالعمليات العسكرية ضد العراق بعدة تبريرات، أبرزها: استمرار حكومة الرئيس العراقي الراحل "صدام حسين" بعدم تطبيق قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسماح للجان التفتيش عن الأسلحة بمزاولة أعمالها في العراق، والتبرير الثاني هو استمرار حكومة الرئيس العراقي بتصنيع وامتلاك أسلحة دمار شامل، والتبرير الثالث هو امتلاك حكومة الرئيس الراحل لعلاقات مع تنظيم القاعدة ومنظمات إرهابية أخرى تشكّل خطراً على أمن واستقرار العالم، والتبرير الرابع هو نشر الأفكار الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط ولو بالقوة العسكرية وتغيير أنظمة الحكم الرسمية للدول(إسماعيل، 2008: 111). وعلى ما يبدو أن التبرير الرابع هو الأكثر منطقيةً نظراً لما تعتنقه الإدارة الأمريكية من أفكار ومخططات مسبقة للهيمنة على العالم مثل "مشروع القرن الأمريكي الجديد" الذي قدّمته مجموعة من أبرز المحافظين الجدد عام 2000 والذي يهدف إلى "فرض الهيمنة الأمريكية على العالم"، وبالتالي فإن غزو العراق يمثل مقدمة لهجمة شاملة على مجمل الوطن العربي هدفها تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي خططت له الولايات المتحدة كإطار إقليمي جديد يعاد من خلاله تغيير المنطقة بأسرها، والنتيجة بالتأكيد ستتيح للولايات المتحدة إمكانية إعادة ترتيب المنطقة بما يخدم مصالحها والتي تشمل(عبد الرحمن، 2011: 51-52):

أ- هيمنة مطلقة على جميع نفط العرب.

ب- تطويق إيران بالكامل وهي منبع النفط الوحيد المتبقي في المنطقة بعد إخضاع الدول العربية للاحتلال العسكري والنفسي قبله.

ج- هيمنة مطلقة لإسرائيل على مقدرات كامل المنطقة ابتداءاً بتحييد العراق وانتهاءً بوقف المقاومة الفلسطينية.

د- تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منصة لانطلاق مشروعات أو حروب للهيمنة الأمريكية على باقي العالم.

تجدر الإشارة إلى أن الضغط الذي مارسته إسرائيل واللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة كان العامل الجوهري والحاسم لاتخاذ الولايات المتحدة قرار غزو العراق، نظراً لأن الرغبة الأمريكية في جعل إسرائيل أكثر أمناً يُعدّ دافعاً جيداً كما يقول "فيليب زيليكو" مستشار وزيرة الخارجية كونداليزا رايس: "إن التهديد الحقيقي الذي تشكله العراق لم يكن تهديداً لأمريكا، لقد كان التهديد غير المعلن هو التهديد ضد إسرائيل"(Mearsheimer, 2006: 44).

أعلنت مصر رفضها للحرب الأمريكية على العراق والتي شنّها "بوش الابن" خارج نطاق الشرعية الدولية، وفي هذا الصدد يقول السيد "أحمد ماهر" وزير الخارجية المصري الأسبق: "إن غزو العراق غير مبرر وقد وصفه الملك عبد الله ملك السعودية بأنه احتلال غير شرعي لأنه تم بالمخالفة للقانون الدولي وبدون تفويض من مجلس الأمن ولأسباب ثبت أنها كلها مختلقة من جانب بعض الأشخاص الذين ينتمون إلى المحافظين الجدد والذين يرتبطون ارتباطاً وثيقاً بإسرائيل وان الهدف كان إضعاف القوة العربية عامة .. والأخطر من ذلك هو أن هذا الغزو أعاد فتح جرح عربي إسلامي كنا نظن أنه قد التأم وهو جرح الخلاف بين السنة والشيعة"(يوسف، 2007: 26)؛ وقد أظهرت إحدى وثائق "ويكيليكس" أن الرئيس المصري قام بتقديم النصيحة لنائب الرئيس الأمريكي "ديك تشيني" ومسؤولين أمريكيين آخرين بعدم غزو العراق ولكن لم يستمع إليه احد(انظر الوثيقة رقم1، الملحق"ب"، ص197).

مارست الإدارة الأمريكية ضغوطاً كبيرة على مصر بُغية إرسال قوات مصرية لتحقيق الاستقرار في العراق، إلا أن مصر رفضت وأبلغت الولايات المتحدة بأنها لن تشارك في أية ترتيبات أمنية تشمل نشر قوة دولية في العراق ما لم تكن تحت إشراف الأمم المتحدة(Sharp, 2006: 15)، وعلى الرغم من ذلك فقد ساهمت مصر كغيرها من الدول العربية بتقديم تسهيلات للقوات الأمريكية سواءً بالسماح للطائرات الأمريكية بالتحليق في أجوائها، أو بالسماح للسفن الحربية الأمريكية بالعبور من قناة السويس، وهذا ما يمثّل خلافاً للالتزامات العربية المترتبة بموجب معاهدة الدفاع العربي المشترك

وقرارات القمة العربية وبالأخص قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب والتي نصت على: "ضرورة امتناع الدول العربية عن تقديم أي نوع من المساعدات والتسهيلات لأي عمل عسكري يؤدي إلى تهديد أمن وسلامة العراق ووحدة أراضيه"(حسيب، 2003: 14)؛ وجّهت القيادة المصرية نصيحة للإدارة الأمريكية بعدم تسريح الجيش العراقي لأن مثل هذا الإجراء من شأنه إشعال الأوضاع في العراق، وكان مبرر النصيحة هو بأن الجيش العراقي لم يكن كلّه بعثياً أو يحب "صدام حسين" وإنما كانوا مرغمين على ذلك من اجل المعيشة(أحمد، 2006: 120).

بعد أن دخلت القوات الأمريكية إلى بغداد وأسقط النظام العراقي في 9 نيسان 2003، عمّت الفوضى واندلعت أعمال العنف واستمرت مصر على رفضها بإرسال قوات مصرية لتحقيق الأمن والاستقرار في العراق رغم الضغوط الأمريكية، وفي شهر أيار 2003 أعلن الرئيس الأمريكي "بوش الابن" بأن المهمة أُنجزت(بي بي سي العربية، 2011).

مثّل الوضع في العراق طيلة الفترة التي تلت سقوط النظام العراقي وحتى انسحاب آخر جندي قتالي أمريكي في شهر آب عام 2010 تحدّياً للسياسة الخارجية المصرية، نظراً لأن الفوضى وأعمال العنف والصراعات الإثنية والقبلية والدينية والقومية التي انبثقت عن الاحتلال الأمريكي للعراق، شكّل تهديداً للأمن القومي المصري خصوصاً مع وجود احتمال لتفتت العراق تحت وطأة هذه الصراعات(نافعة، 2010: 88). وفي إطار سعيها لتثبيت حالة الأمن و وحدة وسلامة أرض العراق، وفي سبيل استعادة مكانتها ودورها الإقليمي، قامت مصر منذ العام 2004 بالأمور التالية:

أ- القيام بتدريب قوات الأمن العراقية على أرض مصر، كما قامت مصر في أواخر عام 2004 بدعوة 134 جندي من سرية المشاة العراقية الخامسة إلى مصر للمشاركة في برنامج تدريب مشترك مع الجيش المصري في "مدينة مبارك العسكرية" شمال مصر(Sharp, 2006: 15).

ب- إعلان الحكومة المصرية عن استعدادها لدعم الحكومة العراقية المؤقتة في شتى المجالات وتقديم المساعدة في إعادة تأهيل الشرطة وأجهزة الأمن العراقية(سفارة جمهورية العراق في القاهرة، د.ت).

ج- ترأست مصر المؤتمرات الوزارية التي عقدت في "شرم الشيخ في تشرين الثاني 2004" و"بروكسيل في حزيران 2005" والخاصة بدعم وإعادة إعمار العراق، حيث أعلنت مصر عن التزامها بتقديم كافة أشكال الدعم للشعب العراقي من اجل بناء مؤسساته الوطنية(أبو الغيط، 2013: 334).

د- في شهر تموز 2005 اختطف السفير المصري المعيّن في العراق "إيهاب الشريف" وتم قتله على يد مسلحين مجهولين، وبالرغم من ذلك فقد سعت مصر عبر آلية اجتماعات وزراء خارجية "دول الجوار العراقي" والعلاقات متعددة الأطراف تقديم دعمها للعراق، خصوصاً بعد زيارة رئيس الجمهورية العراقية ورئيس الوزراء العراقي إلى القاهرة ونجاح مؤتمر "دول جوار العراق" الموسّع وإطلاق وثيقة "العهد الدولي" مع العراق في شرم الشيخ عام 2007(سفارة جمهورية العراق في القاهرة، د.ت).

هـ- بدأ الموقف المصري بالتغير الجذري والتحول باتجاه إقامة علاقات متطورة مع العراق بعد النجاحات التي حققتها حكومة الوحدة الوطنية العراقية والتحسن النسبي الذي شهده الوضع الأمني والبدء بحملة إعمار العراق، والدليل على الموقف المصري هو زيارة وزير الخارجية المصري إلى بغداد في شهر تشرين الأول 2008، حيث أسفرت الزيارة عن الاتفاق على إعادة فتح السفارة المصرية في بغداد وتشكيل لجان مشتركة لوكلاء الوزارات العراقية والمصرية وصياغة عدد من بروتوكولات التعاون بين عدة وزارات عراقية ومصرية.

و- في 20 تشرين الثاني 2008 تم توقيع اتفاقية "وضع القوات" بعد مفاوضات ناجحة بين الإدارة الأمريكية والحكومة العراقية، وهي الاتفاقية التي تمنح بموجبها القوات الأمريكية في العراق حصانات قانونية، كذلك فهي التي حدّدت الجدول الزمني لانسحاب القوات الأمريكية من العراق(Jeffrey, 2014)، وقبل ذلك كان الرئيس المصري قد نصح الأمريكيين بعد الانسحاب الفوري من العراق لأن ذلك سيفتح الباب لإيران وسيسمح لها بالسيطرة(أنظر الوثيقة رقم1، الملحق"ب"، ص197).

ز- قامت مصر بإعادة فتح سفارتها في بغداد بتاريخ 6 تشرين الثاني 2009، ثم قامت بفتح قنصليتين مصريتين في أربيل والبصرة عام 2010 ليكون بذلك أول تمثيل قنصلي لدولة عربية خارج العاصمة بغداد.

في شهر آب عام 2010 غادر آخر جندي قتالي أمريكي العراق وذلك ضمن خطة الانسحاب الأمريكي من العراق، وما تبقّى من الجنود الأمريكيين تواجدوا للمساعدة في حفظ الأمن في العراق وعددهم 5500 جندي تقريباً، وفي يوم 15 كانون الأول 2011 تمّ إنزال علم القوات الأمريكية في بغداد للإعلان رسمياً عن انتهاء العمليات العسكرية الأمريكية في العراق بعد قرابة تسع سنوات من الحرب هناك(بي بي سي العربية، 2011).

من خلال ما تقدّم يؤكد الموقف المصري مساندته للعراق وحرصه على استقرار أوضاعه وأمنه الداخلي ورفضه لأي نوع من أنواع التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية، أضف إلى ذلك وقوف مصر على مسافة واحدة من جميع الكتل السياسية التي فازت في الانتخابات البرلمانية العراقية في آذار 2010، وترحيب الحكومة المصرية بتوصل الكتل السياسية إلى اتفاق نحو تشكيل الحكومة العراقية وضرورة مشاركة جميع الأطياف الرئيسية، علاوة على ذلك كله إعلان مصر لاستمرار العمل الدبلوماسي المصري في العراق رغم التفجير الإرهابي الذي تعرضت له القنصلية المصرية في شهر نيسان 2010.

5-2-3 النفوذ الإيراني في المنطقة

سمح احتلال العراق عام 2003 بصعود الدّور الإيراني في المنطقة العربية على نحو غير مسبوق، ويبدو أن تدخل إيران في العراق وبالتالي اندفاعها نحو دول المنطقة كان أمراً مخططاً له منذ أن كشفت الولايات المتحدة عن نواياها بتوجيه ضربة عسكرية للعراق، حيث قامت إيران بتشكيل لجنة خاصة بالعراق في شهر آب 2002 بهدف وضع إستراتيجية من أجل تحقيق مصالحها في العراق بعد إسقاط النظام العراقي، وقد حددت اللجنة ثلاثة أهداف(عبد الرحمن، 2011: 118):

أ- منع الولايات المتحدة من الانتصار في العراق بما يقوّض أمن إيران.

ب- ترسيخ نفوذ إيران في العراق الجديد.

ج- منع ظهور عراق قوي.

اتجهت إيران إلى تأمين وجود دور فاعل للمعارضة العراقية التي تدعمها، ولكن بعد أن اتضح لها عدم رغبة الولايات المتحدة في سيطرة الشيعة على النظام في العراق، تغير موقف إيران وأعلنت عدم دعمها للحرب حتى وان صدر قرار من مجلس الأمن؛ في ذات الوقت اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في موقفهما من البرنامج النووي الإيراني وبأن حصول إيران على أسلحة نووية يعدّ كارثة على الأمن والاستقرار في العالم، فقامت الولايات المتحدة بالضغط على مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 19 حزيران 2003 لإصدار قرار يدعو فيه إيران إلى التخلي عن أنشطتها النووية، واستمر الضغط الأمريكي في سبيل إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات اقتصادية قاسية على إيران أو القيام بعمل عسكري ضدها، فكان موقف مجلس الوكالة هو التأني والحذر واعتماد الدبلوماسية في التعامل مع ملف إيران النووي، وما بين الموقفين جاء موقف "بريطانيا،فرنسا،ألمانيا" ليحسم الجدل وذلك بإجراء مفاوضات مع إيران لإقناعها بالتخلي عن أنشطة تخصيب اليورانيوم مقابل حوافز سياسية واقتصادية وتكنولوجية، فوافقت إيران على تعليق أنشطتها(جلود، 2011: 222).

اتخذ التدخل الإيراني في العراق صورتين، هما: الصورة الأولى خاصة بتأمين نفوذ سياسي لها في الحكومة العراقية الجديدة وذلك من خلال تأثيرها في ناتج العملية السياسية، والصورة الثانية خاصة بالاحتفاظ بنفوذ عسكري يتم من خلاله رفع تكلفة وجود القوات الأمريكية بما يؤدي إلى انسحابها الذي سيكون في مصلحة إيران ثم استغلال ذلك النفوذ في مواقف العراق وقراراته السياسية(عبد الرحمن،2011: 119)، من خلال ذلك تكون إيران قد حققت الأهداف التي خططت لها مسبقاً.

بعد أن حققت إيران مكاسبها الكبيرة في العراق، اندفعت الإستراتيجية الإيرانية نحو الجهة الغربية والجنوب الغربي – جنوب لبنان وغزة ومصر– ونحو منطقة الخليج العربي وشرقي السعودية امتداداً نحو سواحل بحر العرب والبحر الأحمر، وفي ظل الفرص الكبيرة لنجاح مشروعها النووي، فإن ذلك يعني خضوع المشرق العربي لعملية تقسيم مكاسب إستراتيجية بين الولايات المتحدة وإيران على حساب المصالح القومية العربية.

في شهر تشرين الثاني من عام 2004 وأثناء انعقاد مؤتمر شرم الشيخ إعادة إعمار العراق، حاولت الولايات المتحدة إطلاق عملية حوار مع إيران حول العراق على مستوى وزراء الخارجية، وقامت مصر بعدم الممانعة في محاولة لكسر الجليد بين إيران والولايات المتحدة عن طريق إجلاسهما بالقرب من بعضهما على مائدة مستطيلة يجلس حولها عدد كبير من الوزراء، وهنا تنبهت القيادة المصرية إلى أهمية التصدي لأخطار الحرب الأهلية العراقية ومنع سقوط العراق فريسة لأطماع إيرانية، لكن المشكلة هي: كيفية مقاومة النفوذ الإيراني ومصر غير متواجدة بشكل قوي على الأرض العراقية(أبو الغيط، 2013: 335). يشار هنا إلى أن الصعود الإيراني تمّ على مراحل كان أهمها أن الولايات المتحدة خلّصت إيران من "صدام" في العراق و"طالبان" في أفغانستان، وهذا سهّل عليها مهمتها الإقليمية بالصعود وذلك بفضل الشرخ الكبير الذي أصاب العلاقات السعودية والمصرية مع الولايات المتحدة، وفقدان هاتين الدولتين أي دور في القضايا الإقليمية(عبد الرحمن، 2011: 123).

في ظل انشغال الولايات المتحدة في المسألة العراقية من جهة، والبرنامج النووي الإيراني من جهة أخرى، كان على القيادتين المصرية والأمريكية التعاون معاً لاحتواء النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة العربية وما يصاحبه من تهديد للأمن القومي المصري والمصالح المشتركة في منطقة الخليج العربي، إضافةً إلى تهديد الدور الإقليمي المصري وتهديد أمن واستقرار المنطقة؛ أما القلق المصري فقد كان ناتجاً عما تقوم به إيران من دعم للمسلحين الفلسطينيين – حركة حماس- والنفوذ الإيراني في العراق، ولعل سيطرة حماس على قطاع غزة هو أكثر ما يشكّل تحدياً لمصر، لأن دعوة حماس للمقاومة المسلحة ضد إسرائيل والدعم المالي والعسكري الإيراني لها، يتعارض مع سياسة مصر الخارجية والتي تستند إلى حدّ كبير على معاهدة السلام مع إسرائيل والعلاقات الودّية مع الولايات المتحدة(Sharp, 2009:11).

تمت إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن في شهر شباط من عام 2006، وهو ما كانت تدعو إليه الولايات المتحدة منذ عام 2003، وهذا الأمر وضع الولايات المتحدة أمام خيارين: إما توجيه ضربة عسكرية لإيران من وجهة نظر "ديك تشيني" وإما المزيد من الدبلوماسية مع إيران من وجهة نظر "كونداليزا رايس"(جلود، 2011:

227)، فكان اتجاه الإدارة الأمريكية مع الخيار الثاني، وفي نفس العام 2006 أعلنت مصر عن نيتها في تطوير برنامج مدني للطاقة النووية(Sharp, 2009: 12)، وهو ما كان نتيجة من نتائج البرنامج النووي الإيراني على المستوى الإقليمي والذي دفع المنطقة نحو السعي إلى امتلاك الطاقة النووية، علاوةً على سباق التسلح الذي ظهرت بوادره من خلال الزيادة في الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط لا سيما منطقة الخليج العربي، كما أن البرنامج النووي الإيراني دفع دول مجلس التعاون الخليجي إلى التحرك نحو إقامة برنامج نووي مشترك للأغراض السلمية(جلود، 2011: 236).

أدى التمدد والنفوذ الإيراني في المنطقة إلى تشكيل تهديد مباشر للأمن القومي المصري من خلال العلاقات الوثيقة التي تجمع بين حركة حماس وحزب الله مع إيران، كما أدى إلى تشكيل تهديد للمصالح الحيوية المصرية في عدد من دول الخليج التي تستقبل أعداداً كبيرة من العمال المصريين، ولذلك فقد شكّل النفوذ الإيراني وما يرتبط به من أزمة البرنامج النووي "خلافاً جزئياً" بين مصر والولايات المتحدة ما بين عامي 2006-2009 بالنظر إلى معارضة مصر ودول الخليج العربي المشاركة في أي عمل عسكري ضد إيران وتفضيل الحلول الدبلوماسية، وهذا ما أظهرته إحدى الوثائق التي سربها "موقع ويكيليكس" عام 2008 والتي يقول فيها الرئيس المصري بأن العرب لا يمكنهم الانضمام إلى تحالف رسمي بقيادة الولايات المتحدة ضد الإيرانيين خوفاً من انتقامهم(أنظر الوثيقة رقم2، الملحق"ب"، ص201).

ما بين أزمة البرنامج النووي وتزايد النفوذ الإيراني كان على مصر والولايات المتحدة احتواء النفوذ الإيراني بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة وبما يحافظ على مصالحهما القومية دون مساس، وفي سبيل تحقيق ذلك قامت الولايات المتحدة بتحريض إسرائيل على القيام بحرب ضد حزب الله في لبنان عام 2006، حيث رأت إدارة "بوش الابن" في هذه الحرب فرصة إستراتيجية سانحة لإعادة صياغة قواعد اللعبة السياسية داخل لبنان باستبعاد كامل أو جزئي لسلاح حزب الله من معادلة القوة، ثم تمكين الأطراف اللبنانية الأقرب إلى الولايات المتحدة أو الأقل تهديداً لمصالحها من تحجيم نفوذ الحزب ومحاصرته من جهة، ومن جهة أخرى سعت الإدارة الأمريكية إلى تغيير علاقات القوة بين المحاور الإقليمية على نحو يخصم من الرصيد الاستراتيجي

لإيران وسوريا بحرق ورقة حزب الله، ويسمح باحتواء النفوذ الإيراني المتزايد والذي كان هو الرابح الأكبر من مغامرة أمريكا في العراق(حمزاوي، 2006: 14)، أما مصر فقد قامت بإلقاء اللوم على حزب الله في هذه الحرب وبذلك تكون قد تبنّت وجهة النظر الإسرائيلية والأمريكية " إيران والأصولية الإسلامية والمنظمات الإرهابية هي مصادر التهديد الرئيسية للأمن في المنطقة"(نافعة، 2010: 86).

قامت مصر بعدة أمور على مختلف المستويات في سبيل احتواء النفوذ الإيراني في المنطقة، ومنها على سبيل المثال:

أ- قيام وزير الخارجية المصري الأسبق "أحمد أبو الغيط" في تشرين الثاني 2008 بتوجيه تحذير شديد اللهجة لإيران بقوله: "إن أي شخص يتدخل في الشؤون الداخلية لمصر لن يكون سعيداً مع الاستجابة التي سيلقاها"(Sharp, 2009: 12).

ب- تصريح مدير المخابرات المصرية "عمر سليمان" في نيسان 2009 الذي كشفت عنه تسريبات "موقع ويكيليكس" بأن مصر نجحت في منع إيران من دعم حماس بالمال والسلاح عبر أراضيها وبالتالي إضعاف حماس(أنظر الوثيقة رقم3، الملحق"ب"، ص204).

ج- القبض على خلية عسكرية تابعة لحزب الله مكونة من 49 شخص ويعملون سراً في مصر في نيسان 2009، وقد قام وزير الخارجية المصري بشنّ هجوم على إيران قال فيه: إن طهران استخدمت حزب الله لاختراق الأراضي المصرية واستخدام ذلك كورقة ضغط، وتم توجيه العديد من التهم لأعضاء الخلية مثل: تهريب الأسلحة إلى حماس، ونشر الأيديولوجية الشيعية داخل مصر(Sharp, 2009: 13).

د- تصريح مدير المخابرات المصرية "عمر سليمان" بتاريخ 17 تموز 2009 بأن مصر لديها خلايا نائمة في إيران وأنها ستستمر في تجنيد العملاء الذين يفعلون كل ما يطلب منهم، وان دعم حكومة "المالكي" هي أفضل وسيلة للقضاء على النفوذ الإيراني(أنظر الوثيقة رقم4، الملحق"ب"، ص208).

إذا كان موضوع النفوذ الإيراني مثار خلاف جزئي بين مصر والولايات المتحدة خلال فترة حكم "بوش الابن"، فإنه لم يكن مجالاً للتوافق التام بين البلدين في ظل إدارة "أوباما"، ومردّ ذلك إلى القلق المصري من أن تنتهي سياسة الحوار التي انتهجتها

الولايات المتحدة مع إيران والمقترنة بالحوافز السياسية والاقتصادية والأمنية إلى صفقة تصبح بمقتضاها إيران هي القوة الأولى في منطقة الخليج، وهذا يمثل خطأً احمر للمصالح المصرية والدور الإقليمي لمصر، ويبقى حجم الخلاف مرهوناً بالتوصل إلى صفقة تراها مصر ضارة بمصالحها الحيوية في منطقة الخليج وتسمح لإيران بمزيد من التمدد والنفوذ في العراق وغيره من الدول العربية.

صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" بأن أهداف الحوار مع إيران إضافةً إلى الحوافز التي ستعرض عليها، مرهونة بتعديل جذري في سياساتها في العديد من الملفات، مثل: القضية الفلسطينية، دعم المنظمات المسلحة، التوقف عن ممارسة نفوذ ضار بأمن واستقرار العراق، قبول إشراف دولي على برنامجها النووي، التوقف عن تهديد استقرار دول الخليج، التوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وإذا لم تتجاوب مع هذه المطالب فسوف تتعرض لعقوبات قاسية؛ هنا يمكن القول أن الحوار الأمريكي الإيراني إذا ما حقق هذه الأهداف فإنه يتوافق مع الأهداف المصرية(أبو طالب، 2009: 5).

4-2-5 مشروع الشرق الأوسط الكبير

بعد أن قامت الولايات المتحدة باحتلال العراق وإسقاط النظام العراقي في 9 نيسان 2003، بدأت العمل جدياً على تطبيق المنهج الثاني من المناهج التي اتبعتها لتحقيق الإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط استمراراً لتطبيق الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول.

أعلن الرئيس الأمريكي السابق "بوش الابن" بتاريخ 9 أيار 2003 في خطاب له عن أن حكومته ستعمل على تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة تربطها اتفاقات للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة خلال عشرة أعوام، لكن خطابه كان أشمل من ذلك حيث أعاد التذكير فيه بأسس ومبادئ إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، إضافةً إلى انه كان بمثابة إعلان عن الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية لتكون موضع تطبيق فيما بعد(عبد الرحمن، 2011: 97)، وفي خطاب آخر له في شهر تشرين الثاني من نفس العام كرّر الرئيس الأمريكي حرصه على تعزيز الديمقراطية في العراق والشرق الأوسط

وأرفق في خطابه "الإستراتيجية المستقبلية للحرية في الشرق الأوسط"، ثم اعترف علناً في خطابه بأن الولايات المتحدة لم تكن قوية في السعي لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، على الرغم من أن إدارة "بوش الابن" حددت سابقاً موضوع تعزيز الديمقراطية لتكون من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية(Sharp, 2005: 1-2).

طرحت الإدارة الأمريكية مشروع الشرق الأوسط الكبير في شهر حزيران 2004 أثناء انعقاد مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الكبار"G8" في مدينة "سي آيلاند" بولاية "جورجيا"، تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا المشروع بدأ كفكرة أمريكية ثم تبنّته مجموعة الثماني، ثم دخل الاتحاد الأوروبي على الخط فتحوّل المشروع إلى "شراكة أمريكية – أوروبية" بعد المبادرة الألمانية التي أقرها الاتحاد الأوروبي في قمته التي عقدت في ألمانيا في شباط 2003، والتي دعت إلى "إصلاح ديمقراطي في الشرق الأوسط عامةً والدول العربية بشكل أساسي، ولكنه نابع من الداخل" إلى جانب مشروع تنمية متكامل وإصلاح عربي وتنمية مستدامة(الروسان والعماري، 2010: 290).

عندما طرحت الولايات المتحدة هذا المشروع، كانت متيقنة بأن هذه الآلية هي الطريقة المثلى لمواجهة مصادر الإرهاب الناتجة عن الظروف التي تعانيها منطقة الشرق الأوسط وخاصةً المنطقة العربية(ياسين، 2010: 85)، وقد اعتمد المشروع على تقريري الأمم المتحدة حول "التنمية البشرية العربية" للعامين 2002 و2003 اللذين أشارا إلى بعض المشاكل الأساسية في المنطقة العربية، مثل: المعرفة، تمكين النساء، انتشار البطالة، تدهور مستويات المعيشة، والتي ساهمت مجتمعة في خلق الظروف التي تهدد المصالح القومية لكل أعضاء مجموعة الثمانية(جاد الرب، 2007: 19).

قام المشروع بناءً على افتراض رئيسي هو: إن تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة يؤدي إلى زيادة في التطرف، الإرهاب، الجريمة الدولية، والهجرة غير المشروعة(ياسين، 2010: 85)، لذلك فقد قدّم المشروع خطوات للإصلاح تعالج النواقص والمشاكل التي حددها تقريري الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية، تشتمل على الأولويات التالية: تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، بناء مجتمع معرفي، وتوسيع الفرص الاقتصادية. تمثل هذه الأولويات "السبيل

إلى تنمية المنطقة"، فالديمقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية، والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية، والمبادرة في مجال الأعمال هي ماكينة التنمية(جاد الرب، 2007: 20).

تباينت مواقف الأطراف المعنية والمستهدفة بالتغيير تجاه المشروع ما بين الرفض المطلق والتحفظ والقبول مع بعض التعديلات وتقديم بعض الإيضاحات، فمعظم الدول العربية قبلت الدخول في المشروع عندما كان يقتصر على التعاون الاقتصادي مع التنسيق الأمني، إلا أنه عندما توالت تصريحات وأفكار إدارة "بوش الابن" عن أن هدف المشروع الأساسي هو إدخال الشرق الأوسط في دائرة "الدمقرطة" العالمية بالمعايير الأمريكية، وجدت في ذلك تهديداً لأنظمتها السياسية(الروسان والعماري، 2010: 294)، وبالنسبة لمصر فهي من الدول الرافضة للشقّ السياسي من هذا المشروع لأنها تعتبره تدخلاً في شؤونها الداخلية حالها كحال السعودية وسوريا، بل إنها تأخذ على المشروع بعض المثالب(ياسين، 2010: 86)، منها:

أ- بنى المشروع رؤيته الإصلاحية وفقاً للنموذج الأمريكي دون أي اعتبار للخصوصية الثقافية والحضارية.

ب- إنّ هدف دمج إسرائيل في المنطقة العربية والمحيط الإسلامي أهم من الأهداف الإسلامية.

ج- إن تقارير التنمية البشرية العربية أكدت أن إسرائيل هي من أكبر معوقات التنمية في الوطن العربي.

د- إن هذا المشروع أغفل دور العوامل الخارجية فيما وصلت إليه أحوال الوطن العربي.

هـ- إن هذا المشروع رغم اعتماده على تقريري الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية إلا أنه خالفهما في التوصيات الختامية والتي حذرت من التدخل الخارجي، بل دعت إلى أن يكون الإصلاح من الداخل وليس مفروضاً من الخارج.

تجدر الإشارة إلى أن أول اجتماعات "منتدى المستقبل" في سياق مشروع الشرق الأوسط الكبير عقد في مدينة الرباط – المغرب بتاريخ 11 كانون الأول 2004، ثم عقد الاجتماع الثاني في المنامة – البحرين بتاريخ 11-12 كانون الثاني 2005، ثم

الاجتماع الثالث في عمان – الأردن بتاريخ 3 تشرين الثاني 2006، والرابع في اليمن في شهر كانون الثاني 2008، والخامس في أبو ظبي بتاريخ 19 تشرين الأول 2008، وهذا ما يؤكد قبول الدول العربية فكرة الحوار والتشاور حول كيفية تنفيذ الإصلاح وفق الإطار العام الذي طرحه المشروع(عبد الرحمن، 2011: 104)، كما تجدر الإشارة إلى أن الاجتماع الثاني لمنتدى المستقبل كان من المقرر أن يقام في القاهرة بتاريخ 3 آذار 2005، إلا أن بعض الظروف المحيطة بالقيادة المصرية – خصوصاً أزمة أيمن نور – والتي أدت إلى توتر العلاقات بين مصر والولايات المتحدة، أجبرت القيادة المصرية على تأجيل الاجتماع ومن ثم العمل على إلغائه في وقت لاحق(أبو الغيط، 2013: 156).

5-2-5 الوضع في السودان

يعتبر الملف السوداني بشقّيه "جنوب وغرب السودان" نقطة التقاء كبرى ومجالاً للتعاون الإيجابي بين مصر والولايات المتحدة، نظراً لما يمثّله هذا الملف من التقاء في المصالح المشتركة خاصّةً ما يتعلق منها بأمن واستقرار المنطقة، علاوةً على أن الوضع السوداني بشكل عام، يمثّل أسساً رئيسيةً من أسس السياسة الخارجية المصرية والمتعلقة بـ : تحدي البقاء، وتحدي الأمن.

1-5-2-5 أزمة جنوب السودان

تعود جذور مشكلة جنوب السودان إلى الاستعمار البريطاني عام 1898 والذي عمل على خلق المشكلة من خلال فصل جنوب السودان عن شماله، وكمثال على ذلك: عندما شكلت بريطانيا المجلس الاستشاري لشمال السودان عام 1944 رفضت إشراك الجنوبيين كونهم لا ينتمون لشمال السودان، ثم شهدت قضية الجنوب تحولاً خطيراً بعد استقلال السودان، وذلك بعدما تمرّدت "الفرقة الاستوائية" من الجيش في 5 آب 1955 حيث كان لهذا التمرد أكبر الأثر في جعل منطقة جنوب السودان مسرحاً للتدخل الأوروبي – الأمريكي – الصهيوني، والذي كان يسعى إلى بسط نفوذه على ضفتي النيل وجعلها منطقة لتوطين اليهود، علاوةً على تحول مواقف الجنوبيين بعد

الاستقلال عام 1956 بالدعوة لنظام فدرالي يعطي الإقليم الجنوبي قدراً واسعاً من الحرية في تصريف شؤونه. مع مجئ حكومة الإنقاذ الوطني كنظام للحكم في السودان عام 1989، أخذت مشكلة الجنوب بالتصاعد لأن نظام الحكم المبني على المنهج الإسلامي يتعارض مع سياسة الجنوبيين الرافضين لمسألة تطبيق الشريعة الإسلامية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يتعارض مع السياسة الغربية التي عملت على دعم الحركة الانفصالية في جنوب السودان عسكرياً واقتصادياً وإعلامياً، وذلك من أجل استنزاف قدرات السودان وإضعافه وإقامة كيان سياسي جديد في الجنوب "غير عربي وغير إسلامي"(عبيد، 2007: 189-192).

ساهمت الولايات المتحدة بتوقيع "اتفاقية مشاكوس" في كينيا بتاريخ 20 تموز 2002 لإحلال السلام في السودان، حيث قام "جون دانفروث" – مبعوث الولايات المتحدة الخاص للسودان- بدعوة الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان دون دعوة الحكومة المصرية، التي أكدت على لسان وزير خارجيتها "أحمد ماهر" على وحدة السودان والعمل مع جميع الأطراف لتحقيق السلام في السودان، كما شدد على أن مصر طرف رئيسي في القضية السودانية وليست مجرد مراقب، وفي مواجهة الاحتجاج المصري أكد "دانفورث" بأنه ليس لواشنطن أجندة خاصة سوى مساعدة الشعب السوداني ليبقى موحداً(محمود، 2011: 323-324)؛ عندما تم توقيع "اتفاق مشاكوس" أطلقت الحكومة الأمريكية عليه اسم "قانون سلام السودان" وصورته بأنه قانون يهدف إلى وقف الحرب الدائرة في الجنوب ويعمد إلى إحلال السلام في السودان، إلا أنه في الواقع لا يمثّل إلا تطبيقاً عملياً لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، والتي تعطي لأمريكا الحق في التدخل في شؤون الدول وفرض الوصاية عليها تحقيقاً لأطماعها في المنطقة، ومما يدلّ على هذا الطرح أن واشنطن – بموجب هذا القانون- استطاعت أن تهدد الحكومة السودانية بألا تتفاوض معها أو أنها ستبالغ في تدخلها بالجهود الإنسانية التي تبذل في الجنوب وان تصوت ضد إرسال معونات مالية إلى السودان وان تعمل على تعليق العلاقات الدبلوماسية مع السودان(عبيد، 2006: 186).

بتاريخ 9 كانون الثاني 2005 شهدت مدينة "نيفاشا" في كينيا مراسم التوقيع على اتفاق السلام الشامل بين حكومة الخرطوم والحركة الشعبية في جنوب السودان بعد حرب أهلية استمرت ما يقارب 21 عاماً، وتمت دعوة مصر كشاهد على عملية التوقيع إضافةً إلى تواجد قادة دول منظمة "الإيقاد" والتي أشرفت على المفاوضات بين الشمال والجنوب، كما تواجد وزير خارجية الولايات المتحدة "كولن باول" وممثلو الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن و وزير خارجية النرويج الذي قامت بلاده بدور رئيسي في مساندة "جون غارانغ" ومساعدة الطرفين على التوصل إلى الاتفاقية الشاملة(أبو الغيط، 2013: 271)، وكانت مصر داعماً قوياً لاتفاقية السلام الشاملة والتي استدعت وجود 1200 شخصاً من المراقبين وقوات حفظ السلام لما في الجنوب من استثمارات خاصة مثل: محطات توليد الطاقة، الجامعات، المستشفيات(Sharp, 2009: 20). هدفت اتفاقية نيفاشا إلى تحقيق وقف إطلاق النار الشامل بين الجيش السوداني وقوات الحركة الشعبية، وإقامة فترة انتقالية مدّتها ستة أعوام يتعاون خلالها الشمال والجنوب في حكم البلاد، بحيث يكلَّف "جون غارانغ" بمسؤوليات النائب الأول للرئيس السوداني، واشتراك شخصيات من الجنوب في الحكومة المركزية في الخرطوم، علاوةً على ذلك فقد نصّت الاتفاقية على حقّ الحركة الشعبية وحلفائها الجنوبيين في تشكيل حكومة للجنوب لإدارة شؤون الجنوب بالكامل لفترة ستة أعوام تنتهي باستفتاء لشعب الجنوب يوم 9 كانون الثاني 2011، عما إذا كان يرغب في الاستمرار في إطار الدولة الفدرالية أم الاستقلال الكامل والانفصال بشكل نهائي عن الشمال(الطويل، 2011: 13). بعد أن تم التوقيع على الاتفاقية الشاملة، التقى وزير الخارجية المصري بوزير الخارجية الأمريكي الذي قال له: يجب أن نوفّر كل عناصر النجاح لهذه الاتفاقية الشاملة وعدم السماح لأي طرف بتخريبها لأنها تمثل المستقبل الحقيقي للسودان، فكان ردّ وزير الخارجية المصري: علينا أن نعيد الوئام للسودان في كل أطرافه المتنازعة وإتاحة الفرصة للسلام كي يسود، بذلك ينطلق السودان للتنمية الحقيقية(أبو الغيط، 2013: 272).

إن الهدف المصري تجاه السودان هو السعي الدائم لتحقيق الاستقرار فيه وعدم تفتيته وتقسيمه(أنظر الوثيقة رقم3، الملحق"ب"، ص204)، ولذلك فإن الحفاظ على

وحدة السودان والحفاظ على نصيب مصر من تدفقات نهر النيل هي من مصالح الأمن القومي المصري الرئيسية(نافعة، 2010: 88). وفي سبيل تحقيق هذا الهدف قامت مصر طيلة الفترة التي تلت توقيع اتفاقية السلام الشاملة "نيفاشا" بوضع برامج مصرية للتعاون مع السودان – خصوصاً الجنوب– ودعمه، بهدف توفير الفرصة الحقيقية لخيار الوحدة عند عقد الاستفتاء عام 2011، واستندت هذه البرامج على التحرك المصري في عدة مسارات سياسياً ودبلوماسياً وإنسانياً وثقافياً. اشتمل الجهد المصري في مسار التحرك السياسي على:

أ- التحاور مع كافة الأطراف السودانية على مسافة واحدة مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على سلامة أراضي السودان و وحدة شعبه واستقراره.

ب- زيارة الرئيس المصري "مبارك" التاريخية إلى "جوبا" عاصمة قطاع جنوب السودان في شهر تشرين الثاني 2008(Sharp, 2011: 16).

ج- القرار المصري بالتصدي لمذكرة المحكمة الجنائية الدولية في تموز 2008 والتي قضت باعتقال الرئيس السوداني "عمر البشير" بتهم ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية(Sharp, 2009: 20)، حيث بنت مصر قرارها استناداً إلى أنها ليست طرفاً في ميثاق المحكمة وبالتالي فهي ليست ملزمة بما يصدر عن المدعي العام من اتهامات أو مطالب، بناءً عليه فقد سعت مصر إلى الحصول على موافقة مجلس الأمن لتفعيل المادة رقم 16 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بوقف الإجراءات ضد الرئيس السوداني، ومع قدوم إدارة "أوباما" وتعيين مبعوث أمريكي جديد للسودان "الجنرال سكوت جريشن" هدأت الضغوط الأمريكية على الرئيس السوداني.

د- الطرح المصري لإقامة "كونفدرالية" بين الشمال والجنوب بحيث يكون لكل كيان دولة مستقلة ولكنها تشترك في عملة واحدة ولها سياسة خارجية واحدة، ولكن تم رفض هذا الطرح من قبل الكثيرين ومنهم الولايات المتحدة، بل إن "سيلفا كير" النائب الأول للرئيس السوداني أكد رفضه تماماً لهذا الخيار وانه ليس مطروحاً على الإطلاق(Sharp, 2011: 16).

أما على صعيد التحرك الدبلوماسي، فقد قامت مصر بالتعاون النشط مع الولايات المتحدة لمعالجة الموقف في السودان بعد قدوم الإدارة الأمريكية الجديدة، حيث تمت

دعوة كل الدول الموقعة والشاهدة على اتفاق السلام الشامل إلى مؤتمر دولي يعقد في مصر في حزيران 2009 برئاسة مشتركة مصرية وأمريكية للتأكيد على أهمية تنفيذ الاتفاق واستكمال مراحله المتبقية حتى عام 2011، كما شارك الرئيس المصري "مبارك" في الاجتماع الذي عقد في الخرطوم يوم 21 كانون الأول 2010 والذي حضره كلّ من: معمّر القذافي، حمد بن خليفة، عمر البشير، سيلفا كير، وكان هدفه هو التأكيد على تشابك المصالح والروابط بين الشمال والجنوب بما يستوجب النظر بجديّة في شكل علاقة الطرفين المستقبلية، وبالأخص توثيق الروابط بينهما في كافة المجالات وإعلان "شريكي السلام" عن تعهدهما بإقامة شراكة اقتصادية كاملة أو تجمع اقتصادي بغضّ النظر عن نتائج الاستفتاء؛ تجدر الإشارة إلى أن مصر وافقت على إنشاء مكتب تمثيل لجنوب السودان في القاهرة، كما تم افتتاح القنصلية المصرية العامة في مدينة "جوبا". أما التحرك المصري في المجالات الإنسانية والثقافية فقد اشتملت على: المشاركة في قوات حفظ السلام الدولية للفصل بين شمال وجنوب السودان وقوات الجانبين، كما قامت مصر بتدريب أبناء جنوب السودان في المعاهد المصرية المتخصصة في مجالات متعددة كالشرطة والبنوك والزراعة والريّ، وفي مجال الخدمات قامت مصر ببناء محطات كهرباء في عدة مواقع في مدن مختلفة جنوب السودان، كما قامت في عام 2007 بتنفيذ مشروعات كبيرة لتطهير المجاري المائية بحوض بحر الغزال وإنشاء المراسي النهرية وتنفيذ معمل مركزي لتحليل نوعية المياه في جوبا وحفر آبار جوفية وغيرها، وفي المجال الصحي تعاونت وزارتي الخارجية والصحة المصرية والمخابرات العامة في عام 2006 لإقامة العيادة المصرية في مدينة جوبا، كما تمت إضافة عيادتين متكاملتين والمساعدة في بناء المستشفيات، وفي المجال الثقافي والتعليمي استمرت الجهود المصرية لإقامة فرع جامعة الإسكندرية في الجنوب في مدينتي "تونج" و"أراب"، كذلك تم تخصيص 300 منحة جامعية و25 منحة ماجستير و5 منح دكتوراه لأبناء جنوب السودان، كما تم بناء وتسليم مدرسة جوبا للتعليم الأساسي والثانوي وتم البدء في بناء مجمع المدارس المصرية للتعليم الأساسي والزراعي والصناعي والمهني في ولاية "جونجلي"(أبو الغيط، 2013: 279-306).

عُقد الاستفتاء يوم 9 كانون الثاني 2011 حول ما إذا كان سكان جنوب السودان يرغبون في البقاء بدولة واحدة أو الانفصال بدولة مستقلة وذلك تنفيذاً لبنود اتفاق السلام الشامل، وأعلنت نتيجة الاستفتاء في 7 شباط 2011 وكانت النتيجة "موافقة أغلبية المصوّتين على الانفصال عن السودان الموحّد"، وقد أُعلن الانفصال رسمياً يوم 9 تموز 2011 في حفل كبير في عاصمة الجنوب "جوبا" بحضور الرئيس السوداني "عمر البشير" ورئيس جنوب السودان "سيلفا كير" وعدد من زعماء الدول.

5-2-5-2 أزمة دارفور

اندلعت أزمة دارفور غربي السودان منذ بداية شهر شباط عام 2003، وتصاعدت حدّتها في السنوات التالية سريعاً حيث تطورت الأحداث وانتقلت من مشكلة وقضية داخلية أساسها التهميش وطبيعة التركيب الاجتماعي والتكوين البيئي إلى أزمة تحظى باهتمام دولي واسع، الأمر الذي أدى إلى تسابق الكثير من الدول والأطراف الإقليمية والدولية في إصدار التصريحات وإبداء الاستعداد للتدخل من أجل نصرة الشعب في إقليم دارفور، أضف إلى ذلك تسارع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بدارفور بحيث أصبح ملف دارفور من أهم ملفات الأمم المتحدة بعد تأكيد الأمين العام السابق "كوفي عنان" عام 2006 بأن أحداث دارفور هي أكبر مأساة إنسانية في الوقت الحاضر، ولعل القرار رقم 1706 هو أحد أقسى قرارات مجلس الأمن نظراً لدعوته إلى "نشر قوات دولية في دارفور"(حباشنة ومبيضين، 2009: 69)، ورغم هذا التصعيد الدولي المتسارع إلا أن الحكومة السودانية ظلت عند موقفها الرافض للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة السودانية، معتبرةً أن التدخل الخارجي أمر مرفوض يتعارض مع استقلال الدولة وسيادتها، على العكس من مواقف حركات المعارضة السودانية وحركات المعارضة المسلحة في دارفور والتي وجدت في هذا التصعيد فرصة تاريخية للتخلص من النظام الحاكم بغض النظر عن التضحيات(ابن عبد العزيز، د.ت).

قامت الحكومة السودانية بتوسيع العمليات العسكرية ضد التمرد في دارفور وإهمال الحلول القومية للأزمة، الأمر الذي نتج عنه تطورين أساسيين، هما: الأول- أزمة إنسانية ممتدة لنحو مليونين من البشر هجروا قراهم وهربوا إلى معسكرات اللاجئين في

السودان وخارجه، فضلاً عن الممارسات الخارجة عن القانون كالقتل والإحراق الواسع للقرى، والثاني- تدخل دولي مستند على مبدأ "التدخل لأسباب إنسانية" كان الجانب الأمريكي أبرز اللاعبين فيه بأدوات رسمية وغير رسمية(الطويل، 2011: 14).

تنوعت أسباب الأزمة في دارفور ما بين داخلية وإقليمية ودولية، حيث اشتملت الأسباب الداخلية على ثلاثة أشكال: الأول- أسباب سياسية كالصراع القبلي لاحتواء الإقليم، غياب الإدارة المدنية، تأثير نموذج جنوب السودان بشكل مباشر أو غير مباشر، وسلبيات محاولات الحكومة السودانية في السيطرة على أقاليمها، الثاني - أسباب اقتصادية كطبيعة النشاط الإنتاجي بين سكان الإقليم القائم(ابن عبد العزيز، د.ت)، التنافس على الموارد بين الرعاة والمزارعين، وتأثيرات التوسع الزراعي، أما الشكل الثالث- أسباب الاجتماعية كالاختلافات العرقية التي صاحبها نوع من الاستعلاء الثقافي من قبل القبائل العربية تجاه القبائل الإفريقية، كذلك التهميش الاقتصادي والسياسي والاجتماعي من قبل الحكومة السودانية، أضف إلى ذلك المعاناة من الاضطهاد والتمييز العنصري تجاههم(حباشنة ومبيضين، 2009: 72).

أما فيما يتعلق بالأسباب الإقليمية التي أسهمت في أزمة دارفور، فهي: تأثير التداخلات الاجتماعية مع دول الجوار الإقليمي وتأثير العلاقات مع دول الجوار مثل تشاد وإثيوبيا وإفريقيا الوسطى، وفيما يتعلق بالأسباب الدولية، فهي: التصعيد الدولي للأزمة، استقواء المعارضة بالقوى الخارجية، المطامع والأهداف الخارجية في الإقليم، التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للسودان، الدعم الدولي للمتمردين، السعي لتدويل الأزمة.

شهدت أزمة دارفور العديد من جهود التسوية حيث بادرت العديد من الدول للمساهمة في هذا الشأن، وكان الدّور المصري نابعاً من خلال رؤيتها أنّ دارفور جزء من السودان وانّ جميع أبناء الإقليم هم مواطنون سودانيون، واتّسم التحرك المصري بإدراكه لتعقيدات الوضع الداخلي في دارفور وإيمانه بضرورة أن يكون الحل المرجو "حلاً عادلاً وشاملاً" حتى تكتب له الديمومة والاستمرار(الهيئة العامة للاستعلامات، 2014)؛ اتخذت السياسة المصرية للمساهمة في حلّ الأزمة عدة مسارات بهدف المساعدة في الوصول إلى حلول داخلية ومنع تصعيد العمل العسكري ومنع تدويل

القضية والتدخلات الخارجية وإبقاء الأزمة في إطارها الإقليمي، فمن جهة- ساندت مصر جهود الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي لحل القضية، مثل: مشاركتها في مباحثات القمة الخماسية في طرابلس يوم 17 تشرين الأول 2004 والتي هدفت إلى وضع أسس لإنهاء النزاع في دارفور منعاً لتدويله وتفادياً لفرض عقوبات على حكومة الخرطوم، كذلك مشاركتها في القمة السداسية أيضاً في طرابلس في 13 أيار 2005 التي تهدف إلى تهيئة مناخ المفاوضات النهائية تحت إشراف الاتحاد الإفريقي(ابن عبد العزيز، د.ت)، ومن جهة أخرى تعاونت مصر مع الحكومة السودانية لحلّ الأزمة.

بعد تصاعد حدة الأزمة ودخول السودان في تعقيدات كبيرة، حاولت مصر الوصول إلى حلول وسط ومخارج للأزمة لتجنيب السودان المواجهة مع المجتمع الدولي، والتي ترى مصر أنه سيكون لها عواقب وخيمة على الوضع برمّته، ومن الأمثلة على هذا: عندما رفض السودان القرار رقم 1706 والذي رأى فيه تدخلاً مباشراً ووصاية عليه، طالبت مصر ونصحت بالتمهل في مسألة العقوبات الدولية على السودان وضرورة إعطاء فرصة للحل السلمي، كذلك موقف مصر من خلال الجامعة العربية الرافض لدعوة القتل في دارفور "إبادة جماعية" وتنديدها بموقف الولايات المتحدة الداعي إلى فرض عقوبات على الحكومة السودانية(Sharp, 2009: 20). كما فتحت مصر أبوابها لقيادات الحركة المسلحة بدارفور الذين دعتهم لأكثر من اجتماع كان آخرها ملتقى القاهرة في 14 تموز 2009 لتوحيد سبع فصائل دارفورية كضرورة ملحّة للدخول في تفاوض مع الحكومة السودانية لحل الأزمة، حيث طرحت مصر "خريطة الطريق ثلاثية الأبعاد" التي تنصبّ على العمل في ثلاثة اتجاهات لحل الأزمة، أولها- توحيد الحركات المسلحة بالإقليم عبر صيغتين، إما أن تكون الوحدة عبر تنظيم واحد كحد أعلى أو عبر رؤى تفاوضية مشتركة ووفد تفاوضي واحد كحد أعلى، وثانيها- العمل على تحقيق المصالحة السودانية التشادية، وثالثها- العمل على تحسين الأوضاع الإنسانية والأمنية في الإقليم(الهيئة العامة للاستعلامات، 2014). لم يقتصر الموقف المصري على التحرك السياسي والدبلوماسي بل امتد إلى مجال المساعدات الإنسانية والطبية، حيث لم تنقطع القوافل الطبية والإنسانية الرسمية والشعبية عن إقليم دارفور منذ بداية الأزمة، وقد زادت هذه المساهمات في الفترة التي أعقبت قيام السودان

بطرد منظمات إغاثة غربية عقب صدور قرار المحكمة الجنائية الدولية باعتقال الرئيس السوداني، وهناك وجود طبي مصري دائم بدارفور من القوات المسلحة المصرية ممثّلاً بالمستشفى الميداني، إضافةً إلى الوجود العسكري حيث ساهمت مصر في قوات حفظ السلام المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في إقليم دارفور (أبو الغيط، 2013: 281).

عقد في القاهرة في شهر آب 2009 اجتماع رباعي تشاوري ضمّ إلى جانب مصر كلٌّ من: ليبيا، السودان، والولايات المتحدة، تم فيه التأكيد على ضرورة التعامل مع أزمة دارفور في إطار الجهود الإقليمية والدولية لتوحيد الفصائل الدارفورية(هلال، 2010: 323)، كما صعّدت مصر من تدخلها في الشأن الدارفوري من خلال استضافة القاهرة لزعيم حركة العدالة والمساواة "خليل إبراهيم" في منتصف أيار 2010 كمحاولة للإسهام في تشجيع أية مبادرة لدفع جهود التسوية في دارفور (ابن عبد العزيز، د.ت).

أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد سعت منذ بداية الأزمة إلى فرض عقوبات على السودان والضغط باتجاه تدخل دولي في دارفور، ومع تصاعد حدة الأزمة سارعت الولايات المتحدة لدعم سياسة التدخل لأسباب إنسانية بل وحرصت على الضغط باتجاه إصدار أي قرار من مجلس الأمن وإعطاء السودان مهلة شهر واحد لاعتقال قادة قبائل عربية في دارفور (حباشنة ومبيضين، 2009: 73)، كما شاركت الولايات المتحدة في معظم مراحل المفاوضات الخاصة بالأزمة، ومنها على سبيل المثال: دعم المساعي التشادية من أجل عقد اتفاق سلام بين الحكومة والمتمردين خلال جولة مفاوضات "أنجمينا الثانية" في شهر نيسان 2004، والمشاركة في مفاوضات "أبوجا الأولى" التي انعقدت في الفترة من 23 آب وحتى 15 أيلول 2004 والتي أدت فيما بعد إلى توقيع اتفاق سلام دارفور في 5 أيار 2006. في أعقاب صدور القرار رقم 1706 بتاريخ 31 آب 2006، أعلن الرئيس الأمريكي "بوش الابن" عن دعوته إلى إيلاء الوضع في دارفور مزيداً من الاهتمام الدولي، وشدّد على أنه يجب على الأمم المتحدة أن تتصرف لأن أرواح الآلاف ومصداقيتها في خطر، ورغم تهديده للحكومة السودانية فقد رفضت الحكومة السودانية القرار بقوة وقاومته إلى أن استبدل في العام 2007 بقرار آخر هو

القرار رقم 1769 والذي يقضي بنشر "القوات الهجين" المسمّاة "يوناميد UNAMID أو البعثة الأممية الإفريقية في دارفور"(Sharp, 2009: 20)، بحيث تكون الولاية عليها مشتركة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، وقد بلغ تعدادها حوالي 26000 عنصر(الطويل، 2011: 16)، وفي مطلع عام 2008 رفع علم الأمم المتحدة على مواقع البعثة في دارفور وقد استطاعت هذه القوات من تخفيف حدة الصراع وحماية المدنيين(ابن عبد العزيز، د.ت).

مع قدوم الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة "أوباما" مطلع عام 2009 ومع تحسّن البيئة الأمنية في دارفور، سعت الإدارة الأمريكية إلى إيجاد حل سياسي للأزمة من خلال توظيف "منبر الدوحة" التفاوضي والذي أقرّته جامعة الدول العربية كآلية للدفع نحو حل سياسي للأزمة، وفي شهر تشرين الثاني 2009 أعنت وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" عن الإستراتيجية الجديدة تجاه السودان، حيث ذكرت فيها قيام الإدارة الأمريكية بمراجعات مهمة إزاء السودان بعيدة عن الضغوط التي كانت متّبعة سابقاً مع تقديم محفّزات لتحسين الأوضاع على الأرض في دارفور، وقد أكد المبعوث الأمريكي إلى السودان "سكوت جريشن" هذه الإستراتيجية خلال اجتماعه مع الفصائل الدارفورية في معهد السلام بواشنطن في 25 و26 كانون الثاني 2010 حيث قال: إن الإدارة الأمريكية تولي اتفاق السلام أولوية مطلقة(الطويل، 2011: 17-19).

في ضوء المواقف الأمريكية الساعية إلى فتح صفحة جديدة مع حكومة الخرطوم بما تتضمنه من تجاهل لقرار المحكمة الجنائية الدولية، وتخفيف الضغوط السياسية على السودان بشأن دارفور، وعرض المساعدة في إقناع الفصائل وحركات التمرد في دارفور بالعودة إلى عملية التسوية السياسية التي تشرف عليها منظمة الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية والمشاركة معهما في رعاية أية مفاوضات مقبلة، فإن مصر من جانبها عملت على تعليق قرار المحكمة الجنائية الدولية بشأن الرئيس السوداني، وتواصلت مع الفصائل الدارفورية ودعتها إلى مؤتمر في القاهرة للتوصل إلى موقف موحّد من المفاوضات مع الحكومة السودانية(أبو طالب، 2009: 6)، كلّ ذلك يجعل

الملف السوداني من جنوبه إلى غربه نقطة التقاء بين مصر والولايات المتحدة ومجالاً لتعاون إيجابي أكبر.

6-2-5 الوضع في الصومال والقرن الإفريقي

تعتبر الأزمة الصومالية من الأزمات المعقدة التي تفاعلت فيها عدة عوامل داخلية وإقليمية ودولية، حيث تفجرت الأزمة الصومالية في أعقاب الإطاحة بالرئيس السابق "محمد سياد بري" في 26 كانون الثاني 1991، وتم تنصيب "علي مهدي محمد" رئيساً مؤقتاً للبلاد، إلا أن هذا التنصيب فجّر الصراع داخل فصائل الحكم ذاته من ناحية، وبين الفصائل الأخرى من ناحية أخرى، ومن أهم ما تمخّض عن هذا الصراع هو ما أعلنته "الحركة القومية الصومالية" باستقلال الشمال الصومالي في 17 أيار 1991 وتأسيس ما يعرف بـ "جمهورية أرض الصومال"(عبيد، 2007: 198)، علاوةً على ذلك وهو الانقسام الذي شهده تنظيم "المؤتمر الصومالي الموحّد" والذي تولى الحكم عقب سقوط "سياد بري" إلى جناحين، أحدهما بقيادة "محمد فارح عيديد" زعيم "التحالف الوطني الصومالي" والثاني بقيادة "علي مهدي محمد" زعيم "التحالف لإنقاذ الصومال"، وقد عكس هذا الخلاف والانقسام رغبة واضحة في الاستئثار بالسلطة من جانب الطرفين(زهران، 2005: 195)، مما أدى إلى إثارة مخاوف معظم القبائل الصومالية. ومما عجّل في تأزم الوضع وتفجّر الحرب الأهلية هو قيام القبائل بمحاولة الحصول على أكبر قدر ممكن من الأراضي وممتلكات الدولة بما فيها الأسلحة، الأمر الذي أدى إلى نشوء عدد من الدويلات أو الإقطاعيات المتنافسة في الصومال، وكانت نتيجة تلك المنافسات أن دخلت الصومال في أزمة وحرب أهلية سبّبتها عدة عوامل، أبرزها: طبيعة المجتمع العرقية والقبلية، تفاقم الأزمة الاقتصادية وازدياد الديون الخارجية، التخلف السياسي والمتمثل في سيطرة الزعيم على مقاليد السلطة، والتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية(عبيد، 2007: 198).

تفجرت الحرب الأهلية في الصومال في شهر تشرين الثاني 1991، وخلّفت معارك ضخمة وقتلى وجرحى ودمار شامل وجفاف لم تشهده الصومال من قبل، أضف إلى ذلك كله الهروب الجماعي للآلاف من الصوماليين إلى دول مجاورة مثل كينيا وإثيوبيا

وجيبوتي واليمن، كما خلّفت الحرب مجاعات وظهور عصابات نهب المعونات الخارجية، والأهم من كل ذلك هو حالة عدم الاستقرار التي شهدتها المنطقة كلها جراء استمرار الحرب الأهلية(زهران، 2005: 196).

نتج عن استمرار الحرب الأهلية في الصومال العديد من النتائج داخلياً وخارجياً، من أبرزها: استمرار انهيار الدولة الصومالية، مشكلة تقسيم الدولة، تعاظم مشكلة اللاجئين، تنامي التدهور الاقتصادي، مشكلة توزيع السلطات التنفيذية والتشريعية، تنامي المحاولات الانفصالية، مشكلة الرفض والتصدي للمبادرات السلمية للتسوية، تزايد التدخل الإثيوبي في الشؤون الداخلية الصومالية، تصاعد أعمال العنف على السواحل الصومالية "القرصنة"، وأخيراً تعاظم تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية الصومالية(ابن عبد العزيز، د.ت).

فشلت الأمم المتحدة في التعامل مع الأزمة الصومالية بعد أن نفّذت عمليتا الأمم المتحدة في الصومال "يونوصوم 1 ويونوصوم 2"، مما أسهم في إتاحة الفرصة أمام أطراف متعددة للسعي وراء إيجاد تسوية للأزمة، فبرزت من بين هذه الأطراف المتعددة: دول الجوار الصومالي "إثيوبيا، كينيا، جيبوتي"، ودول يعنيها الأمر "اليمن، السعودية، اريتريا، السودان، مصر"، ومنظمات إقليمية "مؤتمر الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر – إيقاد، منظمة الوحدة الإفريقية، منظمة المؤتمر الإسلامي، جامعة الدول العربية"، وأطراف دولية "الأمم المتحدة، الولايات المتحدة"(ابن عبد العزيز، د.ت).

اقترحت جيبوتي في شهر أيار 2000 عقد مؤتمر المصالحة الصومالية في "أرتا"، وهو المؤتمر الذي أفضى إلى قيام حكومة انتقالية برئاسة "عبد القاسم صلاد حسن" و"علي خليف" رئيساً للوزراء، ويدعم الحكومة مجلس وطني انتقالي "برلمان"(التقرير الإستراتيجي، 2005: 23-24)، ورغم مشاركة 400 مندوب عن الفصائل الصومالية المختلفة إلا أن العديد من "أمراء الحرب" وحكومتي "أرض الصومال" و"بونتلاند" قاطعوا المؤتمر(Dagne, 2010: 21)، وبالتالي فإن الحكومة الانتقالية لم تنل اعتراف أغلبية الفصائل الصومالية المتناحرة، مما أدى إلى استمرار الوضع المتردي في الصومال(التقرير الإستراتيجي، 2005: 24)؛ واصلت منظمة "إيقاد" مساعيها لإحلال

السلام في الصومال وتمكنت من عقد مؤتمر للسلام في مدينة "دوريت" الكينية في 15 تشرين الأول 2003 بمشاركة وفد الحكومة الانتقالية وعدد كبير من الشخصيات البارزة والمثقفين الصوماليين إلى جانب رؤساء كل من: كينيا، أوغندا، السودان، وتم التوصل خلال المؤتمر إلى اتفاق الأطراف على أن تكون هناك ثلاث مراحل للتوصل إلى اتفاق سلام نهائي في الصومال(عبيد، 2006: 200)، تم في المرحلة الأولى مناقشة قضايا الأمن والدستور الجديد ومركزية الحكومة أو عدم مركزيتها وحقوق الإنسان وانتهت بتوصل الأطراف إلى وقف إطلاق النار المؤقت، احترام نتائج المؤتمر، إنشاء نظام فدرالي، والتزام مكافحة الإرهاب(Dagne, 2010: 21)، وفي المرحلة الثانية تم تشكيل لجان "الدستور، الفدرالية، نزع السلاح، تأهيل الميليشيات، الاقتصاد، إعادة الإعمار، التعاون الدولي والإقليمي، وغيرها، وفي المرحلة الثالثة تم عقد مؤتمر المصالحة برعاية منظمة "إيقاد" في مدينة "دوريت" في 11 أيار 2004 وتم اعتماد دستور اتحادي جديد، وفي شهر آب 2004 تم اختيار أعضاء البرلمان الصومالي المؤقت والمكون من 275 نائباً، وفي شهر تشرين الأول انتخب البرلمان "عبد الله يوسف أحمد" رئيساً للصومال لمدة خمس سنوات(التقرير الإستراتيجي، 2005: 31)، وفي شهر تشرين الثاني 2004 قام الرئيس الصومالي المؤقت بتعيين الدكتور "علي محمد جيدي" رئيساً للوزراء.

سعت مصر إلى تسوية الأزمة الصومالية من خلال المشاركة على المستويين العربي والإفريقي وتوفير كافة الجهود لدعم أمن واستقرار وإعادة إعمار الصومال، فعقدت مؤتمراً للمصالحة الصومالية في القاهرة بتاريخ 6 آذار 1994 "إعلان القاهرة"(زهران، 2005: 198)، ثم أطلقت مبادرة "اتفاق وإعلان القاهرة" عام 1997 ليتم من خلالها عقد مؤتمر للمصالحة الصومالية داخل الصومال(عبيد، 2007: 198)، كما حرصت على المشاركة في كافة المؤتمرات الدولية والاجتماعات التي يتم من خلالها بحث الأزمة الصومالية، ومنها: مؤتمر الخرطوم 2006، مؤتمر جيبوتي 2008 والذي تمخّض عنه إنهاء الاحتلال الإثيوبي لمقديشو وانتخاب "شيخ شريف شيخ أحمد" رئيساً للصومال. من جهة أخرى، تعدّ مصر عضواً فاعلاً في "مجموعة الاتصال الدولية" والتي تعنى بالمشكلة الصومالية، وتحرص على المشاركة في كافة

اجتماعات المجموعة، ومن هذه الاجتماعات "الاجتماع السابع عشر" الذي عقد في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة بتاريخ 12–22 نيسان 2010 وقد شارك في الاجتماع السابع عشر عدد من الدول العربية، الإفريقية، الأوروبية، الآسيوية، والولايات المتحدة(الهيئة العامة للاستعلامات، د.ت)، كما تنتمي مصر إلى "مجموعة الاتصال الدولية" المعنية بمكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، وهي تترأس مجموعة العمل الرابعة التي تعنى "بدعم الجهود الدبلوماسية ونشر الوعي بخصوص ظاهرة القرصنة"، ومن الجدير بالذكر أن القاهرة استضافت الاجتماع الثاني لمجموعة الاتصال الدولية لمكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية يوم 17 آذار 2009(سوارتو، 2012: 5).

أعلنت مصر في شهر تموز 2009 عن مبادرة شاملة لتسوية الأزمة الصومالية حظيت بدعم جامعة الدول العربية، واشتملت المبادرة على ثلاث ركائز، هي: أولاً– التأكيد على الحوار والتفاوض حلاً وحيداً لتسوية الأزمة دون إقصاء أو استبعاد. ثانياً– الفصل بين الأزمة الصومالية وقضية القرصنة البحرية. ثالثاً– وضع جدول زمني لانسحاب القوات الإفريقية من الصومال(ابن عبد العزيز، د.ت).

في مجال العلاقات الإنسانية والثقافية والعلمية فإن مصر تقدم الدعم للصومال من خلال "الصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا"، حيث قام الصندوق بتقديم المعونات الغذائية والدوائية إلى الشعب الصومالي بهدف إغاثة المتضررين من الفيضانات أو موجات الجفاف أو المتضررين من المعارك الدائرة على الأراضي الصومالية، فضلاً عن المعونات الغذائية والدوائية فإن الصندوق قام بإيفاد عدد من الأطباء في تخصصات مختلفة للعمل في الصومال، إضافةً إلى الدورات التدريبية التي وفّرها الصندوق للكوادر من الصومال مثل الدورة التدريبية لخمسة عشر عنصراً من العناصر الدبلوماسية الصومالية بالتنسيق مع معهد الدراسات الدبلوماسية خلال الفترة من 16–27 أيار 2010، وفي المجال التعليمي لعبت مصر دوراً هاماً في نشر الثقافة والتعليم في الصومال من خلال إيفاد المدرسين التابعين لوزارة التربية والتعليم للتدريس بالمدارس الصومالية، أو المعلمين التابعين للأزهر الشريف، علاوة على ذلك فإن الأزهر يقدم عدداً من المنح الدراسية السنوية للطلاب الوافدين من الصومال

للدراسة في جامعة الأزهر أو المعاهد الأزهرية، كذلك توفر وزارة التعليم العالي عدداً من المنح الدراسية للطلاب الصوماليين للدراسة بالجامعات المصرية، وفي نفس المجال فقد قامت مصر والصومال بالتوقيع على اتفاقية – ضمن الإطار التعاقدي بين البلدين – برنامج تنفيذي ثقافي علمي بين عامي 2005–2007(الهيئة العامة للاستعلامات، د.ت).

أما في مجال الزيارات المتبادلة والجهود الدبلوماسية، فقد قام الرئيس الصومالي "شيخ شريف شيخ أحمد" بزيارة القاهرة في 19 نيسان 2009، حيث استقبله الرئيس المصري "مبارك" وبحث معه سبل تحقيق الوفاق الوطني ومواجهة ظاهرة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، ووعدت مصر بمساعدة الحكومة الصومالية على بناء القدرات العسكرية والأمنية لتتمكن من فرض سيطرتها على مقديشو وجنوب الصومال بما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار(هلال، 2010: 352)، ثم عاد الرئيس الصومالي لزيارة القاهرة مرةً أخرى خلال الفترة من 17–19 تموز عام 2010(الهيئة العامة للاستعلامات، د.ت)، وفي حزيران 2009 عقد وزير الخارجية المصري اجتماعاً مع نظيره الأريتيري لمحاولة إشراك أريتريا في عملية المصالحة بالصومال نظراً لدورها الإقليمي في البلاد، وفي 4 أيلول 2009 بحث وزير الخارجية المصري مع مفوضي السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي الجهود المصرية لتحقيق الاستقرار في الصومال، وكذلك بحث الإسهامات المصرية بقواتها المسلحة في عمليات حفظ السلام الإفريقية(ابن عبد العزيز، د.ت).

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فقد واكب سقوط نظام "محمد سياد بري" في الصومال انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991، وفي ظل ترتيباتها للانفراد بالنظام الدولي دعمت وساندت استقلال اريتريا عن إثيوبيا، وفي نفس الوقت حرصت على عدم انهيار إثيوبيا، بل قامت بمساندتها للنهوض بحيث تقوم بدور القوة الفاعلة في منطقة القرن الإفريقي وعلى الشكل الذي يمكن الولايات المتحدة من التحكم في مسار الصراع في الصومال واتجاهات تسويته.

اتّبعت الولايات المتحدة في تدخلها في الأزمة الصومالية آليتين، هما: التدخل المباشر والتدخل غير المباشر "وكيل"، ففي إطار التدخل المباشر قامت الولايات

المتحدة في شهر تشرين الأول 1992 بإرسال قواتها التي تقدر بـ 23000 جندي أمريكي لإعادة الأمن والاستقرار في الصومال، ونتيجة للمقاومة الشديدة من قبل الفصائل الصومالية والتي أدت إلى مقتل ثمانية عشر جندياً أمريكياً، قررت الولايات المتحدة الانسحاب من الصومال عام 1993؛ أما التدخل عن طريق وكلاء فقد تعاونت الولايات المتحدة مع إثيوبيا لدعم "أمراء الحرب" عام 2000 لإسقاط الحكومة الانتقالية برئاسة "عبد القاسم صلاد حسن" ونجحت في ذلك، ثم في العام 2006 وبعد أن سيطرت مجموعة "اتحاد المحاكم الإسلامية" على مقديشو وميناء كسمايو الإستراتيجي(عبيد، 2007: 201)، قامت الولايات المتحدة بدعم ومساندة القوات الإثيوبية والحكومة الانتقالية الصومالية في مواجهة المحاكم الإسلامية.

قام "شيخ شريف" بتشكيل "تحالف إعادة تحرير الصومال" بعد أن خرج من الصومال عام 2006، وفي مقابلة أجرتها معه قناة الجزيرة بتاريخ 29 حزيران 2008 قال: "الإدارة الأمريكية مصممة بأن تبذل جهدها لحل الأزمة الصومالية، وإنها الآن تسعى إلى الضغط على الحكومة الإثيوبية وأيضاً ما يسمى الحكومة الانتقالية لإيجاد حل سلمي للصومال وأيضاً لإخراج القوات الإثيوبية، واعتقد أن هذا لم يأت من فراغ وإنما أتى من البذل الكبير الذي دفع في هذا الاتجاه"(الجزيرة.نت، 2008).

في مطلع العام 2009 أعلنت الولايات المتحدة عن إمدادها للصومال بأسلحة لا تقل قيمتها عن عشرة ملايين دولار، حيث كانت رؤيتها تعتمد على أن هذه الأسلحة تعدّ بديلاً عن التدخل الإثيوبي، وفي 14 كانون الثاني 2009 بدأت القوات الإثيوبية في الانسحاب من الصومال بموجب "اتفاق جيبوتي 2008"، وأتمت انسحابها من الصومال في الحادي والعشرين من نفس الشهر، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة أسهمت في إنشاء مجموعة الاتصال الدولية المعنية بمكافحة القرصنة في 14 كانون الثاني 2009، وقد قامت بنشر سفن حربية لمواجهة القرصنة في منطقة القرن الإفريقي، وفي ذات الإطار فقد أعلنت القوات البحرية الأمريكية في شباط 2009 عن اعتقال ستة عشر قرصاناً صومالياً "كمشتبه بهم"(Dagne, 2010: 8).

بعد انسحاب القوات الإثيوبية انتخب البرلمان الصومالي في 31 كانون الثاني زعيم تحالف "إعادة تحرير الصومال" "شيخ شريف شيخ أحمد" رئيساً للصومال، وقد رحّبت

الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة "أوباما" بانتخاب شيخ شريف، وأعلنت بأنه يشكّل انتقالاً إلى جيل جديد من القادة بالبلاد، وأنها تتطلع للتعاون معه لإحلال السلام في الصومال. شاركت الولايات المتحدة إلى جانب عدد من الدول وبعض المنظمات العالمية في الاجتماع السابع عشر لمجموعة الاتصال الدولية المعنية بالمشكلة الصومالية، والذي عقد في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة بتاريخ 21-22 نيسان 2010 وناقش موضوعات دعم الحكومة الصومالية ودعم القطاع الأمني والإعمار وما توصلت إليه المصالحة بين الفرقاء(وكالة الأنباء الكويتية، 2010).

يبدو أن التوجهات الأمريكية التي رحّبت بحكم الإسلاميين الصوماليين المعتدلين برئاسة "شيخ شريف" والعمل على دعم حكومته سياسياً واقتصادياً وعسكرياً في إطار خطة شاملة لإعادة بناء الدولة في الصومال والقضاء على ظاهرة القرصنة الصومالية في خليج عدن والشواطئ الصومالية، لا تتعارض مع الأهداف المصرية تجاه الصومال الجديد، مما سمح بمزيد من تنسيق المواقف وحرية الحركة أمام الدبلوماسية المصرية في تقديم مزيد من الدعم للحكومة الصومالية ذات التوجهات الإسلامية المعتدلة.

5-2-7 تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي

استمرت العلاقات بين مصر والولايات المتحدة – قبل قدوم إدارة بوش الابن- لأعوام طويلة على أسس ومبادئ ثابتة كانت سبباً في ثبات ونمو العلاقات بين البلدين، وكان من بين هذه الأسس "التعاون من أجل صنع السلام في الشرق الأوسط"، وهو التعاون الذي أثمر – فيما مضى- اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وعدداً من التطورات اللاحقة في مسار تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي كاتفاقيات أوسلو عام 1993؛ على الرغم من أن هذه التطورات لم تحقق تقدماً ملموساً على مسار التسوية، إلا أنها أرست أسساً صالحةً للتقدم على طريق السلام.

سعت إدارة "بوش الابن" بعد هجمات 11 أيلول 2001 إلى التخفيف من الشعور المعادي لأمريكا في العالمين العربي والإسلامي، فقامت بالضغط على إسرائيل لوقف

سياساتها التوسعية في الضفة الغربية ودعم إنشاء دولة فلسطينية، وجاء ذلك من خلال التصريح الذي أدلى به "بوش الابن" في تاريخ 2 تشرين الأول 2001 والذي أعلن فيه أنه يساند قيام "دولة فلسطينية"(الوادية، 2009: 35). رحّبت الدول العربية بالتصريح واعتبرته مؤشراً على تصحيح الموقف الأمريكي من عملية السلام ونقلة نوعية على طريق حلّ القضية الفلسطينية حلاً عادلاً يعترف بحق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة على أرض وطنه، كما أيدت بريطانيا والدول الأوروبية وعدد كبير من دول العالم هذا الموقف الأمريكي، أما إسرائيل فقد اعتبرت هذا التصريح بمثابة "محاولة لترضية العرب"؛ إن تصريح "بوش الابن" لم يكن واضح المعالم، حيث أنه لم يحدث تغييراً في السياسة الأمريكية تجاه الشعب الفلسطيني، لأن إشارة "بوش" إلى الدولة الفلسطينية خالية من التفاصيل كحدود الدولة أو سيادتها مثلاً، ولم تتطرق إلى القضايا المصيرية الأكثر سخونةً كقضية القدس واللاجئين، علاوةً على أنه جدّد موقف الإدارات الأمريكية السابقة تجاه قضية المستوطنات "تفكيك القائم منها وعدم بناء المزيد"(سرور، 2010: 120)، وهو بهذا يؤكد أن الإدارة الأمريكية بارعة في إدارة الأزمات وليس حلّها.

1-7-2-5 مبادرة السلام العربية 2002

بعد فشل المحادثات الثنائية الفلسطينية الإسرائيلية في طابا 2001 واستمرار الصراع وعدم تطبيق "رؤية بوش" عملياً على أرض الواقع، أطلق الملك "عبد الله ابن عبد العزيز" خطة سلام في القمة العربية التي انعقدت في بيروت في 27 آذار 2002، وتهدف هذه المبادرة إلى: "إنشاء دولة فلسطينية معترف بها دولياً على حدود 1967 وعودة اللاجئين وانسحاب من الجولان المحتلة"، وقد نالت هذه المبادرة تأييداً عربياً إذ تبنّتها جامعة الدول العربية وفيما بعد قبل بها 56 عضواً من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي في اجتماعها في "مكة" عام 2005(Zanotti, 2010: 2)، وتنص المبادرة على: "انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان منذ عام 1967 تنفيذاً لقراري مجلس الأمن 242 و338، والسماح بقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة في الضفة والقطاع وتكون عاصمتها القدس الشرقية،

والتوصل إلى حلّ عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، عندئذٍ تقوم الدول العربية باعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهياً والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة، وإنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل – اعتراف الدول العربية بحق إسرائيل في الوجود"(بي بي سي العربية، 2013)؛ تكمن قوة هذه المبادرة في الدعم الذي حظيت به مسألة إقامة دولتين، في حين تتمثّل نقطة ضعفها في أن الطرفين يتوجب عليهما التفاوض على ذات القضايا التي فشلا في حلّها سابقاً، مثل: الحدود، الأمن، المستوطنات، وضع القدس، واللاجئين(Zanotti, 2010: 2).

ألقى الرئيس الأمريكي "بوش الابن" خطاباً بتاريخ 5 نيسان 2002 أكد فيه على ضرورة إصلاح الوضع الفلسطيني الداخلي، بحيث تتوفر له قيادة فلسطينية تكون أكثر جدية في محاربة الإرهاب، وهو ما يمثّل تراجعاً عن خطابه الذي دعا فيه إلى "حلّ الدولتين"، لذلك تتضح الرؤية الأمريكية بعدم رغبتها في حلّ القضية الفلسطينية من خلال التأكيد على أن الإصلاح داخل السلطة الفلسطينية أصبح أولوية أمريكية. ثم عاد الرئيس "بوش الابن" في 7 أيار 2002 وأكّد مرّةً أخرى أمام الرئيس المصري "مبارك" أن الخطوة المباشرة المطلوب البدء بها فوراً هي إصلاح المؤسسات الفلسطينية(الوادية، 2009: 47).

5-2-7-2 خارطة الطريق 2003

تعتبر خارطة الطريق بمثابة "خطة السلام" التي أعدّتها اللجنة الرباعية المؤلفة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة، وقدِّمت إلى حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية بتاريخ 30 نيسان 2003، وهي تهدف إلى إحراز تقدم من خلال اتخاذ الطرفين لخطوات متناظرة في الميادين "السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الإنسانية، ومجال بناء المؤسسات" تحت رعاية اللجنة الرباعية، أما الغاية منها فهي: التوصل إلى تسوية نهائية وشاملة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي بحلول عام 2005 وفقاً لما جاء في خطاب الرئيس الأمريكي "بوش الابن" الذي ألقاه في 24 حزيران 2002 والذي اقترح فيه جدولاً زمنياً متدرّجاً يقوم على إقامة الأمن قبل التوصل إلى

تسوية نهائية(بي بي سي العربية، 2013). ومما جاء في نصّ خارطة الطريق: "لن يتحقق حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس وجود دولتين إلا عن طريق إنهاء العنف والإرهاب، عندما يكون لدى الشعب الفلسطيني قيادة تتصدى بحزم للإرهاب ومستعدة بل وقادرة على بناء ديمقراطية فعلية قائمة على التسامح والحرية، ومن خلال استعداد إسرائيل للقيام بما يلزم من أجل إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية، وقبول الطرفين قبولاً واضحاً لا لبس فيه لهدف التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض"(عنان، 2003: 2).

تنص "خطة السلام" على مسار زمني واقعي للتنفيذ يشتمل على ثلاث مراحل(Zanotti, 2010: 2)، هي:

أ- المرحلة الأولى: تبدأ من تاريخ تسلّم الوثيقة وحتى أيار 2003، وفيها تصدر القيادة الفلسطينية بياناً لا لبس فيه بحيث تؤكد على حق إسرائيل في الوجود في سلام وامن، وتدعو فيه إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار وإنهاء النشاط المسلح وجميع أعمال العنف ضد إسرائيل في أي مكان، وتتوقف جميع المؤسسات الفلسطينية الرسمية عن التحريض ضد إسرائيل، وفي المقابل تصدر القيادة الإسرائيلية بياناً لا لبس فيه تؤكد فيه التزامها بالرؤية القائمة على وجود دولتين والتي تتوخّى قيام دولة فلسطينية مستقلة قادرة على البقاء وذات سيادة تعيش في سلام وامن جنباً إلى جنب مع إسرائيل.

ب- المرحلة الثانية: وهي الفترة الانتقالية التي تبدأ من حزيران 2003 وتستمر حتى كانون الأول 2003، وتتركز فيها الجهود على خيار إنشاء دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة وخصائص سيادية من خلال مؤتمر دولي.

ج- المرحلة الثالثة: تكون ما بين عامي 2004 و2005، وفيها تبدأ المفاوضات حول الأوضاع النهائية – الوضع الدائم وإنهاء الصراع- لعدد من القضايا كالحدود، القدس، المستوطنات، واللاجئين، وعلى أن تحسم هذه المفاوضات قبل نهاية عام 2005. وافق الفلسطينيون على خارطة الطريق وكذلك فعل الإسرائيليون، غير أن الحكومة الإسرائيلية قدّمت أربعة عشر تحفّظاً على الخطة بتاريخ 25 أيار 2003، من أبرزها كان التحفظ الأول وهو: "كشرط لاستمرارية خارطة الطريق يجب المحافظة على الهدوء ويجب على الفلسطينيين القيام بتفكيك المنظمات الأمنية الموجودة حالياً،

وتطبيق إصلاحات أمنية يتم خلالها تشكيل منظمات جديدة تعمل على محاربة الإرهاب والعنف والتحريض"، وقد شدّد التحفظ "يجب أن يتوقف التحريض فوراً كما يجب على السلطة الفلسطينية ترويج ثقافة السلام"(بي بي سي العربية، 2013)؛ على الرغم من أن خارطة الطريق لم تطبّق لأن جدولها الزمني الخاص بها دعا إلى ضرورة التوصل إلى اتفاقات نهائية في عام 2005 – وهذا لم يتم- إلا أنها تظل مرجعية للمفاوضات.

وافقت الإدارة الأمريكية في نيسان 2004 على التحفظات الإسرائيلية من خلال رسالة "بوش الابن" إلى "أرئيل شارون" والمعروفة بـ "رسالة الضمانات الأمريكية"، حيث التزمت الولايات المتحدة بأنه لا يمكن الوصول إلى تسوية دائمة للصراع إلا إذا وافق الجانب الفلسطيني على ضمّ الكتل الاستيطانية الرئيسية إلى إسرائيل، مثل كتلتي "معاليه أدوميم" و"غوش عتسيون"(سرور، 2010: 122)، ولم تقتصر رسالة الضمانات على موضوع المستوطنات فحسب، بل أيّدت وجهة النظر الإسرائيلية فيما يتعلق بالحدود وحق العودة وخطة الفصل من جانب واحد، إضافةً إلى تعهدها بحماية إسرائيل وحقها في الحفاظ على يهودية الدولة(الوادية، 2009: 49)؛ بهذا الشكل تكون الولايات المتحدة قد تكيّفت مع الرؤية الإسرائيلية وقامت بتفكيك خارطة الطريق وتجزئتها والضغط على الجانب الفلسطيني من أجل تلبية خطوات خاصة في مجال الأمن.

5-2-7-3 قمة شرم الشيخ 2005

عقدت في مدينة شرم الشيخ بتاريخ 8 شباط 2005 وذلك باجتماع كلّ من: الرئيس المصري "محمد حسني مبارك، رئيس السلطة الفلسطينية "محمود عباس"، الملك "عبد الله الثاني ابن الحسين"، ورئيس الوزراء الإسرائيلي "أرئيل شارون"، وذلك بغرض العمل على إنهاء التوتر القائم منذ انتفاضة الأقصى عام 2000 وتحقيق السلام. بدأ المؤتمر من خلال سلسلة من الاجتماعات التي عقدت مع مبارك والملك عبد الله الثاني ومحمود عباس وشارون، وفي وقت لاحق ألقى جميع القادة – باستثناء الملك عبد الله

– خطابات تؤكد التزامهم بمواصلة بذل الجهود لتحقيق استقرار الوضع والمضي قدماً في تطبيق خارطة الطريق.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه تمّ الإعلان عن وقف العمليات العسكرية "بشكل أحادي" وليس ببيان مشترك، وهذا بسبب رفض الجانب الإسرائيلي والذي لم يرغب في توقيع وثيقة مشتركة أو بيان مشترك عن القمة، وخلال شهري آب وأيلول من نفس العام قامت إسرائيل بسحب قواتها من قطاع غزة "أحادي الجانب" للحيلولة دون قيام الدولة الفلسطينية(الشوربجي، 2010: 95)، وقد عرضت مصر من أجل تسهيل الانتقال السلس والقيام بدور نشط في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية: نشر قوات حرس الحدود على الحدود بين مصر وغزة، وزيادة جهودها الرامية إلى إعادة تنظيم وتدريب قوات الأمن الفلسطينية، و وقف تهريب الممنوعات والأسلحة إلى قطاع غزة (Sharp, 2006: 14).

شكّل صعود حماس إلى السلطة عام 2006 صدمة وصفعة لإسرائيل والولايات المتحدة، نظراً لأنهما يعتبران "حماس" منظمة إرهابية تدعو إلى تدمير إسرائيل وليس من الممكن الجلوس والتفاوض معها هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن حماس على علاقة قوية مع إيران وذراعها في لبنان "حزب الله"، ولذلك فقد سعت كل من إسرائيل والولايات المتحدة لتشديد الحصار وتضييق الخناق على حركة حماس، فقامت وزيرة الخارجية الأمريكية بالإدلاء بتصريح أشارت فيه إلى أن الولايات المتحدة ستواصل تقديم مساعداتها إلى السلطة الحالية التي يرأسها محمود عباس، وان الولايات المتحدة غير مستعدة لتمويل منظمة تدعو إلى تدمير إسرائيل وتدعو إلى العنف وترفض التزاماتها في إطار اتفاق السلام(الوادية، 2009: 118)، أما إسرائيل فقد قامت بفرض عقوبات اقتصادية على السلطة الفلسطينية، ومنها على سبيل المثال: وقف إعطاء الضرائب للسلطة والتي تجنيها إسرائيل من الضفة الغربية، ثم فرض قيود على حركة الناس والبضائع، ثم إغلاق المعابر، وقد أدى تشديد الحصار على غزة وما تبعه من قطع المعونات الدولية عن القطاع إلى تصاعد أهمية الأنفاق كشريان حياة لغزة، مما زاد من إصرار إسرائيل على الدفع بمصر لاتخاذ خطوات عملية بشأن تلك الأنفاق، فقامت بشنّ حملة شرسة على مصر داخل الولايات المتحدة(الشوربجي، 2010: 96)،

وقام رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي في أيلول 2006 بالتحذير من أن الفلسطينيين هربوا أسلحة مضادة للدبابات عبر الحدود المصرية إلى غزة، وأشار أيضاً إلى أن المصريين يعرفون المهربين ولكنهم لم يتعاملوا معهم، وان المصريين تلقوا منا معلومات استخباراتية ولم يستخدموها(Sharp, 2007: 16).

التقى الرئيس المصري "مبارك" في شهر كانون الثاني عام 2007 مع رئيس الوزراء الإسرائيلي "إيهود أولمرت" في شرم الشيخ لمناقشة الدعم المصري للرئيس الفلسطيني محمود عباس والإشراف على الحدود بين سيناء وقطاع غزة، في إطار الحملة التي تقوم بها إسرائيل والولايات المتحدة لعزل حماس؛ على الرغم من أن مصر كثيراً ما حاولت أن تكون محايدة في التعامل مع الفلسطينيين، إلا أن صعود حماس بات يشكّل تهديداً للأمن القومي المصري، إضافةً إلى تهديد أمن واستقرار المنطقة(Sharp, 2009: 16).

استمرت أجواء التوتر بين حركتي حماس وفتح مع مطلع عام 2007، وعندها بادر الملك "عبد الله بن عبد العزيز" إلى دعوة الحركتين إلى التحاور في "مكة"، ثم وقّع الطرفان على "اتفاق مكة" في شباط 2007 وشكّلت الفصائل حكومة وحدة وطنية، وبعد اتفاق مكة بأسابيع قليلة تجدّدت الاشتباكات بين مسلحي الحركتين وهو ما انتهى بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة بتاريخ 14 حزيران 2007، وبعد أن سيطرت حماس على غزة تمّ توقيف العقوبات الاقتصادية التي فرضت على السلطة الفلسطينية من قبل إسرائيل وذلك لدعم حركة فتح، وقامت الولايات المتحدة بدعم مؤسسة الرئاسة الفلسطينية حيث قامت بتحويل المساعدات إلى رئيس السلطة لتدعيم موقفه، وتم فرض حصار أشد على غزة(الوادية، 2009: 126).

قام الكونجرس في شهر تشرين الثاني 2007 باتخاذ قرار تجميد 100 مليون دولار من المعونة العسكرية الأمريكية لمصر في العام المالي 2008، حتى تشهد وزيرة الخارجية بأن مصر قد اتخذت خطوات جادة لوقف تهريب الأسلحة إلى حركة حماس وتدمير الأنفاق(الشوربجي، 2010: 97)، فقامت مصر بتدمير عشرات الأنفاق ثم شهدت وزيرة الخارجية على التزام مصر بالقضاء على شبكة الأنفاق على حدودها مع غزة؛ في مرحلة لاحقة، قامت مصر خلال الربع الثاني من عام 2009 بالمباشرة ببناء

الجدار الفولاذي على طول الحدود مع غزة بهدف وقف اختراق حدودها عن طريق الأنفاق.

5-2-7-4 مؤتمر أنابوليس 2007

انعقد المؤتمر بتاريخ 27 تشرين الثاني 2007 في الأكاديمية البحرية الأمريكية في مدينة "أنابوليس" بولاية "ميريلاند"، وتم التنظيم والتحضير للمؤتمر من قبل الولايات المتحدة وتحت إشراف وزيرة الخارجية، وقد سعت الولايات المتحدة من خلال هذا المؤتمر لاستئناف عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين والتوصل إلى اتفاقية سلام وفق "خارطة الطريق"، كذلك سعت الإدارة الأمريكية إلى إنجاح رؤية حلّ الدولتين للرئيس "بوش الابن" وقيام دولة فلسطينية مع نهاية عام 2008(بي بي سي العربية، 2013). أكدت الولايات المتحدة على رغبتها في إنجاح المؤتمر والعمل من أجل بدء مفاوضات مكثّفة بين الطرفين وكسر حالة الجمود التي لازمت العملية السلمية منذ عام 2000(سعد الدين، 2008: 57)؛ شارك في المؤتمر بالإضافة للدولة المنظمة كلٌّ من: رئيس الوزراء الإسرائيلي "إيهود أولمرت"، ورئيس السلطة الفلسطينية "محمود عباس"، إلى جانب مسؤولين من اللجنة الرباعية وممثلين عن بلدان عربية منها مصر والسعودية والأردن وسوريا، وقد وصل عدد الدول والهيئات الدولية المشاركة إلى 47 دولة وهيئة دولية(الوادية، 2009: 141)، ويلاحظ هنا أن حركة حماس لم تُدع إلى المشاركة في المؤتمر وبالتالي فقد أعلنت أنها ليست ملزمة بأي اتفاق يتم التوصل إليه.

تناول المؤتمر ثلاثة محاور رئيسية، هي: المساندة الدولية لإنشاء دولة فلسطينية، إطلاق المحادثات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وشؤون التنمية الاقتصادية وتطوير المؤسسات الفلسطينية وتوفير الإمكانيات. كما حرص رؤساء الوفود العربية على تضمين خطاباتهم التي ألقوها على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان وما تبقّى من الأراضي اللبنانية المحتلة(سعد الدين، 2008: 70).

جاءت المشاركة المصرية في المؤتمر استجابةً للدعوة الأمريكية وفي إطار حرص مصر المستمر على تقديم أي دعم ممكن للقضية الفلسطينية ضمن محددات وثوابت الموقف المصري، وهي المرجعيات الأساسية لعملية السلام التي تتبناها مصر دائماً، والمتمثلة في: أسس مؤتمر مدريد للسلام "مبدأ الأرض مقابل السلام"، وقرارات مجلس الأمن 242 و338 و194، والاتفاقيات الموقعة بين الجانبين، والمبادرة العربية للسلام(الهيئة العامة للاستعلامات، د.ت). وقد صدر عن المؤتمر بيان مشترك بين الفلسطينيين والإسرائيليين تعهدا فيه إلى الانخراط في المفاوضات الهادفة إلى التوصل إلى اتفاق سلام كامل بحلول نهاية عام 2008(سعد الدين، 2008: 59)، وبالفعل فقد جرت اجتماعات منتظمة بين أولمرت وعباس قيل عنها أنها حققت تقدّماً جيداً بخصوص بعض القضايا، لكن هذه الاجتماعات توقفت عندما بدأ الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة أواخر عام 2008.

نجحت مصر بتاريخ 19 حزيران 2008 في وساطتها بين حركة حماس وإسرائيل والتوصل إلى "اتفاق تهدئة" لمدة ستة أشهر اعتباراً من تاريخه، وأعلنت كل من إسرائيل وحركة حماس عن موافقتهما على هذا الاتفاق؛ لاقت هذه المبادرة المصرية صدىً ترحيبياً واسعاً على الصعيد الدولي، وقد أكد غالبية المرحّبين بهذا الاتفاق إلى أنه فرصة سانحة لتحقيق السلام بين الطرفين مثمّنين الجهود الحثيثة التي بذلتها مصر للتوصل إلى هذا الاتفاق(Sharp, 2008: 19)، ومن أبرز ما جاء في اتفاق التهدئة(عبد الحليم، 2008):

أ- الموافقة على الوقف المتبادل لكافة الأعمال العسكرية بدءاً من يوم الخميس الساعة السادسة صباحاً.

ب- مدة التهدئة ستة أشهر حسب التوافق الوطني الفلسطيني.

ج- يتم تنفيذ التهدئة بالتوافق مع مصر وفي ظل رعايتها.

د- فتح المعابر بشكل جزئي خلال الساعات التي تلي دخول التهدئة حيز التنفيذ.

هـ- تعمل مصر لاحقاً على تنفيذ التهدئة إلى الضفة الغربية.

و- في الأسبوع التالي للتهدئة تستضيف مصر لقاءاً يضم السلطة الفلسطينية وحركة حماس والجانب الأوروبي من أجل مناقشة آليات فتح معبر رفح.

خرقت إسرائيل اتفاق التهدئة بتاريخ 4 تشرين الثاني 2008 وقامت بارتكاب مذابح بشعة بالهجمات الجوية والبرية على غزة(بطرس، 2010: 102)، وكانت إسرائيل قبل هذا التاريخ قد خرقت التهدئة بعدم التزامها بما تحقق عليها من الاتفاق فيما يتعلق برفع الحصار وفتح المعابر، وكانت نتيجة الخرق المتكرر لاتفاق التهدئة وإصرار إسرائيل على تطبيق مبدأ "الهدوء مقابل الهدوء" مع تجاهل تخفيف الحصار ورفض فتح معبر رفح وبقية المعابر هي عدم قبول حماس لتمديد التهدئة(الكيالي وآخرون، 2009: 14). بتاريخ 27 كانون الأول 2008 بدأ الجيش الإسرائيلي أعنف موجة من القصف في تاريخ غزة الطويل مع الاحتلال، فقد تم في هذا الهجوم استهداف المقار الأمنية والمقار التابعة لحركة حماس والمواقع المدنية والمدنيين، وأطلقت إسرائيل على عمليتها العسكرية تسمية "الرصاص المصبوب"، وهدفت منها تغيير الوضع القائم في غزة بمعنى القضاء على حكم حركة حماس في القطاع(صالح وآخرون، 2009: 7)، واستمرت إسرائيل أسبوعاً كاملاً في العملية الجوية قبل البدء في عمليتها البرية في 3 كانون الثاني 2009 بدخول الدبابات والمدفعية وبمشاركة قوات مشاة ومدفعية وهندسة ووحدات خاصة، ارتكب من خلالها الجيش الإسرائيلي مجازر إحداها في مسجد "إبراهيم المقادمة" أوقعت 16 قتيلاً بينهم 4 أطفال و60 جريحاً، واستدعى الجيش آلافاً من جنود الاحتياط للمشاركة في العملية معلناً أن الغزو سيستمر أياماً، وفي المقابل فإن فصائل المقاومة خاصةً "حماس" تمكنت من توسيع دائرة استهدافها للمدن والبلدات والمستوطنات في جنوب الأراضي المحتلة.

أدانت مصر العدوان على غزة على لسان الرئيس المصري "مبارك" ووزير خارجيته، وطالبت الولايات المتحدة بالضغط على حليفتها لوقف تلك الجرائم الإنسانية، فجاءت ردود الفعل الأمريكية مخيبة للآمال المصرية بشكل كبير، إذ أعلنت الولايات المتحدة على لسان رئيسها "بوش" أن الغزو الإسرائيلي مشروع كدفاع عن النفس، ثم قامت الولايات المتحدة بتعطيل قرارات إدانة الاعتداءات الإسرائيلية في مجلس الأمن وفي المجلس العالمي لحقوق الإنسان(بطرس، 2010: 102).

أعلن الرئيس المصري بتاريخ 6 كانون الثاني 2009 مبادرة من ثلاثة نقاط تهدف إلى وقف إطلاق النار الفوري وعدم تكرار الوضع الراهن ومعالجة جذوره، إضافةً إلى

استضافة مصر لحوار من أجل المصالحة الفلسطينية(صالح وآخرون، 2009: 42)، وفي 17 كانون الثاني 2009 أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي وقف الحرب على غزة "من جانب واحد" في خطوة تهدف إلى أن وقف إطلاق النار لم يكن متبادلاً ولم يكن متفقاً عليه، الأمر الذي جعل مصر تسارع إلى عقد قمة شرم الشيخ في 18 كانون الثاني 2009 والتي هدفت إلى الضغط على إسرائيل لتنفيذ بنود المبادرة المصرية في خطوطها العامة(الكيالي وآخرون، 2009: 182).

بعد انتهاء الحرب الإسرائيلية على غزة قامت مصر في شهر أيار 2009 بمحاولة التوسط في المصالحة بين حركتي فتح وحماس في محاولة منها لإضفاء الطابع الرسمي على وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس، وترتيبات جديدة لمراقبة الحدود، وترتيبات تبادل أسرى(Sharp, 2009: 20)، ويبدو أن الرؤية المصرية من الممكن أن تكون في محلّها بحيث أنه: إذا تمت المصالحة بين فتح وحماس وتم تشكيل حكومة وحدة وطنية وتم الاتفاق على تبادل الأسرى ثم وقف إطلاق النار على مدى طويل، فإنه من الممكن لهذه الأمور "مجتمعة" أن تصلح كأساس ضروري لجميع الأطراف للبدء في مفاوضات الوضع النهائي للتوصل إلى تسوية دائمة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. فيما يتعلق بالمصالحة الفلسطينية، طرحت مصر في شهر أيلول 2009 "الورقة المصرية" حيث سارعت حركة فتح للتوقيع عليها، إلا أن حركة حماس قالت إنها بحاجة إلى وقت لدراستها ثم طلبت إدخال تعديلات عليها، لكن مصر رفضت الطلب وهو ما أدى إلى تجميد الأمور لشهور طويلة، وفي 4 أيار 2011 وقّعت الفصائل الفلسطينية في القاهرة على وثيقة "الوفاق الوطني وإنهاء الانقسام الفلسطيني" – الورقة المصرية(ويكيبيديا، د.ت).

مع مجئ الإدارة الأمريكية الجديدة مطلع العام 2009، تسلّم الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" مجموعة من الدراسات من شخصيات مقرّبة منه ومن بين الدراسات خطاب يحمل عنوان "الفرصة الأخيرة لاتفاق فلسطيني إسرائيلي يقوم على حل الدولتين"، والخطاب موقّع من أبرز خبراء السياسة الخارجية وقضايا الشرق الأوسط، ومن بينهم: "زبيغنيو بريجنسكي" و"تشاك هاجل" وغيرهم(الغمري، 2010: 95). بعد أيام من خطابه التنصيبي، أكد أوباما على التزامه بحلّ الدولتين عن طريق التفاوض،

ثم قام بتعيين "جورج ميتشيل" مبعوثه الخاص للسلام في الشرق الأوسط، علاوةً على ذلك فقد قام أوباما خلال خطابه الذي ألقاه في القاهرة في 4 حزيران 2009 بتحديد هدف السياسة الأمريكية وهو "إقامة الدولة الفلسطينية إلى جانب إسرائيل" وفقاً لمبدأ "الأرض مقابل السلام" وقرارات مجلس الأمن 242 و338، حيث قال: "الحل الوحيد لتحقيق طموحات الطرفين يكون من خلال دولتين يستطيع فيهما الإسرائيليون والفلسطينيون أن يعيشوا في أمن وسلام"(Zanotti, 2010: 1).

في نفس الخطاب الذي ألقاه في جامعة القاهرة، أكد "أوباما" على ضرورة التصدي لشتى أشكال العنف خاصةً ما يهدد الأمن الأمريكي والإسرائيلي، ثم أكد سعيه للبحث في علاقات قائمة على المصالح والاحترام المتبادلين(ابن بلعيد، 2012: 161).

عقد الرئيس الأمريكي "أوباما" في شهر أيلول 2009 اجتماعاً ثلاثياً مع بنيامين نتنياهو ومحمود عباس في نيويورك، حيث أشار إلى أنه حان الوقت لإظهار المرونة للتوصل إلى مفاوضات الوضع النهائي التي يجب أن تبدأ قريباً رغم كل العقبات التي واجهتها، فإننا لا يجب أن نستمر على نفس النمط(Zanotti, 2010: 1-2).

على الرغم من تأكيد الرئيس "أوباما" في أكثر من مناسبة على أحقية الشعب الفلسطيني في قيام دولته على أرض وطنه، إلا أن استمرار تعنّت "نتنياهو" حالَ دون تحقيق أي تقدم على أرض الواقع، فمن ناحية لم يوافق على خوض أية مفاوضات مع المبعوث الأمريكي في قضايا الوضع النهائي، ومن ناحية أخرى رفض تجميد الاستيطان متجاهلاً الجهود الأمريكية لدفع عملية السلام والمفاوضات المباشرة، مما شكّل عائقاً كبيراً أمام مساعي "أوباما" لتحريك عملية السلام(رضوان، 2011: 88)، رغم ذلك قامت الولايات المتحدة ببذل المزيد من الجهود لإقناع رئيس الوزراء الإسرائيلي بالعودة إلى المفاوضات، وأثمرت الجهود حينما أعلنت الإدارة الأمريكية عن بدء المفاوضات المباشرة في واشنطن بتاريخ 2 أيلول 2010، ولكن انتهاء العمل بالتجميد الجزئي للاستيطان في إسرائيل في 26 أيلول أدى إلى انهيار المفاوضات(بي بي سي العربية، 2013). ولهذا، فقد قام البيت الأبيض بتاريخ 8 كانون الأول 2010 بالإعلان عن فشل جهود "أوباما" في إقناع رئيس الوزراء الإسرائيلي في تحديد تجميد الاستيطان لمدة ثلاثة أشهر إضافية مقابل مغريات طائلة، وهذا الفشل يعني أن

الولايات المتحدة لا يمكنها أن تلعب دور الوسيط العادل في هذا الصراع(رضوان، 2011: 88)، وبالتالي فإن الوعود والجهود الأمريكية لم تحقق أي تقدم حقيقي في عملية السلام، بل استسلمت للتعنت الإسرائيلي.

في المحصلة النهائية، يبدو أنه لن يستطيع أحد أن يقنع إسرائيل بالتخلي عن هدفها الإستراتيجي الذي خطّته سياسات جميع رؤساء وزراء إسرائيل السابقين، وهذا الهدف هو "سيطرة الدولة اليهودية الكاملة على فلسطين"، ولو تتبّعنا ما قاله معظمهم لتيقنّا من حقيقة أهدافهم وأفكارهم، وكمثال على ذلك ما قاله "ديفيد بن غوريون" رئيس وزراء إسرائيل عام 1937: "علينا طرد العرب واخذ مكانهم"، وهذه "غولدامائير" تقول: "لا وجود للشعب الفلسطيني، لماذا يقولون إننا قدمنا ورميناهم خارجاً واستولينا على بلدهم، فهم لم يكونوا موجودين"، وهذا "إيهود أولمرت" يتحدث أمام الكنيست في حزيران عام 2006: "آمنت وما زلت حتى هذا اليوم بحق شعبنا الأبدي والتاريخي بكامل الأرض"(بتراس، 2007: 171-172).

على الرغم من أن هذه الدراسة تنتهي عند العام 2010، إلا أنه لا ضير من إلقاء الضوء على المواقف الأمريكية من الأحداث المصرية التي جرت في شهر كانون الثاني عام 2011.

بتاريخ 17 كانون الأول 2010 قام "محمد بو عزيزي" وهو أحد الشباب التونسيين العاطلين عن العمل بإشعال النار في نفسه احتجاجاً على مصادرة الشرطة للبضائع التي كان يعرضها، وسرعان ما انتشرت الاحتجاجات والتظاهرات حتى عمّت جميع أنحاء تونس مطلقةً بذلك ما يسمّى بـ "ثورة الياسمين"(جاردنر، 2012: 239)، فكانت هذه الثورة هي الشرارة التي أشعلت الاحتجاجات التي عمّت معظم أرجاء الوطن العربي.

استبعد بعض خبراء السياسة الخارجية أن ينتشر ما حدث في تونس ليشمل مصر، ومن هؤلاء الخبراء "ستيفن وولت" خبير السياسة الخارجية بجامعة "هارفرد"، إلا أن "الواقعَ خالَفَ التوقُّع"، حيث قام أربعة مواطنين مصريين بتاريخ 18 كانون الثاني 2011 بإشعال النار في أنفسهم، في ذات الوقت الذي انتشرت فيه دعوات عبر

شبكات التواصل الاجتماعي للتظاهر يوم الجمعة 25 كانون الثاني، وكان يوم 20 كانون الثاني 2011 هو الإعلان عن بداية الثورة التي عمّت جميع أنحاء مصر.

كانت أحداث 25 كانون الثاني 2011 أو "ثورة 25 يناير" في مصر وتطور مواقف الإدارة الأمريكية منها نقطة تحول في العلاقات المصرية الأمريكية، حيث مثّلت هذه الأحداث وما تخلّلها اختباراً حقيقياً لنهج إدارة "أوباما تجاه الديمقراطية وحقوق الإنسان من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الأحداث أربكت الإدارة الأمريكية إلى درجة أن مواقفها كانت متأرجحة بين تدعيم نظام "مبارك" تارة ومطالبته بمزيد من الإصلاحات تارة أخرى، إلى أن استقرت على مطالبته بالتنحي حيث انحازت تجاه المطالب الشعبية(عبد العاطي، 2012: 130).

في بداية الاحتجاجات بدأت الإدارة الأمريكية باتباع نهج "عدم إغضاب النظام في مصر"، وقد عبّرت وزيرة الخارجية الأمريكية عن هذا الموقف من خلال تصريحاتها المبكرة أن "النظام في مصر مستقر .. وأن الرئيس المصري حليف للولايات المتحدة"(شلبي، 2011: 33)، ومع تصاعد الأحداث قال المتحدث باسم البيت الأبيض "روبرت جيبس": "إن الحكومة المصرية لديها فرصة هامة للإصغاء إلى تطلعات شعبها واحترام حقوقه الديمقراطية والقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية لتحسين حياة الشعب والمساعدة على ازدهار مصر"(جاردنر، 2012: 241)، ثم جاء التطور الأكبر في الموقف الأمريكي على لسان السيناتور "جون كيري" – رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي– حيث دعا الرئيس المصري "مبارك" للإعلان بأنه لن يرشّح نفسه لفترة رئاسة جديدة ولن يرشّح ابنه "جمال"(شلبي، 2011: 34)، ومع استمرار الاحتجاجات وكثافتها صدرت عدة تعقيبات من الرئيس الأمريكي على ضرورة التغيير في مصر، حيث قام بإجراء عدة اتصالات هاتفية مع الرئيس المصري كان فحواها أن "ساعة التغيير قد حانت"، فقام الرئيس المصري بتعيين "عمر سليمان" نائباً للرئيس، وهي أول مرة منذ ثلاثين عاماً يتم فيها تعيين نائب للرئيس(جاردنر، 2012: 243).

عندما تصاعدت وتيرة الأحداث وما صاحبها من عنف وقمع تطورت المواقف الأمريكية، فعقب أحداث العنف التي وقعت في ميدان التحرير أصدرت الخارجية بياناً

قالت فيه: "إن وزيرة الخارجية اتصلت بنائب الرئيس عمر سليمان لتقول له إن أحداث العنف أوقعت 4 قتلى وتمثّل تطوراً مروّعاً بعد أيام من التظاهرات السلمية المتواصلة، وطالبت الحكومة المصرية محاسبة المسؤولين عن أعمال العنف"، ثم توافق الموقف الجمهوري مع موقف الإدارة الديمقراطية، حيث دعا السيناتور "جون ماكين" بعد لقاء له مع "أوباما" الرئيس مبارك إلى التنحي وقال: "إنه يصب في مصلحة مصر وشعبها وجيشها، ثم دعا السيناتور "جون كيري" الإدارة الأمريكية إلى تجاوز عهد مبارك وان تصوغ سياسة جديدة تجاه مصر، ثم اصدر مجلس الشيوخ بالإجماع بياناً يدعو إلى تنحي الرئيس "مبارك" ونقل السلطة سلمياً في مصر عبر انتخابات نزيهة(شلبي، 2011: 34).

لقد أدى تذبذب الموقف الأمريكي إلى تعميق الصورة الذهنية السيئة لواشنطن لدى الشارع المصري، الذي رأى أن ذلك التذبذب هو "دلالة واضحة" على التضحية بالمبادئ والقيم الأمريكية من أجل مصالحها الآنية بالمنطقة والمرتبطة بـ "المرساة" التي تعني: استمرار نظام مبارك في الحكم(عبد العاطي، 2012: 130).

يوحي هذا التطور في نهج إدارة "أوباما" حول الديمقراطية وحقوق الإنسان في مصر بما يلي(شلبي، 2011: 34-35):

أ- أرادت الإدارة الأمريكية في البداية أن تثبت أنها تقدّر أن الرئيس المصري كان حليفاً للولايات المتحدة وانه تعاون معها في سياستها في الشرق الأوسط خاصةً الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وإيران.

ب- لم يصمد التقدير الأمريكي أمام الاحتجاجات في مصر واتساعها، لأن الاحتجاجات أثبتت أن الإخوان المسلمين لم يكونوا هم المحرّكين لها، وأنها حالة مجتمعية.

ج- تقييم الاحتجاجات المصرية هو الذي قاد إلى استخلاص الإدارة الأمريكية أن النظام المصري قد أصبح "عبئاً" عليها وعلى المنطقة بأسرها.

د- من خلال متابعتها للأحداث في مصر، كانت الإدارة الأمريكية مشغولة بتأثير هذه الأحداث على مستقبل النظام في مصر وطبيعة توجهاته وتأثيره على التزامات مصر الدولية، علاوةً على المصالح المصرية الأوسع في المنطقة.

أدت الاحتجاجات المصرية إلى سقوط نظام "مبارك" وتنحّيه عن السلطة بتاريخ 11 شباط 2011، ولذلك فإن مستقبل العلاقات المصرية الأمريكية سيعتمد على النظام الذي سوف ينشأ في مصر، وفي هذا الصّدد يؤكد السفير "محمد أنيس" بأن مستقبل العلاقات بين البلدين ما زال يشوبه كثير من الغموض وعدم وضوح الرؤية إلا أن هناك سيناريوهات محتملة، وهي: الأول- الاستمرار في العلاقات على نحو ما هي عليه دون إطار واضح، وهو سيناريو غير قابل للدوام لما يتسم به من عدم وضوح وإحباط للجانبين، وهنا قد تكتفي السياسة الأمريكية بالتركيز على العلاقة العسكرية مع مصر دون غيرها، وهذا لا يخدم المصالح المصرية، أما الثاني- يتطلب نوعاً من الاستقرار في العلاقات وإقامة إستراتيجية بعيدة المدى تقوم على إطار مؤسسي سليم، والثالث- وهو قد يكون أقلّ توقعاً مثل نشوب أزمة في إطار العلاقات الثنائية أو في المنطقة تؤدي إلى التقارب أو التباعد بين البلدين(مرشدي، 2013: 99).

الخاتمة

من خلال هذه المتابعة لمسار العلاقات المصرية الأمريكية في عهدي "جورج بوش الابن" و"باراك أوباما"، يمكن القول إن عهد "بوش الابن" كان العهد الذي برزت فيه التناقضات والاختلافات حول نفس الدعائم التي تطورت عليها العلاقات بين البلدين مثل: التعاون من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط، التعاون من أجل الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، التعاون في مكافحة الإرهاب، الحفاظ على أمن منطقة الخليج، والعلاقات الثنائية حيث اتجاه المساعدات الأمريكية المقدمة لمصر باتجاه التناقص، والرفض الأمريكي لتوقيع اتفاقية تجارة حرة مع مصر، والترويج للديمقراطية وما رافقها من ضغوطات.

وكان مجئ الرئيس الأمريكي الجديد "أوباما" بسياساته الداعية للتعاون والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، حيث بدت سياساته مبشّرة بأن العلاقات بين البلدين سوف تشهد تجاوزاً للاختلافات والتناقضات التي برزت في عهد سابقه، مما يفتح الباب واسعاً كي يدرك كل جانب أهمية الجانب الآخر لتحقيق مصالحه وحرصه على التعاون ثنائياً وإقليمياً ودولياً.

على الرغم من إدراك كلا الجانبين لأهمية الآخر، إلا أنه من الأمور التي تحكم هذه العلاقات – في النهاية– أنها تدور بين قوّتين، قوة عالمية لها مصالحها العالمية وقوة إقليمية لها اعتباراتها والتزاماتها الإقليمية، وهذه الطبيعة يتوقع معها ظهور اختلافات في الأولويات والرؤى وخاصّةً حول القضايا الإقليمية، لذلك فإن إدارة هذه الاختلافات تعتمد على الحوار الإستراتيجي وبشكلٍ لا يهدد أسس التعاون أو جوهر العلاقات بين البلدين.

في ظل المناخ الإيجابي الذي تتقدّم فيه العلاقات المصرية الأمريكية في عهد "أوباما"، فإنه لا بدّ من تأسيس حوار إستراتيجي مؤسسي تناقش فيه بشكل منتظم قضايا العلاقات بين البلدين، وبشكل يضمن تفهّماً متبادلاً لوجهات النظر والمصالح والأولويات، علاوةً على انه لا بد أن يجري هذا الحوار على المستوى الرسمي وان يكون له مواقيته وجدول أعماله، ولضمان فعالية أكبر للحوار لا بدّ أن يجري أيضاً

على مستوى المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية، شريطة أن تكـون جميـع الشخـصيات مؤهلـة للحـوار وان تكـون علـى درايـةٍ بالعقليـة والفكـر الأمريكي.

في ظل توافر جميع المعطيات السابقة فإن على الجانب المصري أن يتحاور مع الجانب الأمريكي من خلال الحقائق والمعطيات الشاملة التالية: أ- تتبنى مصر مواقف وسياسـات قـد تختلـف عـن الـسياسات والتوقعـات الأمريكيـة حـول عـدد مـن القـضايا وتطـورات المنطقـة، ومـردّ ذلـك إلـى أن مـصر تقـوم بـذلك اسـتجابةً لـضرورات وضـعها الإقليمـي ومـصالحها القوميـة المرتبطـة بهـذا الوضـع، ولـو تبنّـت غيـر هذه المواقـف فإنـه من الممكن أن تتأثر مصداقيتها ودورها كقوة استقرار واعتدال في المنطقة، والنتيجة أن حفاظهـا علـى مـصداقيتها ودورهـا يلتقيـان مـع المـصالح الحقيقيـة للولايـات المتحـدة. ب- إن اختيـار مـصر للـسلام منـذ عـام 1979 وسـعيها الـدائم للـسلام العـادل المتـوازن فـي المنطقة، ومبادراتها الدائمة لإقامة علاقات عربية مع إسرائيل على أسس من التفاوض والحـوار بـدلاً مـن الـصدام والمواجهـة، يـصبح مـن الـضروري معـه فـصل العلاقـات المـصرية الأمريكيـة عـن العلاقـات المـصرية الإسـرائيلية، لأن العلاقـات المـصرية الإسرائيلية فـي ظـل غيـاب سـلام شـامل فـي المنطقـة تتعرض من وقت لآخر للتقلبات والتوترات، الأمـر الـذي لا يجـب أن ينـسحب علـى العلاقـات المصرية الأمريكيـة أو أن تـصبح رهينـةً لتذبـذبات العلاقـات المـصرية الإسـرائيلية. ج- إنّ مـصر بحكـم موقعهـا المركـزي فـي المنطقـة تعدّ أكثـر درايـةً وخبـرةً ووعيـاً بمـا يتفاعل فيهـا مـن قوى وتيـارات، لـذلك فإنهـا تكـون مؤهلـة لأن تقـدّم النـصائح للولايـات المتحـدة حـول أوضـاع المنطقـة ومتطلبات الأمن والاستقرار فيها بما يخدم المصالح الأمريكية الحقيقية.

إن نجـاح مصر فـي توصـيل هذه الحقائق وإقنـاع الجانـب الأمريكـي بهـا لـيس سـهلاً، بـالنظر إلـى واقـع النظـام الأمريكـي ومؤسساته والقوى المؤثرة فيـه مـن جهـة، ثـم ضـعف الوضـع العربـي وعدم تماسكه من جهة أخرى، وبمـا أن الحـوار المصري يتحدث باسم القضايا والمصالح العربية، فإنه لا بد أن يتحقق الحدّ الأدنى من التوافق العربـي حتـى تصحح الصورة السلبية الشائعة عن العرب في الذهن الأمريكي.

النتائج والتوصيات

بعد التعرف على مشكلة الدراسة والتي تدور حول طبيعة العلاقات المصرية الأمريكية في الفترة (2001–2010)، وبعد الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي المتمثل في: ما هي أهم محددات ومرتكزات العلاقات المصرية الأمريكية في الفترة 2001–2010؟ وما هو مدى تأثيرها في قضايا منطقة الشرق الأوسط ؟، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- إن الأسس والمبادئ التي تقدّمت عليها العلاقات المصرية الأمريكية والتي كانت تجعلها علاقات جيدة بل وترتقي إلى مستوى التحالف، تغيّرت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 لتحلّ محلها أسس وقواعد جديدة تتمثل في الحرب ضد الإرهاب والترويج لنشر الديمقراطية والحرية والمشاريع الإصلاحية الأمريكية.

2- إن العلاقات المصرية الأمريكية لم تكن علاقات ثنائية وإنما هي علاقة ثلاثية، لأن إسرائيل طرف رئيسي فيها لا يغيب عنها أبداً، وإذا كانت العلاقة الثنائية تعني أن يفهم كل طرف المصالح المشتركة والعمل على تنميتها بشكل ثنائي، فإن وجود طرف ثالث يحتّم رعاية مصالحه هو أيضاً.

3- من خلال النتيجة السابقة، فإنه في ظل تطابق المواقف الأمريكية الإسرائيلية في عهد "بوش الابن" فإن مصر ازداد وضعها سوءاً في ظل العلاقة الثلاثية، نظراً لازدياد الضغوط عليها والسعي لابتزازها عبر المعونة العسكرية من ناحية، وانهيار قوتها الناعمة من خلال المواقف التي اتخذتها بناءً على تلك الضغوط من ناحية أخرى.

4- العلاقات المصرية الأمريكية مبنيّة منذ البداية على أساس أن يكون جوهرها هو التعاون العسكري والأمني والاستخباري، لذلك فإن وظيفة الجانب السياسي لهذه العلاقات هي العمل على خدمة واستمرارية المستوى العسكري.

5- إن المستوى الاقتصادي للعلاقات المصرية الأمريكية – خصوصاً برنامج المساعدات – هو المرآة الصادقة التي ينعكس فيها أي توتر يصيب العلاقات في مستواها السياسي.

6- إن السبب الرئيسي للتوتر والاختلاف في العلاقات المصرية الأمريكية هو ما طرحته الإدارة الأمريكية – بعد أحداث 11 سبتمبر- من مشاريع إصلاحية وفق النموذج الأمريكي سواء سياسية أو اقتصادية، بحيث تؤدي إلى زعزعة استقرار النظام المصري في حال تطبيقها.

7- إن مستوى العلاقات العسكرية والأمنية بين مصر والولايات المتحدة قوي ومتين جداً وبعيد كل البعد عن التأثر بالتوترات أو الخلافات التي قد تصيب مستويات العلاقات الأخرى، ويمكن تفسير ذلك في ضوء أولويات السياسة الأمريكية ومطالبها الملحة والتي يأتي في مقدمتها " مكافحة الإرهاب ".

من خلال النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بما يلي:

1- ضرورة إعادة النظر في الأسس والمبادئ التي تقوم عليها العلاقات المصرية الأمريكية والنظر إليها في كليّتها، وضرورة تحديد طبيعة هذه العلاقات بين البلدين سواء أكانت علاقة تحالف أو علاقة شراكة، كذلك أن يعاد التفكير في شكل هذه العلاقة في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

2- ضرورة أن تعمل مصر على استعادة توازنها الإقليمي في المنطقة والذي يعطي لها ثقلاً في علاقتها مع الولايات المتحدة، أضف إلى ذلك ضرورة وجود سياسة خارجية واضحة المعالم تجاه الولايات المتحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تنويع مصر لعلاقاتها الخارجية، بحيث تقيم علاقات متوازنة مع مختلف الأطراف لتحقيق مصالحها وعدم الاعتماد فقط على علاقاتها مع الولايات المتحدة.

3- ضرورة حسم موضوع المساعدات الأمريكية المقدمة لمصر من خلال اتجاهين، الاتجاه الأول: الاستمرار في تلقي المساعدات أو رفضها، والاتجاه الثاني: مرهون بالاستمرار في تلقي المساعدات وهو الضغط من أجل تحويل برنامج المساعدات إلى صندوق وقفي أو وديعة.

4- ضرورة التفكير الجدّي والضغط من أجل التوقيع مع الولايات المتحدة على اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة، وان تعمل مصر على تحقيق وضع اقتصادي مستقر من خلال: إصلاح القطاع المصرفي، إعادة إحياء دور القطاع الخاص، العمل على زيادة

الاحتياطي الأجنبي، إصلاح الأسواق، تقوية المؤسسات الرقابية والمحاسبية، تهيئة الأوضاع لجذب الاستثمارات.

5- ضرورة ضبط أو حسن إدارة التوتر في العلاقات المصرية الأمريكية، والذي من الممكن أن ينشأ في أي وقت نظراً لأن ما يحكم العلاقات بين البلدين هو أنها علاقات تدور بين قوّتين "قوة عالمية وقوة إقليمية".

6- ضرورة أن يدار الحوار الإستراتيجي مع الولايات المتحدة بأكبر قدر من الجديّة بأن يكون مؤسسياً وبشكل منتظم وله جداول أعماله ومواقيته وألا تقتصر الجهات المشاركة فيه على المؤسسات الحكومية، بل تمتد إلى مستويات أخرى.

7- ضرورة فصل العلاقات المصرية الأمريكية عن العلاقات المصرية الإسرائيلية.

8- ضرورة تقييم مدى الاستفادة من المعونة العسكرية الأمريكية لمصر لمعرفة ما إذا كان الجيش المصري من الدرجة الأولى أم من الدرجة الثانية، ومعرفة قدراته التسليحية الحقيقية من الناحيتين الهجومية والدفاعية.

المراجع

أ- المراجع باللغة العربية:

أحمد، أحمد يوسف، 2010، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية – الحالة المصرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1.

أحمد، حسن بكر، 2006، **العلاقات المصرية الأمريكية مع تحول القرن العشرين**، مركز المحروسة للنشر و الخدمات الصحفية و المعلومات، القاهرة، ط1.

أحمد، محمد عبد الوهاب سيد، 1990، **العلاقات المصرية الأمريكية 57-1958 من حلف بغداد إلى مبدأ أيزنهاور- دراسة وثائقية**، سلسلة دراسات عن الشرق الأوسط (81)، مركز بحوث الشرق الأوسط في جامعة عين شمس، القاهرة.

إبراهيم، دعاء، (د.ت)، **كفاية .. رحم الحركات الاحتجاجية في مصر**، متوفر عبر مدوّنة " نريد مصر كما نتمنى " على الرابط:
www.noreed.com/Kefaya.aspx

إسماعيل، فضل الله محمد، 2005، **أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث – دراسة في فلسفة السياسة**، مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، كفر الدوّار- البحيرة، ط2.

إسماعيل، وائل محمد، 2008، **الهيمنة الأمريكية – رؤية في الاحتمال السياسي**، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية – الجامعة المستنصرية، العدد 25، بغداد.

إيفانز، غراهام ونوينهام، جيفري، 2004، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث، دبي.

بتراس، جايمس، 2007، **سطوة إسرائيل في الولايات المتحدة**، ترجمة: حسان البستاني، مراجعة: مركز التعريب والترجمة، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، ط1.

البحيري، ولاء علي، 2004، **مؤتمر عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية – مركز الدراسات الأمريكية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة**، النهضة، العدد 20، القاهرة.

براون، ناثان ودن، ميشيل، 2007، **التعديلات الدستورية المثيرة للجدل في مصر: تحليلاً نصياً**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، تعليق على حدث – آذار 2007، واشنطن.

بركات، نظام وآخرون، 1989، **مبادئ علم السياسة**، دار الكرمل للنشر و التوزيع، عمان، ط3.

بطرس، ماجد رضا، 2010، **العلاقات المصرية – الأمريكية: المضامين والمستقبل**، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 26، بيروت.

ابن بلعيد، فريد، 2012، **إدارة أوباما وعملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية: 2008-2012**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري " تيزي وزو"، الجزائر.

بي بي سي العربية، 2013، **تاريخ محادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين**، متوفر عبر موقع "BBC Arabic" على الرابط:
www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/07/130729_timeline_history_mid_east_peace_talks

بي بي سي العربية، 2011، **مراسم احتفال بنهاية العمليات العسكرية الأمريكية في العراق**، متوفر عبر موقع "BBC Arabic" على الرابط:
www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/12/111215_usa_iraq_pullout.shtml

بي بي سي العربية، 2009، **خطاب الرئيس أوباما لدى تنصيبه**، متوفر عبر موقع "BBC Arabic" على الرابط:
www.news.bbc.uk/hi/arabic/world_news/newsid_7841000/7841071.stm

بيومي، صلاح السيد، 2008، **الديمقراطية والقرار السياسي بين عبد الناصر والسادات**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

تشومسكي، ناعوم، 2006، **أوهام الشرق الأوسط**، تعريب: شيرين فهمي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط2.

التقرير الإستراتيجي، 2005، **تداعيات الصراع في القرن الإفريقي على الوطن العربي**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان، ط1.

تقرير مجلة الإداري، 2009، **البناء والتشييد: 6 مليارات دولار حجم الواردات من الولايات المتحدة عام 2008- أمريكا شريك مصر التجاري الأول**، العدد 10، الاثنين 12 تشرين الأول، متوفر عبر موقع "مجلة الإداري" على الرابط: www.alidarimagazine.com/article.php?categoryID=5&article ID=269

تقرير واشنطن، 2009، **تراجع دعم واشنطن للديمقراطية في مصر عام 2010**، متوفر عبر موقع "إيلاف" على الرابط:
www.elaph.com/Web/Politics/2009/8/472286.htm

جاد الرب، حسام الدين، 2007، **خطط إعادة رسم الشرق الأوسط – رؤية جيوبلوتيكية أمريكية**، كتب عربية www.kotobarabia.com، القاهرة.

جاردنر، لويد .سي، 2012، **مصر كما تريدها أمريكا**، ترجمة: د. فاطمة نصر، مكتبة سطور للنشر، القاهرة، ط1.

جرجس، فواز، 2000، **السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2.

الجزيرة.نت، 2011، **حركة كفاية المصرية**، متوفر عبر الرابط:
www.aljazeera.net/news/arabic/2011/2/7

الجزيرة.نت، 2010، **واشنطن تترك " الحرب على الإرهاب "**، متوفر عبر الرابط:
www.aljazeera.net/news/international/2010/5/27

الجزيرة.نت، 2008، **شيخ شريف .. إعادة تحرير الصومال**، متوفر عبر الرابط:
www.aljazeera.net/programs/today-interview/2008/6/29

جلود، ميثاق خير الله، 2011، **موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإيراني 2002-2010**، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، السنة 8، العدد 24، الموصل.

حباشنة، صداح و مبيضين، مخلد، 2009، **أزمة دارفور والمواقف الدولية المتباينة إزاءها: دراسة مقارنة**، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 2، العدد 1، الجامعة الأردنية، عمّان.

حسيب، خير الدين، 2003، **الحرب الأمريكية على العراق .. إلى أين ؟**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 290، السنة 25، بيروت.

حمزاوي، عمرو وبراون، ناثان ودن، ميشيل، 2007، **لا تتخلوا عن دعم التحول الديمقراطي في مصر**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، شرح السياسات رقم 52- حزيران 2007، واشنطن.

حمزاوي، عمرو، 2006، **السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الانتخابات الأمريكية والحرب الإسرائيلية على لبنان**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 334، بيروت.

الخزرجي، ثامر كامل محمد، 2009، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، ط1، إصدار 2.

الخزندار، سامي والأسعد، د. طارق، 2004، **دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة**، الجامعة الهاشمية، الأردن، متوفر عبر موقع "الأستاذ الدكتور بوحنية قوي" على الرابط:
www.bouhania.com/news.php?action=view&id=225

خضر، عبد الوهاب، 2009، **معلومات خطيرة حول زيارة مبارك لأمريكا: هل هناك زواج كاثوليكي بين مصر والولايات المتحدة؟**، متوفر عبر موقع " الحوار المتمدّن" على الرابط:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=181749

دن، ميشيل، 2007، **آن أوان الديمقراطية في مصر**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، مشروع الشرق الأوسط، دليل السياسات رقم 30- كانون الثاني 2007، واشنطن.

دورتي، جيمس وبالتسغراف، روبرت، 1985، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: د. وليد عبد الحي، مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ط1.

الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، 1989، **مختار الصحاح**، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة مدققة.

ربيع، محمد عبد العزيز، 1990، **صنع السياسة الأمريكية والعرب**، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان.

رضوان، عبير بسيوني عرفة علي، 2011، **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين**، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1.

رمضان، محمد عبد الغني وآخرون، 2012، **صناعة الغزل والنسيج المصرية بين تسرب العمالة وعزوف الشباب**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء، القاهرة.

الروسان، محمد علي والعماري، طارق تركي، 2010، **الشرق الأوسط الكبير: تطور الرؤية الأمريكية**، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد 2، العدد 4، جامعة مؤتة، الكرك.

زهران، جمال علي، 2007، **الإطار النظري لصنع القرار السياسي (ورؤية إستراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر)**، متوفر عبر موقع " شركاء التنمية للبحوث والاستشارات" على الرابط:
www.pidegypt.org/download/Decision-conf/gamalzahran.pdf

زهران، جمال علي، 2005، **ديناميكية السياسة الخارجية والدور المصري في ظل التحولات الجديدة**، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، ط1.

زهران، جمال علي، 2002، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في نصف قرن – السمات والتحديات**، السياسة الدولية، السنة 38 ، مجلد 37، العدد 149، القاهرة.

السامرائي، قتيبة مخلف عباس، 2008، **آليات الأنظمة السياسية في صناعة القرار السياسي**، مجلة سرّ من رأى – جامعة سامراء، السنة الرابعة، المجلد 4، العدد 10، سامراء.

سرور، عبد الناصر محمد، 2010، **الموقف الأمريكي تجاه قضية القدس 1967 – 2009**، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 26، بيروت.

سعد الدين، ناديا، 2008، **تداعيات مؤتمر أنابوليس 2007**، مجلة دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، السنة 12، العددان 42–43، عمّان.

سعيد، عبد المنعم، 1976، **مصر وأمريكا**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – مؤسسة الأهرام، القاهرة.

سفارة جمهورية العراق في القاهرة، (د.ت)، **العلاقات العراقية المصرية**، متوفر عبر الرابط:
www.mofamission.gov.iq/egy/ab/pagedisplay.aspx?sm=590

سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في القاهرة، (د.ت)، **المساعدات الأمنية والتعاون من أجل مصر الجديدة – مجالات التعاون بين مصر وأمريكا**، متوفر عبر الرابط:
www.egypt.usembassy.gov/security_ar.html

سليم، محمد السيد، 1987، **التحليل السياسي الناصري – دراسة في العقائد والسياسة الخارجية**، مركز دراسات الوحدة العربية – سلسلة أطروحات الدكتوراه(3)، بيروت، ط2.

سليم، محمد السيد، 1998، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2.

سليمان، منذر، 2006، **دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي: تفسيرات ومفاهيم**، المستقبل العربي، السنة 28، العدد 325، بيروت.

السليمي، منصف، 1997، **القرار السياسي الأمريكي**، مركز الدراسات العربي–الأوروبي، باريس، ط1.

سوارتو، هانك، 2012، **استجابة المجتمع الدولي: نشاط فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال (CGPCS)**، ورقة عمل – المؤتمر الثاني

لدولة الإمارات العربية المتحدة حول مكافحة القرصنة، مؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري (إينغما)، دبي.

سولت، جيريمي، 2011، **تفتيت الشرق الأوسط: تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي**، ترجمة: د. نبيل صبحي الطويل، دار النفائس للطباعة والنشر و التوزيع، دمشق، ط1.

سي إن إن بالعربية، 2009، **النص الكامل لخطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما في القاهرة**، متوفر عبر الرابط:
www.archive.arabic.cnn.com/2009/world/6/4/Obama-speech/

شرف الدين، نبيل، 2009، **مبارك يبدأ زيارة إلى واشنطن بعد توقف 4 أعوام**، متوفر عبر موقع "إيلاف" على الرابط:
www.elaph.com/Web/Politics/2009/8/472308.htm

شلبي، السيد أمين، 2013، **مرحلة رابعة للعلاقات المصرية الأمريكية**، الأهرام، متوفر عبر موقع " الأهرام الرقمي" على الرابط:
www.digital-ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1165893&eid=14617

شلبي، السيد أمين، 2011، **العلاقات المصرية الأمريكية 1950-2010 (نظرة مستقبلية)**، سلسلة قضايا مستقبلية، مركز الدراسات المستقبلية في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء، القاهرة.

شلبي، السيد أمين، 2005، **أمريكا والعالم متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية 2000-2005**، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، ط1.

الشوربجي، منار، 2010، **العلاقات المصرية الأمريكية .. كيف يصحح الخلل ويتحقق التوازن؟**، مركز الجزيرة للدراسات، الملفات البحثية (7)- مصر وتبديد أرصدة القوة، شبكة الجزيرة، قطر.

صالح، محسن وآخرون، 2009، **العدوان الإسرائيلي على غزة (2008/12/27-2009/1/18)**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، قسم الأرشيف والمعلومات، تقرير معلومات (8)، بيروت.

أبو طالب، حسن، 2009، **الثنائي والإقليمي في العلاقات المصرية – الأمريكية،** مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، تعليق على حدث – 16 حزيران، بيروت.

الطويل، أماني، 2011، **الموقف الأمريكي من السودان – مسارات التفاعل وطبيعة المخططات،** المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة ملفات، الدوحة.

أبو عامود، محمد سعد، 1988، **صنع القرار السياسي في الحقبة الساداتية،** المستقبل العربي، السنة 11، العدد 112، بيروت.

عبد الحليم، حسن، 2008، **النص الحرفي للهدنة بين حركة حماس والاحتلال الإسرائيلي والتي أبرمت بوساطة مصرية،** مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، متوفر عبر الرابط:

www.alzaytouna.net/permalink/4883.html

عبد الحميد، عبد المطلب، 2003، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1.

عبد الرحمن، زيد عبد الوهاب إسماعيل، 2011، **الاحتلال الأمريكي للعراق وتداعياته على النظام الإقليمي العربي للفترة (2003–2010)**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة، الكرك.

عبد الشافي، عصام، 2013، **جدالات الفكر والحركة: البعد الديني في السياسة الخارجية**، السياسة الدولية، السنة 49، المجلد 48، العدد 191، القاهرة.

عبد الصمد، نهاد احمد مكرم، 2007، **صنع القرار السياسي في مصر والصراع العربي الإسرائيلي – دراسة مقارنة،** متوفر عبر موقع " منتديات الحوار الجامعية" على الرابط:

www.ahmedwahban.com/aforum/viewtopic.php?f=1&t=1465

عبد العاطي، عمرو، 2012، **توتر محكوم: العلاقات المصرية–الأمريكية بعد أزمة المنظمات المدنية**، مجلة السياسة الدولية، السنة 47، المجلد 48، العدد 188، القاهرة.

ابن عبد العزيز، خالد بن سلطان ، (د.ت)، **أسس توازن المصالح – مفهوم المصلحة القومية ومستوياتها**، موسوعة مقاتل من الصحراء، متوفر على الرابط:
www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TawazonKiw/sec04.doc_cvt.htm

ابن عبد العزيز، خالد بن سلطان، (د.ت)، **مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية**، متوفر على الرابط:
www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Darfur/index.htm

ابن عبد العزيز، خالد بن سلطان، (د.ت)، **الحرب في الصومال**، متوفر على الرابط:
www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbSomal/index.htm

عبد العزيز، عادل، 1997، (عرض وتحليل كتاب) **السياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين: التحدي الذي يواجه القيادة الأمريكية** ، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية – جامعة دمشق، العدد 9، دمشق.

عبد العظيم، زينب، 2002، **الإستراتيجية الأمريكية العالمية واستمرار الحرب ضد الإرهاب**، مجلة أمتي في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية، العدد 5، القاهرة.

عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح، 2005، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية.

عبد الله، محمود، 2012، **أيام هزت العالم وغيرت وجه التاريخ**، دار الكتاب العربي، دمشق–القاهرة، ط1.

عبيد، منى حسين، 2007، **منظمة الإيقاد ودورها في مواجهة النزاعات الإفريقية – مشكلتا جنوب السودان والصومال أنموذجاً**، مجلة العلوم السياسية – جامعة بغداد، بحوث ودراسات، العدد 35، بغداد.

عبيد، منى حسين، 2006، **السياسة الأمريكية وحركة الإصلاح السياسي في السودان**، مجلة العلوم السياسية – جامعة بغداد، بحوث ودراسات، العدد 33، بغداد.

العقابي، علي عودة، 2010، **العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، دار الرواد للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، بغداد.

علوي، مصطفى، 1976، **مصر وأمريكا**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – مؤسسة الأهرام، القاهرة.

عنان، كوفي أ.، 2003، **رسالة مؤرخة 7 أيار/مايو 2003 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن**، مجلس الأمن، الأمم المتحدة، نيويورك.

العناني، خليل، 2005، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم العربي: رؤية مستقبلية**، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد 123، القاهرة.

عنايت، راجي، 2006، **أمريكا..إلى أين؟!**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1.

عودة، جهاد، 2011، **من بوش الثاني إلى أوباما: المصالح الإستراتيجية المصرية**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1.

عوض، محمود، 2009، **تغيير أمريكي أو فاصل ونعود**، متوفر عبر موقع " اليوم السابع" على الرابط: /www.youm7.com/story/2009/9/3/133122

العيثاوي، ياسين محمد، 2009، **السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية**، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، ط1.

العيسة، سفيان، 2007، **الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصر- فهم دور المؤسسات**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، سلسلة الشرق الأوسط، أوراق كارنيغي، العدد 5، بيروت.

العيسوي، إبراهيم، 2006، **قصة المعونة الأمريكية لمصر**، كتب عربية www.kotobarabia.com، القاهرة.

الغمري، عاطف، 2010، **مصر وأمريكا – بوادر التغيير في عصر أوباما**، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1.

أبو الغيط، أحمد، 2013، **شهادتي .. السياسة الخارجية المصرية 2004-2011**، دار نهضة مصر للنشر، القاهرة، ط1.

فايد، عمار أحمد، 2012، **المعونة الأمريكية بين كامب ديفيد وثورة يناير**، نهضة ميديا للدراسات والأبحاث، ملفات سياسية، العدد 1، السنة الأولى، القاهرة.

فرج، أنور محمد، 2007، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية – دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية.

الفقي، إبراهيم، 2008، **فن وأسرار اتخاذ القرار**، مؤسسة بداية للإنتاج والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1.

الكلوب، وائل محمود، 2011، **دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر (2001-2009)**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية – كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمّان.

كمال، عبد الله، 2009، **إعادة بناء العلاقات المصرية الأمريكية**، متوفر عبر الرابط:
www.abkamal.net/news/news.aspx?id=13207

الكيالي، عبد الحميد وآخرون، 2009، **دراسات في العدوان الإسرائيلي على غزة .. عملية الرصاص المصبوب / معركة الفرقان**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1.

الكيلاني، ماجد عرسان، 2005، **صناعة القرار الأمريكي**، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان.

ماضي، محمد، 2004، **إلى أين تتجه العلاقات المصرية الأمريكية ؟**، متوفر عبر موقع "Swiss Info" على الرابط: /www.swissinfo.ch/ara/384110

ماضي، محمد، 2003، **هيمنة المحافظين الجدد**، متوفر عبر موقع " Swiss Info " على الرابط:
www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=3307084

مجمع اللغة العربية – الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، 2004، **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4.

محمود، فارس تركي، 2011، **العلاقات المصرية – الأمريكية2001–2007**، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، السنة 7، العدد 21، الموصل.

محمود، فارس تركي، 2008، **العلاقات المصرية الأمريكية 1991–2001**، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، السنة 4، العدد 10، الموصل.

مرشدي، هاني، 2013، **العلاقات المصرية الأمريكية (ورشة عمل)**، مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد 61، القاهرة.

المزيني، صالح مصطفى، 1994، **تأثير العلاقات الأمريكية الصهيونية على العلاقات الأمريكية المصرية 1948–1956**، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط1.

مسعد، نيفين، 2010، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**، المستقبل العربي، السنة 33، العدد 379، بيروت.

المشهداني، سلام علي احمد، 2013، **صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية**، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية القانون والسياسة في الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم، 1978، **الولايات المتحدة والمشرق العربي**، سلسلة عالم المعرفة (4)، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت.

المعرفة، (د.ت)، **سعد الدين إبراهيم**، متوفر عبر الرابط:

www.marefa.org/index.php/سعد_الدين_ابراهيم

مقلد، إسماعيل صبري، 1982، **نظريات السياسة الدولية – دراسة تحليلية مقارنة**، جامعة الكويت، الكويت، ط1.

مقلد، إسماعيل صبري، 1991، **العلاقات السياسية الدولية (دراسة في الأصول والنظريات)**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، طبعة خاصة.

المنشاوي، محمد، 2014، **مبارك في آخر رحلة له إلى أمريكا**، متوفر عبر موقع " بوابة الشروق " على الرابط:
www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=25042014

ناصوري، احمد، 2005، **دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد الأول، دمشق.

نافعة، حسن، 2010، **أسس ومرتكزات السياسة الخارجية في عهد مبارك – معطيات التاريخ وحقائق الجغرافيا**، مركز الجزيرة للدراسات، الملفات البحثية (7)- مصر وتبديد أرصدة القوة، شبكة الجزيرة، قطر.

نامق، بسمة خليل، 2009، **مؤسسات مخازن التفكير Think Tanks ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة – النموذج الأمريكي**، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية- جامعة القادسية، المجلد الثاني، العدد الثاني، الديوانية.

النعيمي، احمد نوري، 2012، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية- الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ط1.

النوبي، محمود، 2009، **انطلاق جولة الحوار الإستراتيجي المصري-الأمريكي اليوم**، الأهرام، متوفر عبر موقع "الأهرام" على الرابط:
www.ahram.org.eg/Archive/2009/6/7/Arab1.htm

هلال، أحمد محمد، 2010، **تفاعلات السياسة الخارجية المصرية 2009**، مجلة مصر والعالم المعاصر، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، العدد 2، القاهرة.

هلال، علي الدين، 2006، **تطور النظام السياسي في مصر 1805-2005**، كتب عربية www.kotobarabia.com، القاهرة.

الهيئة العامة للاستعلامات، 2014، **العلاقات المصرية السودانية – العلاقات السياسية**، 28 أيلول، متوفر عبر الرابط:

www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=5165

الهيئة العامة للاستعلامات، (د.ت)، **العلاقات المصرية الصومالية**، متوفر عبر الرابط:

www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=2479

الهيئة العامة للاستعلامات، (د.ت)، **مصر و مؤتمر أنابوليس**، متوفر عبر الرابط:
www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=503

الوادية، أحمد جواد سالم، 2009، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001-2008**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة.

وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 2010، **مجموعة الاتصال الدولية المعنية بالصومال تعقد اجتماعها بالجامعة العربية غداً**، متوفر عبر الرابط:

www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2077227&language=ar

ويكيبيديا، (د.ت)، **الانقسام الفلسطيني**، " الموسوعة الحرة " على الرابط:

www.ar.wikipedia.org/wiki/الانقسام_الفلسطيني

ويكيبيديا، (د.ت)، **العلاقات المصرية الأمريكية**، " الموسوعة الحرة " على الرابط:

www.ar.wikipedia.org/wiki/علاقات_أمريكية_مصرية

ويكيبيديا، (د.ت)، **محمد حسني مبارك**، " الموسوعة الحرة " على الرابط:

www.ar.wikipedia.org/wiki/محمد_حسني_مبارك

ياسين، أشرف محمد عبد الله، 2010، **السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط**، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 26، بيروت.

يسري، باسل، 2009، **جولة جديدة من الحوار الإستراتيجي المصري–الأمريكي في واشنطن،** الأهرام، الطبعة الدولية، متوفر عبر موقع "الأهرام الرقمي" على الرابط:

www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=80897&eid=160

يوسف، محسن، 2007، **العلاقات المصرية الأمريكية،** منتدى الحوار، الكراسة 75، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية.

ب- المراجع باللغة الإنجليزية:

Aftandilian. Gregory, 2013, **Egypt's New Regime and The Future of the U.S. Egyptian Strategic Relationship,** Strategic Studies Institute and U.S. Army War Collage Press, U.S. Army War Collage, Carlisle Barraks, PA

Ajami, Fouad, 1979, **The Struggle For Egypt's Soul – Can there be an Arab world without Egypt?,** Foreign Policy, available: www.foreignpolicy.com/articles/1979/06/15/the_struggle_for_egypts_soul

Bush, George W., 2005, **State Of The Union Address To The 10Th Congress- The United States Capitol**, The White House Archive, Washington, D.C

Bush, George W., 2003, **Remarks On The Freedom Agenda- United States Champer of Commerce**, The White House Archive, Washington, D.C

Bush, George W., 2002, **The National Security Strategy Of The United States Of America**, The White House, Washington, D.C

Bush, George W., 2001, **Address To The Joint Session Of The 107Th Congress**, The White House Archive, Washington, D.C

Cook, Steven A., 2013, **What Is Egypt?**, Foreign Policy, available: www.foreignpolicy.com/articles/2013/03/01/what_is_egypt_us_relations

Cook, Steven A.& Sabbagh, Hasib J., 2009, **Washington Pyramid Scheme**, Council Of Foreign Relations, available: www.cfr.org/egypt/washington-pyramid-scheme/p21951?breadcrumb=%25fregion%2F150%2Fegypt

Cook, Steven A., 2005, **The Right Way To Promote Arab Reform**, Foreign Affairs, March\April 2005, available: www.foreignaffairs.com/articles/60625/steven-a-cook/the-right-way-to-promote-arab-reform

Council On Foreign Relations, 2002, **Strengthening The U.S.-Egyptian Relationship (A CFR Paper),** available: www.cfr.org/egypt/strengthening-us-egyptian-relationship-cfr-paper/p8666

Dagne, Ted, 2010, **Somalia: Current Conditions and Prospects for a Lasting Peace**, Congressional Research Service 7-5700, RL33911, The Library of Congress, Washington, D.C

Dunne, Michele, 2006, **Evaluating Egyptian Reform,** Carnegie Endowment For International Peace – Democracy and Rule of Law Project, Carnegie Papers – Middle East Series, No.66, Washington, D.C

Elsadat, Anwar, 1972, **Where Egypt stands**, Foreign Affairs, available: www.foreignaffairs.com/articles/24380/anwar-elsadat/where-egypt-stands

Exum, Andrew & Snyder, Zack, 2007, **Democracy Demotion In Egypt: Is The United States a Willing Accomplice?,** The Washington Institute For Near East Policy, Policy Watch 1212, Washington, D.C

Freigang, Carolina Anna-Maria, 2013, **United States Democracy Promotion In Egypt From 1981-2012,** StudentTheses@cbc, (Master Thesis)- Department of Business and Politics, Copenhagen Business School, Frederiksberg

Haass, Richard N., 2002, **Think Tanks and U.S. Foreign Policy: A Policy-makers perspectives**, U.S. foreign policy Agenda, An electronic journal of The U.S. department of state, Vol. 7, No.3, Washington D.C.

Jeffrey, James F., 2014, **Behind the U.S. Withdrawal From Iraq**, The Washington Institute For Near East Policy, Policy Analysis, available: www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/behind-the-u.s.-withdrawal-from-iraq

Kuehner, Trudy J., 2009, **The U.S. and Egypt Since the Suez Crisis**, Foreign Policy Research Institute, Vol.14, No.23, available: www.fpri.org/footnotes/1423.200907.kuehner.usegyptsincesuez.html

Kurtzer, Daniel C., 2008, **Where is Egypt Headed?**, Foreign Policy Research Institute, available: www.fpri.org/enotes/200811.kurtzer.egyptheaded.html

Mark, Clyde R., 2003, **Egypt–United States Relations,** CRS, Order Code IB93087, The Library of Congress, Washington, D.C

Mark, Clyde R., 2002, **Egypt – United States Relations,** CRS, Order Code IB93087, The Library of Congress, Washingtion, D.C

Mearsheimer, John J. and Walt, Stephen M., 2006, **The Israel Lobby and U.S. Foreign policy,** London Review of Books, Vol.28, Vo.6, London.

Obama, Barack, 2010, **National Security Strategy-Nov.2010,** The White House, Washington, D.C

Office of Inspector General, 2009, **Audit of USAID/Egypt's Democracy and Governance Activities,** U.S. Agency for International Development, Washington, D.C

Phillips, Macon, 2009, **President Barack Obama's Inaugural Address " New Era of Responsibility",** The White House Blog – 21January, available: www.whitehouse.gov/blog/inaugural-address

Sasely, Brent E., 2002, **Changes And Continuities In Jordanian Foreign Policy**, Middle East Review Of International Affairs, The Global Research In International Affairs Center, Vol.6, No.1, Herzliya

Schenker, David, 2009, **Obama in Cairo: Another Step Toward Rapprochement ?,** The Washingtion Institute for Near East Policy, Policy Analysis, Policy Watch 1523- May.29, available: www.washingtoninstitute,org/policy-analysis/view/obama-in-cairo-another-step-toward-rapprochement

Sharp, Jeremy M,. 2011, **Egypt: Background and U.S. Relations,** Congressional Research Service 7-5700, RL33003, The Library of Congress, Washingtion, D.C

Sharp, Jeremy M., 2010, **U.S Foreign Assistance To The Middle East,** Congressional Research Service 7-5700, RL32260, The Library of Congress, Washingtion, D.C

Sharp, Jeremy M., 2009, **Egypt: Background and U.S. Relations,** Congressional Research Service 7-5700, RL33003, The Library of Congress, Washington, D.C

Sharp, Jeremy M., 2008, **Egypt: Background and U.S. Relations,** Congressional Research Service, Order Code RL33003, The Library of Congress. Washington, D.C

Sharp, Jeremy M., 2007, **Egypt: Background and U.S. Relations,** Congressional Research Service, Order Code RL33003, The Library of Congress, Washington, D.C

Sharp, Jeremy M., 2006, **Egypt: Background and U.S. Relations,** Congressional Research Service, Order Code RL33003, The Library of Congress, Washington, D.C

Sharp, Jeremy M., 2006, **U.S. Democracy Promotion Policy In The Middle East: The Islamist Dilemma**, Congressional Research Services (Report RL 33486), The Library Of Congress, Washington, D.C

Sharp, Jeremy M., 2005, **The Broader Middle East and North Africa Initiative: An Overview**, Congressional Research Service, Order Code RS22053, The library of Congress, Washington, D.C

Sills, David L. and Marton, Robert K., 1968, **International Encyclopedia of the Social Sciences,** available: www.encyclopedia.com/topic/National-Character.aspx

The Presidential Study Group, 2005, **Security. Reform. Peace- The Three Pillars Of U.S. Strategy In The Middle East,** The Washington Institute For Near East Policy, Washington , D.C

Viotti, Paul R. and Kauppi, Mark V., 2009, **International Relation Theory,** Pearson Education, inc, New Jersey, 4th Edition.

Zanotti, Jim, 2010, **Israel and The Palestinians: Prospects for Two-State Solution,** Congressional Research Service 7-5700, R40092, The Library of Congress, Washington, D.C

الملحق " أ "

الباب الدوّار " The Revolving Door "

يقـول "ريتـشارد هـاس" مـدير دائـرة التخطـيط الـسياسي فـي وزارة الخارجيـة: "إن مؤسسات الفكر والرأي تؤمّن سيلاً مستمراً من الخبراء للخدمة في الحكومات الجديدة وللعمل في الكونجرس ووظيفتها هذه بالغة الأهمية في النظام السياسي الأمريكي"، ثم يضيف: "إن مؤسسات الفكر والرأي تؤمّن للرسميين الذين يتركون مناصبهم الحكومية مواقـع مؤسـساتية يـستطيعون مـن خلالهـا تبـادل أفكـارهم المتبـصّرة التـي جنوهـا خـلال خدمتهم في الحكومة، ويبقون منخرطين في النقاشات حول قضايا السياسة الخارجية الملحّة بحيث يشكلوا نوعاً من مؤسسات الظل الغير رسمية للشؤون الخارجية"؛ وتتفرد الولايات المتحدة دون سواها بهذا " الباب الدوار" والذي يعدّ من مصادر قوّتها.

وفيمـا يلـي قائمـة بأسـماء بعـض الأمـريكيين البـارزين والـذين خـدموا فـي كـلّ مـن الحكومة ومؤسسات الفكر والرأي *:

* **جـيمس بيكـر** James Baker – الـرئيس الفخـري لمعهـد جـيمس أ. بيكـر الثالـث للسياسة العامة في جامعة رايس، بولاية تكساس.
سابقاً: وزير خارجية في حكومة "بوش الأب" (1989–1992)، ووزير المالية ورئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين الرئاسي (1985–1988).

* **سي. فريد بيرغستن** C. Fred Bergsten – مدير معهد الاقتصاد الدولي.
سابقاً: مؤسسة كارنيغي الوقفية للسلام الدولي (1981)، مساعد وزير المالية للشؤون الدولية (1977–1981)، باحث رئيسي في معهد بروكينغز (1972–1976)، مدير رئيسي للشؤون الاقتصادية الدولية في مجلس الأمن القومي (1969–1971)، مجلس العلاقات الخارجية (1967–1968).

* **جون بولتون** John Bolton – وكيل وزارة الخارجية لشؤون مراقبة التسلح والأمن الدولي.
سابقاً: نائب رئيس معهد أميريكان إنتربرايز، ومساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية (1989–1993).

* **زبيغنيو بريجنسكي** Zbigniew Brzezinski – مستشار في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية.
سابقاً: مستشار الرئيس " كارتر" للأمن القومي (1977–1981).

* **باولا دوبريانسكي** Paula Dobriansky – نائبة وزير الخارجية للشؤون العالمية.
سابقاً: نائبة رئيس ومديرة مكتب مجلس العلاقات الخارجية في مكتب واشنطن، مديرة مشاركة للسياسة والبرامج في وكالة المعلومات الأميركية، مديرة الشؤون الأوروبية والسوفيتية في مجلس الأمن القومي.

* **لي فاينستاين** Lee Feinstein – باحث رئيسي لسياسة أمريكا الخارجية والقانون الدولي في مجلس العلاقات الخارجية.
سابقاً: نائب أول لمدير تخطيط السياسة في وزارة الخارجية أثناء إدارة "كلينتون".

* **ليسلي غلب** Leslie Gelb – رئيسة مجلس العلاقات الخارجية.
سابقاً: باحثة مشاركة رئيسية في مؤسسة كارنيغي الوقفية (1980–1981)، مساعدة وزير الخارجية للشؤون السياسية والعسكرية (1977–1979)، باحثة رئيسية في معهد بروكينغز (1969–1973)، ومديرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية (1967–1969).

* **ريتشارد هولبروك** Richard Holbrook – مستشار في مجلس العلاقات الخارجية.
سابقاً: مساعد وزير الخارجية لأوروبا (1994–1996)، مبعوث الرئيس " كلينتون" الخاص إلى البوسنة وكوسوفو، مساعد وزير خارجية الرئيس " كارتر" لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ (1977–1981)، رئيس تحرير المجلة الفصلية لمؤسسة كارنيغي الوقفية " فورين بوليسي" (1972–1976).

* **كيم هولمز** Kim Holmes – نائب وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية.
سابقاً: نائب رئيس مؤسسة " هيريتيج"، وباحث رئيسي في معهد كلية " فليتشر" لتحليل السياسة الخارجية.

* **جيمز كلي** James Kelly – مساعد وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ.
سابقاً: رئيس منتدى المحيط الهادئ التابع لمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في "هونولولو"، مساعد الرئيس " ريغان" الخاص لشؤون الأمن القومي، مدير أول للشؤون الآسيوية في مجلس الأمن القومي (1986-1989).

* **زلماي خليل زاد** Zalmay Khalilzad – مبعوث الرئيس "بوش" الخاص إلى أفغانستان والمساعد الخاص لجنوب غرب آسيا والشرق الأدنى وشمال إفريقيا في مجلس الأمن القومي.
سابقاً: مدير برنامج الإستراتيجية والعقيدة وهيكلية القوات لمشروع مؤسسة راند لسلاح الطيران (1993-1999)، مساعد وكيل وزارة الدفاع للسياسة والتخطيط (1991-1992)، عالم سياسة رئيسي في مؤسسة راند (1991-1992)، مستشار خاص لوكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية حول الحرب الإيرانية-العراقية والحرب السوفيتية في أفغانستان (1985-1989).

* **هنري كيسنجر** Henry Kissinger – وزير الخارجية (1973-1977)، مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي خلال إدارتي "نيكسون وفورد" (1969-1975)، مدير الدراسات في مجلس برنامج العلاقات الخارجية الخاص بالأسلحة النووية والسياسة الخارجية (1955-1956).
* **ريتشارد بيرل** Richard Perle – باحث مقيم في معهد أميريكان إنتربرايز، رئيس مجلس السياسة الدفاعية في وزارة الدفاع.

سابقاً: مساعد وزير الخارجية لسياسة الأمن الدولي (1981–1987).

* **جورج شولتز** George Shultz – حامل زمالة توماس دبليو وسوزان ب. فورد الممتازة، في مؤسسة هوفر.
سابقاً: وزير الخارجية في إدارة "ريغان" (1982–1989)، رئيس مجلس مستشاري السياسة الاقتصادية للرئيس "ريغان" (1981–1982)، وزير المالية (1972–1974)، وزير العمل في إدارة "نيكسون" (1969–1970).

* **ستروب تالبوت** Strobe Talbott – رئيس مؤسسة بروكينغز.
سابقاً: نائب وزير الخارجية في حكومة "كلينتون" (1994–2001)، المساعد الخاص للرئيس ومدير أول لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي (1993–1995).

---

* Source: Haass, Richard N., 2002, The Revolving Door - The Role Of Think Tanks In U.S. Foreign Policy, U.S. Foreign Policy Agenda, Vol.7, No.3, Washington D.C, pp. 39-41.

الملحق "ب"

أهم وثائق الخارجية الأمريكية المتعلقة بمصر

" تسريبات ويكيليكس "

الوثيقة رقم 1 – (مقابلة وفد الكونجرس مع القيادة المصرية)

أظهرت هذه الوثيقة والتي نشرها موقع ويكيليكس أن الرئيس المصري حسني مبارك نصح الأمريكيين بنسيان أمر الديمقراطية في العراق، وقالت الوثيقة أن مبارك قال للأمريكيين بأنه لا يمكنهم الانسحاب من العراق لأن ذلك سيسمح لإيران بالسيطرة.

وأضافت الوثيقة أن مبارك قدّم للأمريكيين وصفة لمعالجة متاعبهم في العراق قائلاً: "ادعموا قوات الجيش، خففوا قبضتكم، ثم نظموا انقلاباً تأتون على إثره بديكتاتور، لكنه ديكتاتور عادل".

تجدر الإشارة إلى أن الوثيقة هي البرقية التي تحمل الرقم 08CAIRO1067 أرسلتها السفيرة الأمريكية في القاهرة "مارغريت سكوبي" بصفة "سري للغاية" بتاريخ 2008/5/27، وموضوعها: مقابلة وفد الكونجرس مع القيادة المصرية. ومما جاء في ملخّص الوثيقة:

- ناقش وفد من الكونجرس القضايا المصرية والإقليمية مع عدد من القادة السياسيين ورجال الأعمال المصريين على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي 18-20/ أيار في شرم الشيخ، مصر.
- ركّز الرئيس مبارك ومدير المخابرات عمر سليمان وجمال مبارك ابن رئيس الجمهورية على الحاجة إلى تعميق التعاون لحل الأزمة الإسرائيلية / الفلسطينية، وتقليص نفوذ إيران المتنامي في المنطقة.
- في الشأن العراقي قال السيد مبارك: "لا يمكنكم الانسحاب"، ولكنه نصح بالدعم العسكري والسماح لديكتاتور "عادل" بالوصول إلى السلطة عبر انقلاب. ثم أضاف السيد مبارك قائلاً: " أسقطوا الديمقراطية من حساباتكم، فالطبيعة العراقية عنيفة بطبعها".
- على الجانب الاقتصادي أبدى رجال الأعمال المصريين أسفهم لعدم وجود اتفاقية تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة، وطلبوا من الولايات المتحدة لدفع مصر بقوة نحو الحكم الجيد والإصلاحات الديمقراطية.

- تألف وفد الكونجرس من النواب: بريان بيرد، كريستوفر شايز، بيتر ديفازيو، جيف فورتنبري، جيم كوبر، أما النائبة جين هارمان فقد انضمت لوقت قصير في 18 أيار.

وتالياً النصّ الأصلي للبرقية باللغة الإنجليزية كما هي من مصدرها*.

VZCZCXRO3741 PP RUEHBC RUEHDE RUEHDIR RUEHIHL RUEHKUK RUEHROV DE RUEHEG #1067/01 1481153 ZNY CCCCC ZZH P 271153Z MAY 08 FM AMEMBASSY CAIRO TO RUEHC/SECSTATE WASHDC PRIORITY 9342 INFO RUEHXK/ARAB ISRAELI COLLECTIVE RUCNIRA/IRAN COLLECTIVE RUCNRAQ/IRAQ COLLECTIVE

C O N F I D E N T I A L SECTION 01 OF 02 CAIRO 001067
SIPDIS
DEPARTMENT FOR NEA/ELA, H E.O. 12958: DECL: 05/20/2018
TAGS: PREL *[External Political Relations]*, PGOV *[Internal Governmental Affairs]*, ECON *[Economic Conditions]*, EG *[Egypt]*
SUBJECT: CODEL BAIRD MEETS WITH EGYPTIAN LEADERS ON MARGINS OF WEF
Classified by DCM Stuart Jones for reasons 1.4 (b) and (d).

¶1. (C) Summary: Codel Baird discussed Egyptian and regional issues with Egypt's political and business leaders on the margins of the May 18 - 20 World Economic Forum (WEF) in Sharm El Sheikh, Egypt. President Mubarak, Intelligence Chief Omar Soliman, and presidential son Gamal Mubarak focused on the need for deep engagement to resolve the Israeli/Palestinian crisis and to hinder Iran's growing influence in the region. On Iraq, Mubarak said "you cannot leave" but advised strengthening the military and allowing a "fair" dictator to come to power via a coup. "Forget democracy," he opined, "the Iraqis are too tough by nature." On the economic side, Egypt's business leaders regretted the lack of a U.S.-Egypt free trade agreement and asked the U.S. to push Egypt harder on good governance and democratic reform. Codel Baird consisted of Representatives Brian Baird (D-WA), Christopher Shays (R-CT), Peter DeFazio (D-OR), Jeff Fortenberry (R-NE), and Jim Cooper (D-TN); Representative Jane Harman (D-CA) joined the codel briefly on May 18. End summary.

President Mubarak

¶2. (C) The codel began by thanking Mubarak for his positive leadership on regional issues. Mubarak said that he had advised Vice President Cheney and other U.S. officials not to invade Iraq and that "no one listened," but that now "it would be a mistake" to withdraw forces immediately because it would further open the door for Iran. Asked about U.S.-Egypt relations, Mubarak confirmed that "we have very good relations with the U.S.," but "your administration is not well-informed." However, "I am patient by nature," he said, in apparent reference to U.S. criticisms over human rights and democratization. Congressman Shays encouraged Mubarak to engage with Iraq as much as possible and asked if Egypt would send an ambassador, to which Mubarak replied "no, I cannot do it. When there is stability I am willing, but I cannot force civilians to go."

¶3. (C) Asked about Egypt's reaction if Iran developed nuclear weapons capability, Mubarak said that none will accept a nuclear Iran, "we are all terrified." Mubarak said that when he spoke with former Iranian President Khatami he told him to tell current President Ahmedinejad "not to provoke the Americans" on the nuclear issue so that the U.S. is not forced to strike.

Mubarak said that Egypt might be forced to begin its own nuclear weapons program if Iran succeeds in those efforts.

¶4. (C) Asked about whether the U.S. should set a timeline for withdrawal from Iraq, Mubarak said "you cannot leave" because "you would leave Iran in control." Mubarak explained his recipe for a way forward: "strengthen the armed forces, relax your hold, and then you will have a coup. Then we will have a dictator, but a fair one. Forget democracy, the Iraqis are by their nature too tough."

Omar Soliman

¶5. (C) Egyptian General Intelligence Service (EGIS) chief Omar Soliman gave the codel an expansive evaluation of the key issues in the region. He focused on Iran's growing influence in Iraq, with Hamas, with Hizballah in Lebanon, and with Shia communities in the Gulf. To solve regional problems Egypt is working on three tracks - Palestine, Lebanon, and Iraq.

¶6. (C) Egypt hopes to achieve something soon on the Palestinian track, he said, but neither side is ready to stop the vicious circle of violence, although most on both sides want "quiet." Soliman's job now, he said, is to bridge the gaps on specific issues like border crossings, prisoner exchange, and bringing Hamas and the PA back together. He hoped to see an agreement on borders for a Palestinian state by the end of 2008, and noted that as a practical matter very few Palestinian refugees would seek right of return.

¶7. (C) On Lebanon, speaking a week before the Doha agreement was penned, Soliman said the three problems are Syria's large influence, lack of power of the majority over militia forces, and weak Arab support for the government. Syria is seeking a deal with Israel and the U.S. over returning the Golan and canceling the Hariri tribunal to lessen its meddling and Lebanon needs a strong, nationalist army. Soliman bemoaned that the Arab states have too poor relations with Syria to push them effectively.

¶8. (C) On Iraq, Egypt meets regularly with Jordan, Saudi Arabia, UAE, Kuwait, and Turkey to discuss reducing Iranian influence. The GOI must understand it has support from the Arabs and the U.S., not just Iran, he said. Soliman advocated making Iran suffer economically to be "too busy with its people" to make problems in Iraq. Reducing Iranian influence will help the Iraqi government become one, and not a competition between Sunni and Shi'a. he said.

¶9. (C) Asked about the consequences of any U.S. strike on Iranian nuclear capabilities, Soliman said such an attack would not destroy Iran's nuclear capabilities and would only unite Iranians with their leadership and against the U.S. He repeated the need to make Iran "busy with its people" by effective sanctions, citing the successful example of Libya. Asked about Sudan, he said that Egypt is still working to make north-south unity attractive, and to encourage talks between the GOS and rebels and between Bashir and Deby.

¶10. (C) Asked what it means when Arabs say that the U.S. "should listen to us," Soliman gave the example that President Mubarak warned Vice President Cheney about the consequences of the U.S. invading Iraq. Additionally, "your unilateral positions on economic aid are difficult." However, Soliman emphasized that Egypt is keen to continue to have a "very close" relationship with the U.S.

Gamal Mubarak

¶11. (C) Gamal opined that the "battle lines are clearer for Egypt than ever before" on regional issues. The region "will not realize its full potential as long as geopolitical problems continue," he said. With the Israeli/Palestinian problem in particular, "we are racing against time." Gamal advocated close engagement by the U.S., Egypt, and other countries

(NFI) in order to make practical improvements in the every day lives of Palestinians and develop a framework for a final deal, with borders as the key issue. Other regional issues such as Iran and Lebanon are "much more complicated," he said; "the picture is not that rosy."

¶12. (C) Representative Baird raised the issue of USAID efforts to assist conservation of Red Sea reefs, which Gamal agreed was an important issue. Representative Shays asked Gamal's opinion of Syria President Bashar Al Assad, to which Gamal replied that "he understands the world better than his father," but that he is worried that opening up politically or economically could result in a loss of control.

¶13. (C) Representative Harman asked for Egypt to do more to fight smuggling to Gaza through tunnels, perhaps by setting up roadblocks a few miles before the border to intercept contraband. Gamal said that the border is a "shared concern" and Egypt is doing what it can to address smuggling.

¶14. (C) Representative Fortenberry asked about how to counter a developing Iranian nuclear program. Egypt and Saudi Arabia, as well as Jordan, are the "heavyweights" that can counter Iran, Gamal said, but he advocated movement on the Israeli/Palestinian track to remove a prime issue that Iran can use as a pretext.

American Chamber of Commerce in Egypt

¶15. (SBU) The AmCham group led by President Omar Mohanna (Suez Cement) lamented that the lack of a U.S.-Egypt FTA continues to push Egypt's trade towards Europe and away from the U.S. They praised the Qualified Industrial Zones (QIZ) program and advocated expanding it to upper Egypt, though they acknowledged that increasing Egyptian textile exports to the U.S. would be a sensitive issue in the U.S. textile lobby. Karim Ramadan (Microsoft) praised the historic role of USAID in Egypt and asked that it continue with a focus on education and health, areas in particular need of development in Egypt.

SCOBEY

* Source: www.wikileaks.org/cable/2008/05/08CAIRO1067.html

الوثيقة رقم 2 – (وفد من الكونجرس برئاسة كيري يقابل الرئيس مبارك)

أظهرت الوثيقة رقم 08CAIRO1637 تحت صفة "سري للغاية" – والتي كشف عنها " موقع ويكيليكس"– المعلومات التي نقلتها السفيرة الأمريكية في القاهرة " مارجريت سكوبي" بتاريخ 31 تموز 2008 عن اللقاء الذي جمع وفداً أمريكياً برئاسة السيناتور " جون كيري" مع الرئيس المصري حسني مبارك، ومما جاء في ملخص البرقية:

– في 2 تموز قام السيناتور " كيري " والسفيرة الأمريكية بمناقشة التطورات الإقليمية مع الرئيس حسني مبارك بما في ذلك زيمبابوي، السودان، العراق، إيران، ثم إسرائيل وفلسطين، وقال مبارك إنه يعمل على إيجاد حل للسودان لكنه يفعل ذلك في هدوء، وقد حذّر مبارك من الانسحاب " المتهوّر" للقوات الأمريكية من العراق.

– وصف الرئيس المصري الإيرانيين بأنهم " كذّابون"، وقال: إنهم يدعمون الإرهاب، وقال أيضاً: إن العرب لن يستطيعوا الانضمام للولايات المتحدة في تحالف دفاع رسمي ضد إيران خوفاً من انتقامها، كما عبّر "مبارك" عن الإحباط من عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية وذمّ الانقسام الفلسطيني.

وتالياً النصّ الأصلي للبرقية باللغة الإنجليزية كما هي من مصدرها*.

VZCZCXRO0166 PP RUEHROV DE RUEHEG #1637/01 2131008 ZNY CCCCC ZZH P 311008Z JUL 08 FM AMEMBASSY CAIRO TO RUEHC/SECSTATE WASHDC PRIORITY 0100 INFO RUEHXK/ARAB ISRAELI COLLECTIVE PRIORITY

C O N F I D E N T I A L SECTION 01 OF 02 CAIRO 001637
SIPDIS
NSC FOR PASCUAL
E.O. 12958: DECL: 07/21/2018
TAGS: PREL *[External Political Relations]*, PGOV *[Internal Governmental Affairs]*, KPAL *[Palestinian Affairs]*, PHUM *[Human Rights]*, AU *[Austria]*, EG *[Egypt]*, IR *[Iran]*, IS *[Israel]*, SU *[Sudan]*
SUBJECT: CODEL KERRY MEETING WITH PRESIDENT MUBARAK
Classified By: Ambassador Margaret Scobey, for reasons 1.4 (b) and (d).

¶1. (C) Summary: On July 2, Senator Kerry and the Ambassador discussed regional developments with President Hosni Mubarak, including Zimbabwe,

Sudan, Iraq, Iran, and Israel-Palestine. Mubarak said that Egypt was working to find a solution in Sudan, but preferred to do so "quietly." Mubarak warned against a precipitous U.S. withdrawal from Iraq. While he called Iranians "liars" and said they sponsor terrorism, he opined that no Arab state would join the U.S. in a formal defense alliance against Iran for fear of retaliation. Mubarak expressed frustration with the Israeli-Palestinian peace process, and was particularly disparaging about the lack of Palestinian unity. End summary.

AU "Soft" on Mugabe

¶2. (C) In a 60-minute meeting with President Mubarak in Sharm El-Sheikh, Senator Kerry began by asking for Mubarak's views on the discussions at the African Union Summit, which had concluded in Sharm El-Sheikh the previous day. Mubarak said he had been at the Summit until late in the evening and was tired. He reported that some member states had condemned Zimbabwean president Robert Mugabe, while others told him to form a national unity government and find a role for the opposition parties. Mubarak said he couldn't prevent Mugabe from attending the conference in Egypt because Zimbabwe is a member of the African Union. He said the British were behind this "big fuss" and that the pressure from other African leaders was "sufficiently soft that Mugabe can do what he wants."

Sudan: Quiet Diplomacy Is Best

¶3. (C) In response to Senator Kerry's query about the situation in Sudan, Mubarak said the issue was not discussed publicly at the AU summit. He also said "this issue could have been worked out" if it were not debated so publicly because "two tribes always work things out." Mubarak noted Egypt's attempts to "try and help the (Sudanese) people" through the Egyptian hospital in Sudan and the efforts of EGIS Director Omar Suleiman to advise on North-South negotiations.

Iraq: Don't Pull Out Too Soon

¶4. (C) Turning to Iraq, Senator Kerry asked Mubarak if he had changed his opinion of Prime Minister Al Maliki after Iraq's successful stabilization efforts in Basra and Sadr City. Mubarak said he "I am not critical. He came to Cairo. I gave him my phone number but he hasn't called us." He noted that Egypt offered to host and train Iraqi forces, but that the offer had not been acted upon by the Iraqis. He said the U.S. "cannot withdraw until you strengthen the armed forces and police. Until then you have to stay."

Beware The Iranians

¶5. (C) Mubarak's top concern for the stability of Iraq and the region is Iran. He believes that "as a result of the invasion of Iraq, Iran is spreading everywhere." He urged the U.S. to be wary of what Iran says. "They are big, fat liars and justify their lies because they believe it is for a higher purpose." He said he believes this opinion is shared by other leaders in the region. Nonetheless, he opined that no Arab state will join the U.S. in a defense relationship vis-a-vis Iran out of fear of "sabotage and Iranian terrorism." He said Iran's sponsorship of terrorism is "well-known but I cannot say it publicly. It would create a dangerous situation." Mubarak said that sanctions are the best hope for containing Iran, but Arab states won't dare to endorse them.

Not Optimistic on The Peace Process

¶6. (C) On the Middle East Peace Process, Mubarak said he sees no progress between Syria and Israel and doesn't expect any progress between Israel and the PA leadership. He said that "Palestinians are quarrelling" and Hamas and other factions will reject any agreement made by Abu Mazen. Senator Kerry suggested the parties appeared to be close in some areas. In response, Mubarak reiterated he doesn't believe the many Palestinian factions will reach agreement and, thus, they only serve to undermine Abu Mazen's efforts.
¶7. (C) This cable was not cleared by CODEL Kerry.

SCOBEY

* Source: www.wikileaks.org/cable/2008/07/08CAIRO1637.html

الوثيقة رقم 3 – (مقابلة الأدميرال " مولين " مع اللواء عمر سليمان)

كشفت تسريبات موقع ويكيليكس عن الوثيقة التي أرسلتها السفيرة الأمريكية في القاهرة " مارجريت سكوبي" إلى وزارة الخارجية الأمريكية في 30 نيسان 2009 والمحفوظة تحت رقم 09CAIRO746 وصفتها " سرّي " وموضوعها: الاجتماع الذي عقد بتاريخ 21 نيسان 2009 بين رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية الأدميرال " مايكل مولين " وعمر سليمان مدير المخابرات العامة المصرية، حيث قال عمر سليمان: إن التطرف هو العمود الفقري للتهديدات الأمنية في المنطقة، مشيراً إلى أن التطرف في غزة يشكّل تهديداً خطيراً للأمن القومي المصري، وأضاف: مصر محاطة بالتطرف، معرباً عن قلقه من تزعزع الاستقرار في السودان والصومال، كما شرح أن لمصر تاريخاً مشهوداً في مكافحة التطرف، شارحاً أن الفئة الوحيدة الباقية هي " الإخوان المسلمون" ولكن السلطة تعمل على تصعيب عمل هذه المجموعة.

أما النقاط الرئيسية التي تناولتها الوثيقة فهي كالتالي:

- أوضح عمر سليمان أن مهمته الإقليمية هي مكافحة التطرف لا سيما في غزة، إيران، والسودان.
- بالنسبة لغزة، تسرد السفيرة الأمريكية بعض النقاط المميزة في شخصية عمر سليمان وتنسب له حديثاً قال فيه: " على مصر مواجهة المحاولات الإيرانية لتهريب السلاح عبر الحدود المصرية".
- كما جاء في الوثيقة مشاركة عمر سليمان القيّمة حول المصالحة الفلسطينية وإعادة السلطة الفلسطينية (فتح) إلى الحكم في قطاع غزة.
- تكمل الوثيقة بأن عمر سليمان صرّح بأن مصر " نجحت في منع إيران من دعم حماس مالياً عبر أراضيها"، كما أعرب عن أمله في أن تقوم الولايات المتحدة بتشجيع إيران على ترك طموحها النووي والتوقف عن التدخل في شؤون منطقة الشرق الأوسط، وذيّل ذلك بتحذير " على إيران أن تدفع ثمن أفعالها".

- على الصعيد السوداني، أعلن عمر سليمان بأن مصر معنية باستقرار السودان، فهي تقوم بتركيز جهودها على إقناع الرئيسين السوداني والتشادي على وقف دعم الحركات المناوئة لكل منهما، وشدّد على أن مصر " لا ترغب في سودان مقسّم".

وتالياً النصّ الأصلي للبرقية باللغة الإنجليزية كما هي من مصدرها*.

VZCZCXRO3480 OO RUEHROV DE RUEHEG #0746/01 1201500 ZNY SSSSS ZZH O 301500Z APR 09 FM AMEMBASSY CAIRO TO RUEHC/SECSTATE WASHDC IMMEDIATE 2325 INFO RUEHXK/ARAB ISRAELI COLLECTIVE PRIORITY RHMFISS/HQ USCENTCOM MACDILL AFB FL PRIORITY RHMFISS/JOINT STAFF WASHINGTON DC PRIORITY RUEKJCS/SECDEF WASHINGTON DC PRIORITY RHEHNSC/NSC WASHDC PRIORITY

S E C R E T SECTION 01 OF 02 CAIRO 000746
NOFORN
SIPDIS
E.O. 12958: DECL: 04/26/2019
TAGS: PREL *[External Political Relations]*, MASS *[Military Assistance and Sales]*, MOPS *[Military Operations]*, PARM *[Arms Controls and Disarmament]*, KPAL *[Palestinian Affairs]*, IS *[Israel]*, IR *[Iran]*, SO *[Somalia]*, EG *[Egypt]*, SU *[Sudan]*
SUBJECT: ADMIRAL MULLEN'S MEETING WITH EGIS CHIEF SOLIMAN
Classified By: Ambassador Margaret Scobey per 1.4 (b) and (d).

¶1. Key Points:
- (S/NF) During an April 21 meeting with Chairman of the Joint Chiefs of Staff Admiral Michael Mullen, Egyptian General Intelligence Service Chief Omar Soliman explained that his overarching regional goal was combating radicalism, especially in Gaza, Iran, and Sudan.
- (S/NF) On Gaza, Soliman said Egypt must "confront" Iranian attempts to smuggle arms to Gaza and "stop" arms smuggling through Egyptian territory.
- (S/NF) Soliman shared his vision on Palestinian reconciliation and bringing the Palestinian Authority back to Gaza, saying "a Gaza in the hands of radicals will never be calm."
- (S/NF) On Iran, Soliman said Egypt was "succeeding" in preventing Iran from funneling financial support to Hamas through Egypt. Soliman hoped that the U.S. could encourage Iran to abandon its nuclear ambitions and stop interfering in regional affairs, but cautioned that Iran "must pay a price" for its actions.
- (S/NF) Egypt is "very concerned" with stability in Sudan, Soliman said, and was focusing efforts on convincing the Chadean and Sudanese presidents to stop supporting each others' insurgencies, supporting negotiations between factions in Darfur, and implementing the Comprehensive Peace Agreement (CPA). "Egypt does not want a divided Sudan," Soliman stressed.

Gaza

¶2. (S/NF) Soliman said radicalism was the "backbone" of regional security threats, adding that radicalism in Gaza posed a particularly serious threat to Egyptian national security. Soliman said Egypt must "confront" Iranian attempts to smuggle arms to Gaza and stop arms smuggling through Egyptian territory. "Egypt is circled by radicalism," he continued, expressing concern

over instability in Sudan and Somalia as well. Egypt's own successful campaign against radicalism in the 1990s provided a useful lesson in how to counteract extremist groups by reducing their ability to operate and raise funds, in additional to educating people on the dangers of extremism. Soliman noted that only the Muslim Brotherhood remained and the Egyptian government continued to "make it difficult" for them to operate.

¶3. (S/NF) "We do not want incidents like Gaza to inflame public anger," Soliman said, adding that the Gaza conflict put "moderate (Arab) regimes" in a corner. To prevent another outbreak of violence, Egypt is focusing on Palestinian reconciliation and a durable cease-fire between Hamas and Israel. On reconciliation, Soliman explained, the ultimate goal was to return the Palestinian Authority to Gaza, as "Gaza in the hands of radicals will never be calm." The problem, however, is that the PA cannot return to Gaza without Hamas' acquiescence. Soliman said the PA must return before the January 2010 Palestinian elections, or else Gazans would be afraid to vote for moderates.

¶4. (S/NF) Stability in Gaza also depends on giving people a more "normal" life, Soliman continued, saying Israel must be convinced to regularly open the border crossings for legitimate commercial activity. The current system - where Egypt informs Israel of a humanitarian shipment and Israel waits two days before accepting or rejecting the shipment for transfer to Gaza - does not adequately meet people's needs.

¶5. (S/NF) On Palestinian reconciliation, Soliman said he expected the factions to return to Egypt on April 26 to discuss his proposal on establishing a high committee comprised of the various factions. The committee would be responsible for preparing for the January 2010 elections, monitoring reconstruction, and reforming the security services in Gaza. On reconstruction, the committee would issue licenses for companies eligible to participate on projects, but the PA would decide who receives the money for private and government contracts. Arab governments would assist with reforming the security services and could base security assistance out of Egypt. Soliman doubted that Hamas would agree to the high committee, but said it was important to keep Hamas and Fatah talking, so they would not resort to violence.

Iran, Counter Smuggling

¶6. (S/NF) Iran is "very active in Egypt," Soliman said. Iranian financial support to Hamas amounted to $25 million a month, but he said Egypt was "succeeding" in preventing financial support from entering Gaza through Egypt. Iran has tried several times to pay the salaries for the al-Qassam Battalions, but Egypt had succeeded in preventing the money from reaching Gaza. Soliman said the Egyptian government had arrested a "big Hezbollah cell," which was Hezbollah's first attempt to stand up a cell within Egypt. Iran was also trying to recruit support from the Sinai Bedouins, he claimed, in order to facilitate arms smuggling to Gaza. So far, he continued, Egypt had successfully stopped Hamas from rearming. Soliman noted that in six months, MOD will have completed the construction of a subterranean steel wall along the Egypt-Gaza border to prevent smuggling. He warned, however, that people will find an alternative to the tunnels to smuggle arms, goods, people, and money. Admiral Mullen expressed appreciation for Egypt's efforts to combat smuggling, adding that he hoped Egypt felt comfortable enough to ask for additional border security assistance at any time.

¶7. (S/NF) Egypt has "started a confrontation with Hezbollah and Iran," Soliman stressed, and "we will not allow Iran to operate in Egypt." Soliman said Egypt had sent a clear message to Iran that if they interfere in Egypt, Egypt will interfere in Iran, adding that EGIS had already begun recruiting agents in Iraq and Syria. Soliman hoped the U.S. would "not walk the same track as the Europeans" in regards to negotiating with Iran and warned against only focusing on one issue at time, like Iran's nuclear weapons

program. Iran must "pay the price" for its actions and not be allowed to interfere in regional affairs. "If you want Egypt to cooperate with you on Iran, we will," Soliman added, "it would take a big burden off our shoulders."

Sudan

¶8. (S/NF) Egypt is very concerned with stability in Sudan, Soliman said, but asked for the U.S. to be "patient" with the Sudanese government and give Egypt time to help the Sudanese government deal with its problems. He applauded the appointment of Special Envoy Gration and recent U.S. statements on Sudan. Soliman said Egypt was focused on three areas for promoting stability in Sudan: 1) repairing the relationship between Chadean President Deby and Sudanese President Bashir and stopping their support for each others' insurgencies 2) supporting negotiations between the various factions in Darfur, and 3) implementing the CPA. Soliman encouraged a larger role for French President Sarkozy in mediating between Chad and Sudan. He said that Southern Sudan "feels no benefits from unity," and Egypt is trying to bridge the "physiological gap" between north and south itself by providing humanitarian assistance. "Egypt does not want a divided Sudan," he stressed. Admiral Mullen replied that Egypt's leadership on Sudan was critical and looked forward to increased cooperation between Egypt and Special Envoy Gration.

Piracy and Somalia

¶9. (S/NF) Admiral Mullen stressed that piracy was an international crime that needed an international solution, especially on support for trying captured pirates. The U.S. did not want Somalia to become the next safe haven for al-Qaeda after Pakistan, he stressed. Soliman replied that there were not enough ships in the region to provide adequate security against pirate attacks and recommended that the international community, through the UN Security Council, focus counter piracy efforts on the Somali shore.

¶10. (U) Admiral Mullen did not have the opportunity to clear before his departure.

SCOBEY

---

* Source: www.wikileaks.org/cable/2009/04/09CAIRO746.html

الوثيقة رقم 4 – (مقابلة الجنرال " باتريوس" مع اللواء عمر سليمان)

كشف موقع تسريبات وثائق الخارجية الأمريكية – ويكيليكس – عن البرقية التي أرسلتها السفيرة الأمريكية في القاهرة " مارجريت سكوبي" بتاريخ 17 تموز 2009 والتي تحمل الرقم 09CAIRO1349 وصفتها "سرّي" وموضوعها: مقابلة الجنرال " ديفيد باتريوس" – قائد القوات الأمريكية والدولية في أفغانستان والعراق– مع مدير المخابرات العامة المصرية اللواء عمر سليمان. وفيها يقول عمر سليمان: إن مصر لديها خلايا نائمة في إيران وسوف تستمر مصر في تجنيد العملاء الذين يفعلون كل ما يطلب منهم، ويضيف: إن أولويات مصر في الملف الفلسطيني هي إضعاف حماس ودعم عباس، ثم يقول: إن دعم حكومة المالكي هي أفضل وسيلة للقضاء على النفوذ الإيراني وأن الرئيس " مبارك" أقنع الملك عبد الله – عاهل السعودية– بعدم البحث عن رجل آخر والاستمرار في دعم المالكي.

أما النقاط الرئيسية في الوثيقة – الملخص – فقد جاءت كما يلي:

- تمت المقابلة في 29 حزيران بين الجنرال "باتريوس" و"عمر سليمان" وكان موضوع المقابلة هو استعراض وجهة نظر عمر سليمان فيما يخص كل من العراق، إيران، الجهود المبذولة بشأن إتمام المصالحة الفلسطينية– الفلسطينية.
- فيما يخص العراق، وصف عمر سليمان موقف القادة العرب بأنه "موقف جيد" ينطوي على دعم رئيس الوزراء العراقي "نوري المالكي"، وذلك بعد ما حدث في الانتخابات الإيرانية، كما أكد أن خطة مصر هي زيادة التعاون مع الحكومة العراقية.
- يعتقد عمر سليمان أن الانتخابات الإيرانية وهزيمة حزب الله في الانتخابات البرلمانية اللبنانية فرصة جيدة لتقليل التدخل الإيراني في المنطقة.
- على صعيد المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية، كان متشائماً ويظن أنه من الصعوبة الوصول لاتفاق، إلا أنه وعد بأن مصر لن تيأس وستستمر في

جهودها للتقليل من سطوة حماس، بما في ذلك منع المال والسلاح من الدخول إلى غزة.

وتالياً النصّ الأصلي للبرقية باللغة الإنجليزية كما هي من مصدرها*.

VZCZCXRO6737 OO RUEHROV DE RUEHEG #1349/01 1951144 ZNY SSSSS ZZH O 141144Z JUL 09 FM AMEMBASSY CAIRO TO RUEHC/SECSTATE WASHDC IMMEDIATE 3182 INFO RUEHXK/ARAB ISRAELI COLLECTIVE PRIORITY RHMFISS/HQ USCENTCOM MACDILL AFB FL PRIORITY RHMFISS/JOINT STAFF WASHINGTON DC PRIORITY RUEKJCS/SECDEF WASHINGTON DC PRIORITY

S E C R E T SECTION 01 OF 03 CAIRO 001349
NOFORN
SIPDIS
E.O. 12958: DECL: 06/30/2019
TAGS: PREL *[External Political Relations]*, PARM *[Arms Controls and Disarmament]*, MASS *[Military Assistance and Sales]*, IR *[Iran]*, IZ *[Iraq]*, KPAL *[Palestinian Affairs]*, IS *[Israel]*, EG *[Egypt]*
SUBJECT: GENERAL PETRAEUS' MEETING WITH EGIS CHIEF SOLIMAN REF:
A. CAIRO 1227
B. CAIRO 746
Classified By: Ambassador Margaret Scobey per 1.4 (b) and (d).

¶1. Key Points:
-- (S/NF) During a June 29 meeting with CENTCOM Commander General Petraeus, Egyptian General Intelligence Service (EGIS) Chief Omar Soliman shared his views on Iraq, Iran, and ongoing efforts on Palestinian reconciliation.
-- (S/NF) On Iraq, Soliman assessed that Arab leaders were taking a "new position" on supporting Iraqi Prime Minister Maliki following the Iranian elections and described Egypt's plans to increase cooperation with the Iraqi government.
-- (S/NF) Soliman believed that the Iranian elections and Hezbollah's electoral defeat in Lebanon presented a "good opportunity" to reduce Iranian regional interference, including by improving Syria's relations with the Arab world.
-- (S/NF) On Palestinian reconciliation, Soliman was pessimistic that an agreement would be reached, but promised that Egypt would "not give up" and would continue efforts to undermine Hamas, including by preventing money and guns from entering Gaza.

Iraq: Extending an Arab Hand

¶2. (S/NF) Soliman said Arab countries were looking for ways to support Prime Minister Maliki during this "crucial time" for Iraq. General Petraeus thanked Egypt for supporting the Iraqi government, including by nominating a new Ambassador to Iraq (ref A) and encouraging other Arab countries to "hold out a hand in friendship." On President Mubarak's instructions, Soliman explained, Egypt plans to increase cooperation with Iraq on a wide variety of political, security, and economic issues.

¶3. (S/NF) Soliman assessed that Arab leaders were taking a "new position" on Iraq following the Iranian presidential elections. He believed that Iranian leaders would "change their attitude" towards neighboring countries and "supporting terrorism" abroad, and would focus instead on domestic

issues. Iran cannot afford to "challenge the international community now," Soliman opined. The challenge, Soliman explained, was to "bring Iraq back to the Arab world" and foster support for Maliki. According to Soliman, President Mubarak told King Abdullah of Saudi Arabia "not to search for another man," but should instead accept Maliki as Iraq's leader and support him.

Iran: Elections Present Opportunity for Arabs

¶4. (S/NF) Soliman stressed that Egypt suffers from Iranian interference, through its Hezbollah and Hamas proxies, and its support for Egyptian groups like Jamaatt al-Islamiyya and the Muslim Brotherhood. Egypt will confront the Iranian threat, he continued, by closely monitoring Iranian agents in Hamas, the Muslim Brotherhood, and any Egyptian cells. Improving relations between Syria and the Arab world would also undermine Iran's regional influence. Soliman noted "a little change" in Syria's attitude on engaging with the Arab world, adding that King Abdullah of Saudi Arabia shared this view and planned to visit Damascus soon "to help change Syria's attitude."

¶5. (S/NF) Soliman anticipated that Hezbollah's recent defeat in the Lebanese parliamentary elections would force the group to "remain quiet for sometime" as they rebuild domestic support and counter the perception that Hezbollah is a "tool of outsiders." With Iran itself focusing on domestic issues, he continued, it was a "good time to make changes" in Lebanon and reduce Iran's influence. Egypt will support a Saad Hariri government and the Lebanese army, Soliman emphasized.

¶6. (S/NF) Soliman said that Iran heeded Egypt's warning against meddling in domestic affairs (ref B) and supporting groups like the Muslim Brotherhood. He received a "very positive message" from Iran's intelligence chief indicating that Iran would not interfere in Egypt. Egypt planned to "remain quiet inside Iran" for the time being, but would continue to recruit agents who "will do what we ask," if Iran insists on interfering in Egypt. "We hope Iran will stop supporting Hamas, the Muslim Brotherhood and other cells" within Egypt Soliman said, "but if not - we are ready." Soliman said Iranian President Ahmadinejad wanted to attend the Non-Aligned Movement (NAM) conference in Egypt July 11-16. If he did attend, President Mubarak would meet with him and clearly explain that Iranian interference in "Arab issues" was unacceptable. "We are ready for good relations with Iran," Soliman noted, but only if Iran ceased interfering and supporting terrorists in the region.

¶7. (S/NF) Because of domestic problems, Soliman believed that Iran would seek better relations with the Arab world and suspend its nuclear program for a period of time to avoid a "war." He also anticipated Iran would try to strike more of a "balance" between supporting its Hezbollah and Hamas "tools" and trying to build better relations with the Arabs. Soliman expressed concern that Iranian influence in Iraq would spread after the re-deployment of U.S. troops out of Iraqi cities and the eventual drawdown. General Petraeus noted that 130,000 U.S. troops remain and that the drawdown would be gradual. He expressed confidence that Iranian influence could be contained if Arab countries moved aggressively to support Iraq.

Palestinian Reconciliation, Israel

¶8. (S/NF) Soliman explained that Egypt's three primary objectives with the Palestinians were to maintain calm in Gaza, undermine Hamas, and build popular support for Palestinian President Mahmoud Abbas. On Gaza, Soliman said Egypt worked closely with Israel to coordinate humanitarian assistance shipments and was encouraging the Israelis to allow more assistance into Gaza. Soliman said he was still seeking a "tahdiya" (calm) agreement between Hamas and Israel, but noted that Israel's lack of a Gaza strategy and desire to keep Hamas under pressure made any agreement difficult. On undermining

Hamas, Soliman said Egypt has "stopped" money and arms from entering Gaza. "Hamas feels they are losing their capabilities," Soliman said, as they are unable to re-arm using the tunneling network under the Egypt-Gaza border. The pressure, especially from Egypt's success at dismantling Hamas' funding mechanism, may render Hamas "more flexible" than before.

¶9. (S/NF) Palestinians must believe that Abbas is capable of securing a Palestinian state, Soliman stressed. He noted recent positive developments in the West Bank, including improvements in the Palestinian security forces and the lifting of some Israeli roadblocks to facilitate commerce and movement. He expressed concern, however, that continued settlement activity, Israeli Prime Minister Netanyahu's recent "radical" speech, and insufficient economic development in Palestinian areas were undermining the chances for resuming peace negotiations. Soliman added that President Mubarak may invite Nentanyahu and Abbas to Cairo if efforts to re-start negotiations became "blocked."

¶10. (S/NF) Soliman briefed General Petraeus on his efforts to facilitate Palestinian reconciliation. Reconciliation remains elusive, he noted, as neither Hamas nor Fatah really want an agreement. The Palestinian factions were currently in Cairo, he said, for discussions on releasing detainees. Talks were at an impasse, however, as Hamas had suspended reconciliation talks until Abbas released all Hamas detainees in the West Bank, which Soliman said Abbas would never accept. Soliman also doubted that a reconciliation agreement would be reached by July 7 as Egypt previously announced, and anticipated that talks would be suspended for one-two months. Despite the challenge and frustrations, Soliman promised that Egypt would "not give up" on Palestinian reconciliation. "It is hard," he continued, "but I am always optimistic. I consider myself a patient man, but I am loosing patience."

Syria, Yemen, Afpak

¶11. (S/NF) Soliman hoped Syria would improve its relationship with the Arab world and the U.S. and stop serving as "Iran's lifeline" in the region. He also stressed that Syria must cooperate with Iraq to improve border security and stem the flow of foreign fighters. Soliman also called on Syria to drop its insistence that the Israeli-Palestinian conflict must be solved before Syria will reach an agreement with Israel on the Golan Heights.

¶12. (S/NF) Soliman expressed concern over instability in Yemen and said Egypt was trying to help President Saleh, including by providing information on Iranian and Qatari support to the al-Houthi insurgents. General Petraeus noted U.S. efforts to improve Yemen's capacity to combat extremists. On Pakistan, General Petraeus said he was encouraged by the Pakistani military's operations in the Swat Valley and Northwest Frontier Province, including their focus on holding and rebuilding effected areas. Soliman credited the Pakistani government for doing a better job of convincing people that extremists pose a real threat to Pakistani national security. On Afghanistan, General Petraeus stressed the importance of arresting the downward spiral of violence and improving governance after the September 20 national elections.

¶13. (U) General Petraeus cleared this cable.

SCOBEY

---

*Source: www.wikileaks.org/cable/2009/07/09CAIRO1349.html

* بيانـــــــات شخصيـــــــــة *

* الاسم : ***غيث طلال فايز المجالي***

* مكان وتاريخ الميلاد: ***الكرك 1972/1/22***

* الكليّة: ***العلوم الاجتماعية***

* القسم: ***العلوم السياسية***

* التخصّص: ***ماجستير العلاقات الدولية***

* الرقم الجامعي: ***620111615002***

* المهنة: ***موظف حكومي / أمانة عمان الكبرى***

* البريد الالكتروني: ***gmajali72@gmail.com***